الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المدرسة العليا لإدارة الأعمال
– تلمسان–

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر إدارة الأعمال

تخصص: إدارة الأعمال و استراتيجية المؤسسات

تحت عنوان:

اشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية

دراسة حالة ميناء الصيد البحري بني صاف –عين تموشنت–

من إعداد الطالبة: جامعي فراح

تحت إشراف: د.بن بوزيان محمَّد

لجنـــة المناقشـــة:

أ.د سماحي أحمد أستاذ تعليم عالي جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان– رئيسا

أ.د بن بوزيان محمد أستاذ محاضر قسم "أ" المدرسة العليا لإدارة الأعمال–تلمسان– مشرفا و مقررا

أ.د سعيدي طارق أستاذ محاضر قسم "أ" المدرسة العليا لإدارة الأعمال–تلمسان– ممتحنا

السنـــة الجـامعية: 2019 – 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد رحلة و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث في ظل الظروف الراهنة، نحمد الله عز و جل على النعمة التي منَّ بها علينا لإتمان هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل الشكر و عظيم الامتنان و التقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور"**بن بوزيان محمد**" لما قدمه من جهد و معرفة و الذي لم يبخل بإرشاداته السديدة طيلة إنجاز هذا البحث.

لا يسعني إلاّ أن أخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الدراسة و الحكم عليها.

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى كل من أسهم في تقديم يد العون لإتمام هذا البحث، و نخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على المساعدة و الإرشاد.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي و قدموا لي المساعدات و التسهيلات داخل ميناء الصيد بني صاف، إلى السيد "**زناسني حفيظ**" رئيس محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية، السيد "**زناسني رشيد**" المندوب المكلف بالشؤون الإجتماعية، السيد "**بن طاهر نورالدين**" مسؤول القسم الإداري.

أخص بالشكر الجزيل إلى من مد يد العون و حسن الاستقبال السيد "**سيدي يعقوب جلال**"، السيدة "**بوزيد أمال**".

و نشمل بالامتنان عمال مديرية الصيد البحري و المورد الصيدية لولاية عين تموشنت.

ج.فراح

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَ رَسُولُهُ وَ المؤْمِنُون"

صدق الله العظيم

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

إلى من كان تحقيق حلمها غايتي، إلى ذروة العطف و الوفاء، للذرع الواقي و الكنز الذي تمنيت له البقاء، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق و فرحة التخرج، أنت أُمِّي الغالية غمرك الله برحمته الواسعة.

إلى من قاد بي الطريق بالدعم و التشجيع، إلى من ساعدني لاجتياز عقبات هذا العمل، إلى من قادني بكل دافع للوصول إلى مبتغاي، إلى الذي كان نبض قلمي، إلى خطيبي و رفيق دربي و عائلتي الثانية.

إلى إخوتي جميعا، من تحلوا بالعطاء و الوفاء، إلى من ساهموا في إنارة طريق نجاحي بالنصيحة و الإرشاد و الحب.

لا يسعني أن أنسى منبع الصداقة التي غمرتني بالإهتمام و المساعدة.

أقدم امتناني لكل من كان دعما لي سواء عن قريب أو بعيد.

و أخيرا جاء اليوم الذي أتخرج فيه و أرفع قبعتي احتراما لسنوات الاجتهاد الماضية.

ج.فراح

الفهارس

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	–
الاهداء	–
قائمة الفهارس	I-IV
المقدمة العامة	أ–ص
الفصل الأول: التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية	
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	02
المبحث الثاني: نطاق الصيد البحري في الجزائر	07
المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر	21
المبحث الرابع: قياس مستوى تجسيد التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر	34
خاتمة الفصل	62
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية على مستوى ميناء بني صاف	
مقدمة الفصل	64
المبحث الأول: دراسة حالة ميناء الصيد البحري لبني صاف	65
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	73
المبحث الثالث: قياس مستوى التنمية المستدامة في الميناء.	77
خاتمة الفصل	110
الخاتمة العامة	112
قائمة المراجع	116
فهرس المحتويات	–
قائمة الملاحق	–
الملخص	–

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	جداول الفصل الاول	
01	السلطات الوصية على قطاع الصيد البحري من 1965– 2009	10
02	تطور الانتاج الصيدي في الجزائر	11
03	انواع وحدات الصيد في الجزائر	13
04	محاور التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري	25
05	فرص العمل المسطرة خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004	29
06	المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع الصيد البحري 2015	33
07	المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة	35
	جداول الفصل الثاني	
08	هياكل و منشات ميناء بني صاف	73
09	تطور اسطول الصيد البحري بميناء بني صاف	78
10	اجمالي خرجات اسطول الصيد البحري لميناء بني صاف	80
11	تطور نمو اليد العاملة في الميناء	81
12	الانتاج الصيدي السنوي على مستوى ميناء بني صاف	83
13	اتجاه التطور الخطي و نمذجة مردودية وحدات الصيد في ميناء بني صاف من 2011 الى 2019	84
14	تصنيف البحارة الصيادين لميناء بني صاف	86
15	تطور أسعار الانتاج و الاستهلاك في ميناء بني صاف	90–89
16	تطور سعر السردين بالنسبة لانتاجه في ميناء بني صاف	90
17	اثر تدخل الوكيل على السعر النهائي	92
18	حساب سعر السمك	93
19	تطور ربح مجمع الصيد غرزي على مستوى ميناء بني صاف	94
20	انواع التكوين في مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري و تربية المائيات بني صاف	100

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	أشكال الفصل الأول	
01	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	04
02	العناصر الأساسية للتنمية المستدامة	06
03	تطور الإنتاج الصيدي في الجزائر1965-2009	11
04	الإنتاج الصيدي في الجرائر من 1963-1981	37
05	معدل نمو الأنتاج الصيدي في الجزائر 1982-1999	38
06	تطور الانتاج الصيدي في الجزائر 2000-2013	39
07	تطور عدد البحارة خلال الفترة 2000-2017	41
08	تطور نسبة تصدير و استيراد المنتجات السمكية 1999-2017	42
09	الركائز الاساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة	43
	أشكال الفصل الثاني	
10	الهيكل التنظيمي لميناء بني صاف	68
11	تطور وحدات الصيد على مستوى ميناء بني صاف2011-2019	78
12	تطور وحدات الصيد على مستوى ميناء بني صاف حسب النوع2011-2019	79
13	اجمالي خرجات الصيد من ميناء الصيد بني صاف 2011-2019	80
14	تطور نمو اليد العاملة في ميناء بني صاف 2011-2019	82
15	تطور الانتاج الصيدي لميناء بني صاف 2011-2019	83
16	متوسط الانتاج الصيدي في ميناء بني صاف	84
17	ركائز تطور قطاع الصيد البحري على مستوى ميناء بني صاف	85
18	تصنيف البحارة الصيادين في الميناء	86
19	المخاطر البيئية المسببة لتراجع الانتاج السمكي	87
20	تطور سعر السردين بالنسبة لمستوى انتاجه بميناء بني صاف	91
21	تطور ربح مجمع الصيد بني صاف	95
22	نسبة الصيادين الراغبين في الحصول على التكوين في مجال الصيد البحري على مستوى ميناء بني صاف	101

الرقم	عنوان الملحق
	ملاحق الفصل الاول
01	موانئ و ملاجئ الصيد في الجزائر
02	أنواع الصيد في الجزائر
03	شبكة توزيع المنتجات الصيدية و تربية المائيات
04	تصنيف تربية المائيات في الجزائر
05	ملف الاستثمار في مجال تربية المائيات
06	مستويات التكوين في مجال الصيد البحري و تربية المائيات
07	إدماج النساء في قطاع الصيد االبحري
	ملاحق الفصل الثاني
08	ميناء الصيد البحري بني صاف
09	هياكل و منشئات ميناء بني صاف
10	وحدات الصيد في ميناء بني صاف
11	البحارة الصيادين على مستوى ميناء بني صاف
12	الإنتاج على مستوى الميناء

المقدِّمة العامَّة

المقدمة العامة:

في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، شهدت الجزائر أزمة مالية كانت حتمية لتراجع أسعار البترول، ما أدى بها إلى اتباع مسارات قطاعية أخرى و تدارك أوضاع القطاعات الإقتصادية الأخرى الكفيلة بالمساهمة في الإقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي و العالمي و فتح مجالات تنموية جديدة خارج قطاع المحروقات التي كانت محل الهيمنة الإقتصادية. في غياب القدرات الصناعية، يحظى قطاع الصيد البحري بثروات يمكن تطويرها و استغلالها بطريقة مستدامة كمحرك للديناميكية الإقتصادية الحالية و المستقبلية و العائد بنتائج إجتماعية و إقتصادية ذات أهمية قصوى لمكانته الاستراتيجية في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته المعتبرة في العائدات و التشغيل و التوازنات الإقتصادية الكبرى و الأمن الغذائي، إضافة إلى اعتباره مصدرا هاما للثروة و مجالا خصبا لخلق القيمة المضافة.

مع مطلع تسعينيات القرن العشرين، حظي مفهوم التنمية المستدامة بمكانة بارزة على المستوى الدولي بعد الاهتمام العالمي و تم تصنيفها كمطلب أساسي للتوازن الإقتصادي و الإجتماعي من خلال توزيع الثروات بين الأجيال الحالية و المستقبلية و الأخذ بمبدأ التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد و تنمية الطاقات الإنتاجية و تنويع اتجاهات الاستثمار باعتبارها الأداة الهامة لمواجهة التحديات المتنامية. وقد أقرته الهيئات الدولية على رأسها هيئة الامم المتحدة كحق و حتمية بعد اعتباره مطلب أساسي.

ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها تلبي متطلبات الحاضر و المستقبل، فارتكزت وجهات نظر مختلف الباحثين في مختلف المجالات على أن هدف التنمية المستدامة الأساسي ينحصر في الحماية الإجتماعية و البيئية بالاستعمال المسؤول للموارد، في حين لا ينعكس هذا على أرض الواقع لوجود صعوبة في تطبيق الفكرتين السابقتين لتناقضهما مع الواقع و مقتضيات السوق و ما ينطبق على الإقتصاد من حيث المردودية و الأرباح. اقتحم مفهوم التنمية المستدامة التوجهات القطاعية حيث أصبح من المطالب التوفيق بين الأهداف الإقتصادية و المتطلبات الإجتماعية و البيئية على مستوى القطاعات الإقتصادية وقطاع الصيد

البحري في المقدمة بهدف استدامة الثروة السمكية و إسقاط أبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية على الأبعاد التنموية الإنتاجية و إشراك المحرك التنموي البشري و البيئة البحرية و مدى استجابتها للإعتبارات البيئية في المجال المنحصر في قطاع الصيد البحري.

تتعاظم أهمية التنمية المستدامة في البلدان النامية، و التي تسعى جاهدة لتأمين استدامة نموها الإقتصادي و الإجتماعي على حد السواء، و تعتبر الجزائر هي الأخرى من ضمن البلدان التي تواجه تحديات إقتصادية و إجتماعية عديدة إلى جانب التحديات البيئية في اتباع نهج الاستدامة في القطاعات بصفة عامة و قطاع الصيد البحري بصفة خاصة لفعالية مساهمته في مختلف المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية على مستوى الأقاليم الساحلية الجزائرية و منه على المستوى الوطني، من خلال تحقيق النمو الإقتصادي وزيادة إنتاجية مجمل وسائل الإنتاج و زيادة الطلب الكلي و بالتالي زيادة القدرة على التصدير و تدعيم ميزان المدفوعات.

1- مشكلة البحث:

بعد أن أصبح قطاعا استراتيجيا، حظي قطاع الصيد البحري باهتمام خاص من قبل السلطات حيث عمدت الجزائر النهوض بالقطاع من خلال مختلف البرامج التنموية بغية تحقيق استدامته كونه أحد البدائل المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الشاملة بالنظر لما تملكه الجزائر من إمكانيات.

تكمن مشكلة البحث في عدم توافق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، و المتمثل في خلق الاستدامة في مجال البحار و المحيطات مع واقع الموانئ الجزائرية فيما يخص الموارد و المنتجات السمكية بشكل مطلق إضافة إلى البحث عن الآليات الكفيلة بخلق الاستدامة في القطاع من حيث فرص العمل و المساهمة الفعالة في زيادة الناتج المحلي و الإجمالي بما ينعكس بالإيجاب على كل من التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية على المستوى المحلي و الوطني. من خلال هذا البحث نحاول الوصول الى إجابة واضحة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في: **ما مدى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الاقاليم الساحلية الجزائرية؟**

يتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الثانوية و المتمثلة في :

- ماهي مؤشرات قياس التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري
- ما هو واقع و آليات استدامة الصيد البحري في الجزائر؟
- ما هي الإجراءات التنموية التي تضمن استدامة القطاع و استغلاله بكفاءة؟

2- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مختلف جوانب أبعاد التنمية المستدامة للنشاط البحري على مستوى الموانئ الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي و معرفة مختلف التحديات و الجهود التي تسعى بها السلطات الحكومية للدفع بعجلة التنمية نحو الاستدامة من خلال الإجراءات و الآليات و المشاريع التنموية الهادفة للإجابة على إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية.

3- أهمية البحث:

تنحصر أهمية الدراسة في كونها تناولت أحد المواضيع المهمة و المطروحة حديثا، حيث شملت التعرف على قطاع الصيد البحري في الجزائر و التنمية المستدامة في نطاق هذا القطاع بصفة خاصة ومعرفة مختلف التحديات و المعيقات التي تعرقل إسقاط أبعادها، إضافة إلى السياسات المتبعة و المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية بمعرفة الإجراءات التي تضبط درجة تطبيقها على مستوى هذا القطاع.

4- **الفرضيات:**

- يلعب قطاع الصيد البحري الجزائري دورا يتناسب مع امكانياته التي من شأنها تحقيق الاستدامة من خلال الآثار المتوقعة من التشغيل و الأمن الغذائي.
- يُعد قطاع الصيد البحري من بين البدائل المعتمدة لخلق الترابط بين الاقتصاد و المجتمع و البيئة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب إسقاط الدراسة على هذا القطاع لبروز دوره على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي، و كذلك مدى تأثيره على البيئة والمحيط إضافة إلى الرغبة في التعرف على مدى تجسيد التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية في الجزائر و مدى تطبيق ممارساتها على مختلف الجوانب المكونة للقطاع، و التي تشهد التهميش و تستحق الدراسة و البحث للكشف عن العراقيل التي تقف أمام استدامة القطاع و احتلاله مركز الأولوية بين القطاعات الإقتصادية المتعددة.

6- منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، يتم اتباع المنهج الوصفي و التحليلي للوقوف على واقع الصيد البحري في الجزائر و من أجل تحليل أبعاد التنمية المستدامة للقطاع .

7- الدراسات السابقة:

I. الدراسات المحلية:

1) **اعمر بوزيد محمد، تحليل نشاط الصيد البحري في الجزائر، دراسة قياسية،الجزئر،2013**: من خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى مفهوم الصيد البحري بأنواعه و خصائصه و كذلك تقديم نظرة خاصة عن الاستزراع السمكي في الجزائر، مع توضيح أهداف القطاع الغذائية و الإقتصادية و الإجتماعية إضافة إلى الإنتاج السمكي و نمط الاستهلاك و التجارة الخارجية للأسماك و أيضا كل ما يخص التشغيل و العمالة.

2) **طهير احمد،ثقافة البحارة الصيادين في الغرب الجزائري، دراسة انثروبولوجية لميناء غزوات تلمسان،الجزائر،2006**: جعلت ظروف العمل البحري فئة الصيادين مهمشة تعاني التسلط و قوة النفوذ بالإضافة إلى مختلف المشاكل التنظيمية التي أثرت سلبا على إسقاط مفهوم التنمية على القطاع . فمن خلال الدراسة قطاع الصيد يستقطب اهتمامات المتعاملين و المستثمرين لأنه يستوعب أيادي عاملة متزايدة و يبقى تطوير قطاع الصيد البحري بميناء الغزوات مرهون بالإجراءات التالية:

- إعادة بعث نشاط القوارب الصغيرة علما أن ميناء الغزوات استفاد من 30 قارب من حصة 100 قارب للصيد بموجب الاتفاقية المبرمة بين وزارتي الصيد البحري و الموارد الصيدية و التضامن الاجتماعي.

- تشجيع الاستثمار في النشاطات الملحقة للصيد البحري مثل تحويل منتجات البحر، بيع قطع غيار محركات السفن و خاصة صناعة و صيانة مراكب الصيد، فبسبب توقف وحدة الصيانة بالغزوات أدى إلى نقل القوارب إلى ميناء بني صاف و هدا ما يشير إلى ضرورة تشجيع التكوين المهني في الميدان.

3) **إلهام شيلي، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية على مستوى المؤسسة المينائية بسكيكدة،الجزائر،2013**: على حسب الدراسة تم التركيز على قياس الدور الاستراتيجي للجودة الشاملة في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة الإجتماعية، الإقتصادية و البيئية في المؤسسة، تم استنتاج النتائج التالية:

- البعد الاقتصادي: عملت المؤسسة على تحقيق أرباح باستخدام أقل للموارد، تقديم خدمات بتكاليف أقل، الإعتماد على نماذج إقتصادية لتحقيق الاستدامة و العمل على التحسين المستدام لخدماتها. قدر المتوسط العام ب 3.11 بقيمة تفوق المتوسط الفرضي.
- أما بالنسبة للبعد الإجتماعي من خلال تحليل مدى سعي المؤسسة إلى تلبية احتياجات المجتمع الذي تنشط فيه، البحث عن رغبات الزبائن الغير مستقرة، و وضع استراتيجيات لتأهيل العاملين عن طريق برامج التكوين، العدالة في توزيع الأجور، الأمن، الصحة حيث قدر المتوسط العام ب 3.25 أي أكثر من المتوسط الفرضي.
- و من خلال تحليل البعد البيئي أبرزت الدراسة مدى اعتماد المؤسسة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الأداء البيئي، و التحكم في الانبعاثات الناجمة عن العملية الانتاجية، و وضع برامج خاصة بالنشاطات ذات التأثيرات البيئية و ضمان إدارة بيئية، تم الاستنتاج أن مستوى البعد البيئي ضعيف حيث انعكس هذا على المتوسط العام ما قدر ب 2.67 أي أقل بكثير من المستوى الفرضي.

و في الأخير، يمكن القول بأن ممارسات التنمية المستدامة في المؤسسة المينائية لسكيكدة كانت بمستوى متوسط من خلال الدراسات و الاستنتاجات السابقة.

4) **حنصال أبو بكر، تحت عنوان نشاط الصيد و تطويره المحلي على مستوى ولاية مستغانم،الجزائر،2013**: على حسب الدراسة تم تشخيص قطاع الصيد و جميع الجهود التي تطور هذا القطاع، و تسعى هذه الدراسة إلى الرد على الإشكالية ما إن كان نشاط الصيد يساهم في التنمية الإقتصادية و المحلية لولاية مستغانم، و مختلف القيود التي تواجه

النشاط البحري بفرض أنه من النشاطات الإقتصادية المخصصة لضمان الأمن الغذائي و خلق الثروة و فرص العمل، و بالتالي تحفيز النمو و سيرورة الصيد و تطور الثروة السمكية، حيث تشهد المصايد تطورا ملحوظا بفضل قدرتها على الساهمة في تحقيق التنمية المستدامة المحلية و يتجلى الهدف الرئيسي في تشجيع إدماج الصيادين و العاملين في مجال صنع القرار و يسمح بإدارة النظم للحد من الصراعات القائمة في مجتمعات الصيد من خلال تحليل الإحصائيات الإقتصادية، الاجتماعية. يشهد المحترفون أن قطاع صيد الأسماك لديه إمكانيات غير مستغلة مما يمنعه من المساهمة بشكل كبير في التنمية المستدامة بالإضافة إلى الإدارة الفعالة لهذا القطاع بكل جوانبه عندما نعلم أن مستغانم تساهم 30%من الإنتاج في المنطقة الغربية ما يتيح 5061 منصب عمل مما يدل على أن هناك آفاق واعدة.

5) **أسماء شاكر، تحليل المردود الإقتصادي و الإجتماعي للمحميات البحرية و دورها في تفعيل التنمية المستدامة،جيجل،الجزائر،2012**: من خلال دراسة حالة المنطقة المحمية البحرية لولاية جيجل و مساهمتها في التنمية الشاملة، يمكن الاستنتاج أن المحميات البحرية من ضمن أشكال تسيير استدامة الموارد البحرية المهددة بالزوال بالاستعانة بتغيرات جذرية بهدف الحماية و التنمية، و قد ترتب عن هذه الدراسة مدى إسهام المحميات البحرية في رفع المردود الإقتصادي و الإجتماعي مما يؤدي إلى خلق تنمية محلية مستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار النوع البيئي و العمل على إشراك كل الأطراف المعنية، و من ضمن النتائج المحصل عليها:

- مشروع المحميات البحرية يعود بالإيجاب على استدامة المخزون خاصة في ظروف بيئية غير مستقرة، و العودة بالأرباح من خلال الاستثمار على المستوى القصير، المتوسط و الطويل.
- تسيير المحمية البحرية من الجانب الإجتماعي و البيئي يعتمد على تنظيم النشاطات الممارسة بداخلها و دمج كل الأطراف الفاعلة بخلق نظام استشاري مشاركاتي بين المسيرين و الصيادين .
- إنشاء المحمية البحرية يساهم بشكل فعلي في تنمية مستدامة مبنية على أسس صحيحة و ديمومة العوائد و توفير مناصب شغل مما يؤدي إلى تطور المردود الإقتصاي و التنمية المستدامة بإدارة مستدامة منظمة لنشاط الصيد و تشجيع الاستثمار.

6) **لقب حسيبة،ماوش لونيس، مساهمة الحاويات في التنمية المستدامة،بجاية،الجزائر،2017**: من خلال تحليل الإجابات المندرجة خلال الدراسة، نستنتج أن نهج التنمية المستدامة يشكل أحد العناصر الأساسية للشركة EPB منذ عام 2000 بإستراتيجية هادفة للتطور و الاستدامة بحيث أنها تنفد سياسة إقتصادية و إجتماعية و بيئية من أجل أن تكون جزءا من إطار التنمية و ضمان التطور و الربح على المدى الطويل مع الأخد بعين الاعتبار البيئة البحرية. و مما توصلت إليه الدراسة أن العلاقة بين الصيادين و الإدارة تقتصر على العلاقات الإدارية التي تربط الطرفين، حيث يتم استبعادهم من عملية صنع القرار بخصوص مشاريع التنمية، بالإضافة إلى الافتقار من حيث الأعمال البحثية في المجال و المعاهد المتخصصة التي تسعى إلى حوكمة الآليات لإدارة متكاملة و مستدامة، لهذا تلجأ إلى مشاريع المناطق البحرية المحمية التي توفق بين الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي بتكثيف التدريب في المجال، أما فيما يتعلق بتحليل بيانات الاستزراع المائي في بجاية يدل على وجود إمكانيات غير مستغلة بشكل كاف و التي منعت من المساهمة في ظهور ديناميكية إقليمية مستدامة حقيقية.

7) **العربي هواري، تيبازة ميناء شرشال،2009**: على حسب البرنامج الذي تم إعداده في الإتحاد الأوروبي (الغرب المتوسط) لتسليط الضوء على مجموعة الصفقات المتعلقة بالإقتصاد الأزرق في إطار تنمية مستدامة، تم الاستنتاج أن المشاريع المخطط لها بعيدة كل البعد أن تكون متماشية مع آفاق التنمية المستدامة بسبب ما يترتب عنها من نتائج و حماية التنوع البيولوجي و الثروة الدائمة، بالرغم من تأثير هذا المشروع على البيئة و السياحة، إلا أنه في الواقع التكوين الجديد لهذا الميناء يحمل و جهات نظر إقتصادية، إجتماعية و بيئية تخلق آفاق صيد مهمة و فرص عمل مستدامة حيث هذا الأخير يقدم من 500 محطة عمل تطوير ما يقارب 200 وحدة صيد، 50 قارب صيد، 40 سفينة صيد، 40 تجارة صغيرة، حيث يقدر متوسط سعة الصيد السنوية 2000 طن من الاسماك. في سياق معالجة مواطن الضعف التي يعاني منها القطاع البحري في الجزائر، ميناء شرشال يعد جزءا من التنمية المستدامة للمنطقة بحلول عام 2050 من خلال الاستجابة للتحديات الاستراتيجية للتعويض عن التأخير الذي عرفته الجزائر بسبب الإفراط في أساليب استغلال قطاع الصيد .

II. الدراسات العربية:

1) **أحمد قاسم محسن مقبل، القطاع السمكي و مساهمته في التنمية الاقتصادية اليمنية، 2014**: تناولت الدرسة عدة جوانب و المتمثلة في أهمية الأسماك و إنتاجها على المستوى العربي و العالمي، إضافة إلى مراحل تطور الإنتاج السمكي في اليمن و مقوماته، التطرق إلى الصيد الصناعي و الصيد التقليدي في اليمن و أهمية تطوير عملية التسويق، زيادة عن هذا تمحورت الدراسة حول دور القطاع السمكي في تنمية و تطوير القطاع بأفاق واعدة.

2) **من إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية نتطرق إلى بعض الدراسات التي هدفت إلى تنمية قطاع الصيد في بعض الدول العربية، 2015.**

- ✓ **تونس:** أبرزت الدراسة أن القطاع ساهم ب 10 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2017، و 505800 وظيفة في 2018، و هذا بعد ما شهده قطاع الصيد البحري لدولة تونس سنة 2016 من خلال تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستزراع المائي، مما أدى إلى إنشاء 27 مشروع بإنتاج صافي قدر ب 7.5 ألف طن للاستثمار و خلق ما يقارب 500 وظيفة. نستنتج أن الجهود مستمرة نحو ترسيخ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تطوير الموانئ و الأنشطة البحرية بتحسين جودة الخدمات و تطوير الموارد البشرية الفاعلة في القطاع من خلال تحسين المهارات و التدريب، و أيضا العمل على حماية البيئة في الموانئ التجارية عن طريق:
  - العمل على تنفيذ مشاريع المناطق البحرية المحمية للمحافظة على الثروة و ضمان الاستدامة.
  - خلق وظائف على مستوى الموانئ لمعالجة المأكولات البحرية و وضع نظم للحد من الصيد المفرط.
  - مراعاة الأنشطة ذات المخاطر في صناعة الاسماك.
  - تطوير الهياكل الإدارية.
- ✓ **المغرب:** يتوفر المغرب على مؤهلات مهمة في مجال الصيد البحري ما يدفعهإلى النهوض الدائم بالقطاع نحو التطور المستدام من خلال استراتيجية "اليوتيس" لتنظيم الهياكل الإدارية للقطاع و تطبيق الاستدامة التي تهدف إلى ضمان استغلال الموارد بطريقة مستدامة حاليا و مستقبلا، و العمل على توفير رؤية واضحة للفاعلين في القطاع من أجل

الاستثمار و عصرنة وسائل الإنتاج، صيد مسؤول و خلق فرص شغل عادلة بين الجنسين في إطار حماية البيئة بإتباع ممارسات و تقنيات الصيد التي تحترم الوسط من خلال :

- تنفيذ برامج عصرنة أسطول الصيد و تحسين ظروف العمل للصيادين لإدماجهم في النسيج الإقتصادي و الإجتماعي.
- تطوير تربية الأحياء المائية بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء المائية منذ عام 2011 في البحر المتوسط و الجنوب الهادفة إلى رفع الإنتاج من 510 طن إلى 200000 طن سنة 2020.
- إقحام مجموعة من التطورات العلمية على مستوى المعهد الوطني للصيد البحري بهدف تلبية الحاجيات الاستراتيجية للقطاع.
- تطوير الاستراتيجيات لتسويق المنتج على الصعيدين الوطني و الدولي.
- العمل على رفع المنتجات البحرية حيث وصل حجمها إلى 1448863 طن في سنة 2016 ما يعادل 87% من الأهداف المسطرة في أفق 2020. و العمل على رفع قيمة الصادرات ب 2 مليار دولار أي ما يعادل 65% من المبلغ المرتقب حقيقة سنة 2020 و هو من 1 إلى 3 مليار دولار.
- الاستثمار الخاص في مجال الصناعات لتثمين المنتوج البحري حيث بلغت 1.7% مليار درهم ما بين 2009 و 2014 بمتوسط نمو يعادل 12% سنويا، هذا ما يعكس ثقة المستثمرين المغاربة في الإختيارات الاستراتيجية لقطاع الصيد.

3) **الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول لتنمية مستدامة لقطاع الصيد و الإقتصاد البحري 2015-2019، وزارة الصيد و الاقتصاد البحري، جمهورية الاسلامية الموريتانية:** شهدت هذه الدراسة الاستراتيجيات القطاعية بهدف التسيير المستدام للثروة السمكية و دمج القطاع في الإقتصاد و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية مع ما يتناسب و كميات الصيد المتاحة، و من بين النتائج المستنتجة:

- ترقية الاستثمار و تطوير القطاع بهدف الدفع بعجلة التنمية وخلق الثروة في القطاع و الإقتصاد بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإستقلال الإقتصادي للصيادين من حيث القدرة على التحكم في عوامل الإنتاج و

الثروة الناتجة بشكل مستدام. إضافة إلى الإستفادة من العائدات الإقتصادية و الإجتماعية، حيث أنه يساهم في الناتج الداخلي الإجمالي و خلق 150 ألف فرصة شغل.

- تعظيم الفوائد الإقتصادية والإجتماعية من منطلق الاستغلال المستديم للبيئة و اعتماد الشمولية في تجسيدها بتطوير القطاع في إطار مبادئ الصيد سبيلا لحماية الثروة السمكية بما يخدم مصالح الأجيال الحالية و القادمة ما يكفل تحقيق أبعاد التنمية.
- أما فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية، فهي جزء من برنامج التطوير لضمان الأمن الغذائي مع مراعاة المحافظة على البيئة و ضمان وفرة الثروة و ديمومتها و ذلك بتطوير المشاريع المكملة للصيد البحري التي لا زالت في المراحل الأولى للتطور في موريتانيا.

4) **المزروعي أحمد محمد، المدير العام لتنمية الموارد السمكية، بسلطنة عمان،2014**: السلطنة تتميز بوفرة الموارد السمكية التي تمثل الركيزة الأساسية في التنمية الإقتصادية، فقطاع الصيد يعتبر من أهم القطاعات المحركة للإقتصاد باعتباره مصدر طبيعي متجدد و مولد للاستثمار و المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي و توفير فرص عمل و استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة الوطنية. و قد بلغ إنتاج القطاع في سنة 2014 حوالي 112 ألف طن مقارنة ب 62 ألف في 2013 بفضل الصيد الحرفي الذي يمثل العمود الفقري للثروة السمكية حيث يضم الشريحة الأكبر من العاملين الذين بلغ عددهم45635 صيادا وبلغ عدد القوارب وسفن الصيد الحرفية 22307 قارب و سفينة صيد حرفي، كما يوفر أكثر من 6000 فرصة شغل متعلقة بالقطاع، و لتحقيق الاستغلال الأمثل في ضوء التنمية و الاستدامة تسعى جهود وزارة الزراعة و الثروة السمكية للنهوض بالقطاع من خلال وضع الأهداف و التطلعات الهادفة إلى تطوير طرق الإنتاج و الاهتمام بجودة المنتجات السمكية مما يؤدي إلى زيادة العائد الإقتصادي و يتفق مع استدامة الموارد السمكية.

5) **تقرير عزت فيضي، مستشار تنمية المصايد السمكية من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك 2015 بواسطة دراسة خلفية حول بلدان الشرق الأدنى**: وجدنا مجموعة من الدراسات المختصرة في بعض البلدان و هي:

- ✓ **ارتريا:** تسعى الدولة إلى تطوير مجال تربية الأحياء المائية نظرا لوفرة الثروة السمكية على الساحل الاريتري و وجود الشروط الملائمة للتنمية لولا وجود العوائق المؤثرة على قطاع الصيد البحري بسبب عدم وجود و تطور معدات الصيد و قلة فئة الصيادين و افتقارهم لعنصر المهارة و التدريب، و رغم كل هذا تكمن الأولوية بالنسبة للحكومة الارترية في تنشيط القطاعات السمكية بهدف إنتاج مستدام و توليد الإرادات من الصادرات من أجل استدامة المصايد و مكوناتها الإقتصادية والإجتماعية و البيئية و المؤسساتية.
- ✓ **الاردن:** الموارد السمكية محدودة في الاردن لطول ساحل قصير يقدر ب 62 كيلومتر، بالإضافة إلى البنية التحتية للموانئ و أنظمة الحد من التلوث، هذا ما جعل الدولة تسعى إلى إيجاد طرق بديلة لتلبية المطالب المتزايدة و لهذا تلجأ إلى الاستزراع المائي لزيادة امداداتها من الموارد السمكية بهدف تنمية الموارد السمكية و توفير دخل بديل و المساهمة في التطور الإقتصادي للقطاع عن طريق مساعدة الشعوب على الحصول على الموارد السمكية المنتجة في المياه العذبة ذات جودة عالية و نابعة من الإنتاج المحلي، من ضمن المعيقات الأساسية: نقص المهارات التقنية و الموارد المائية المحدودة، فمع محدودية الخط الساحلي وتصاعد نسبة الصيد الترفيهي، تعرف مصايد الأسماك بالأردن نطاقا محدودا فيما يخص تطورها وبقي عدد الصيادين ثابتا في السنوات الأخيرة. تعتمد المصايد البحرية الحرفية على آفاق محصورة للتنمية وتهدد بتصاعد المخاوف البيئية خاصة تلك المتعلقة بأنشطة الصيد. يتسم كل من الصيد الترفيهي المرتفع والقضايا البيئية مثل الشحن المتصاعد إلى العقبة بالظهور ويشكلون تهديدا ملحوظا لتنمية المصايد البحرية والاستزراع البحري في الأردن.
- ✓ **السودان:** تملك السودان احتمال لتطوير إنتاج الأسماك الداخلية لولا الصراعات الداخلية التي أدت الى انفصال قطاع الصيد البحري و انقطاع التجارة و قنوات التوريد، بالإضافة إلى انعدام تسيير مصايد الأسماك، القوانين و التشريعات، الإحصاءات، الاستثمارات و التمويل و أيضا التدريب فيما يخص التجهيز و التسويق. تسعى السودان إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال الإنتاج السمكي المحلي حيث يساهم هذا الأخير ب 24% من الناتج المحلي الإجمالي و البالغ 14.1 مليار دولار امريكي و من جهة تقنية الاستزراع السمكي على طول الساحل السوداني، ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية و استقرار الوضع الإقتصادي و الإجتماعي لانعدام فرص الحصول على الموارد السمكية أي إسقاط أبعاد تنمية مستدامة بهدف تحقيق الأمن الغذائي و الدخل و سبل العيش و تحسن المجتمعات.

III. الدراسات الأجنبية:

1) **تقرير موجز عن الإنجازات في التنمية المستدامة، ميناء مونتريال 2019:** خلال المؤتمر الدولي الحادي عشر لمبادئ التنمية المستدامة، تم تسليط الضوء على "مونتريال" و التنمية المستدامة و أهميتها في أنشطة الميناء في خصوص ما يتمتع به المجال البحري من الفوائد البيئية، الإجتماعية و الإقتصادية التي تضمن الاستمرارية على المدى الطويل على مستوى ميناء مونتريال و ما قدمه بالفعل في مجال التنمية، حيث تم تنفيذ إدارة و سياسة بيئية، بالإضافة إلى وضع خطتها الاستراتيجية 2020 من أجل ضمان النجاح الإجتماعي، الإقتصادي و البيئي لميناء مونتريال و زيادة قدرة الميناء، و لتنفيذها تسعى هيئة الميناء إلى تكييف هيكل مؤسستها مع التزامات المجتمع لتطوير النشاطات الأساسية و توفيق الجهود التي تدور حول ضمان الإدارة المسؤولة المنظمة والمساهمة في ازدهار المجتمع و توفير بيئة عمل محفزة، اضافة إلى ضمان المهمة الإقتصادية لميناء مونتريال بصفتها عضوًا مؤسسًا في التحالف الأخضر، والبرنامج البيئي للصناعة البحرية، وعضوًا في برنامج الجائزة الخضراء الدولي منذ عام 2009، أنشأت الجمعية أيضًا مجموعات عمل مختلفة لدعم المبادرات المستدامة.

2) **Nassirou Gueye، المركز الجامعي للتدريب في البيئة والتنمية المستدامة،2018**

على حسب المقال قطاع الصيد في السنغال يساهم بفعالية في خلق فرص العمل و الأمن الغذائي يحوي كأولوية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات مصايد الأسماك فيما يخص التنمية المستدامة و إسقاط أبعادها على القطاع. تم التأكيد على اعتبار البيئة جزء لا يتجزأ من خطتها الانمائية مند سنة 2000 من حيث دمج التوجهات الدولية المختلفة في وثائق التخطيط للتنمية و تحقيق الأهداف التنموية للقطاع بما يتماشى مع مؤشرات البيئة البحرية. تم التركيز على البرامج و المشاريع الهادفة إلى زيادة الإنتاج، الإدارة المستدامة للموارد، تحسين جودة المنتجات و لا سيما المعدة للتصدير تلبية الطلب الوطني على المنتجات السمكية، والمشاريع المتعلقة بتربية الأسماك و الاستزراع المائي مثل مشروع الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك في السنغال بموجب اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و دولة السنغال استمر بدوره من 2012 إلى سنة 2016 بهدف مساهمة مصايد الأسماك في النمو الإقتصادي المستدام، مع الإشارة إلى الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة من خلال تقييم المخزون و تطوير البحوث بهدف الحفاظ على الثروة بشكل مستدام، و العمل على تعزيز المهارات ببرامج التدريب والعمل على تقييم المساهمة

الحقيقة لقطاع الصيد البحري في الإقتصاد الوطني و تطوير الأداء الإقتصادي للإدارة ، و الحوكمة من خلال العمل على رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية.

3 PLAN STRATEGIQUE POUR LE DEVELOPPEMENT DURABLE DE LA PECHE ET DE L'AQUACULTURE, Potentialités-contraintes-politique sectorielle et programme prioritaire quinquennal 2011-2016 République Gabonaise.

من خلال الدراسة تم الاستنتاج أن الصيد يعود بنسبة 1.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يلعب دورا مهما في التخطيط الإقتصادي و الإجتماعي بحيث أنه يحوي 21700 ناشطا في قطاع الصيد، و نسبة استهلاك مقدرة ب 30% كحجم سنوي. أما فيما يخص التنمية المستدامة للقطاع، اعتمدت الحكومة مند 2004 سياسة استراتيجية كهدف أولي لتعزيز قطاع الصيد نظرا للفعالية التي يساهم بها في التنمية مع ضمان استدامة النظم البيئية من خلال العمل على تنفيذ الأهداف المسطرة و المتمثلة في:

- تخطيط الإدارة المستدامة للموارد السمكية و تلبية الطلب في السوق المحلية من الإنتاج الوطني.
- المشاركة القوية للمهنيين الوطنيين في أنشطة القطاع من صيد و تربية الأحياء المائية.
- تعزيز التعاون الإقليمي و الدولي في مجال مصايد الأسماك.
- تعزيز القدرات الإدارية للقطاع من خلال تنشيط التدريب و البحث و التطوير.
- تنمية التجارة الخارجية من خلال المنتجات السمكية المصنعة.
- رفع مستوى الرقابة على مستوى الموانئ.

4) **تقرير رئيس ميناء برشلونة Sixte Cambra،2016**: شهدت الدراسة أنه عام 2016 تم إطلاق خطة التنمية المستدامة القطاعية في برشلونة، حيث تناولت الأهداف الأولية لميناء برشلونة استراتيجية التنمية المستدامة لضمان النمو مع مراعاة توقعات و تأثيرات النشاط البحري و العمل على قياس مستوى الاستدامة. سجلت المحاور المختلفة للخطة الاستراتيجية لميناء برشلونة 2015-2020 تقدمًا ملحوظًا حيث هدفت جميع الإجراءات التي نفذتها إدارة شؤون الموظفين في هيئة الموانئ إلى تعزيز واقع مؤسسي جديد يسمح لجميع موظفي المؤسسة بالمشاركة بما يتماشى و أهداف التنمية من خلال تنظيم العمليات التشغيلية حيث تم تنظيم 330 دورة تدريبية في عام 2016، مرتبطة مباشرة بالهدف

الاستراتيجي للمنظمة المتمثل في ضمان النمو المستدام. بالنسبة للبعد البيئي كانت أبرز المشاريع البيئية للميناء في عام 2016 هي المشاركة في المشاريع الأوروبية لاستخدام الوقود البديل على المدى المتوسط والبعيد بدلاً من الهيدروكربونات، و التعرف على الانبعاثات الناتجة عن أنشطة الموانئ في الغلاف الجوي، حتى تتمكن من تقليلها قدر الإمكان على المدى المتوسط و الطويل.

الفصل الأول:

التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية

مقدمة الفصل:

بعد ما باتت التنمية المستدامة مطلبا حتميا لاستمرار التطور و بلوغ النمو الإقتصادي الشامل الذي ينعكس على الجوانب الإجتماعية و البيئية حسب وجهة نظر جل الباحثين في العالم، تحمل الجزائر على غرار باقي الدول المتطورة و النامية منها على عاتقها مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها و عناصرها بالتركيز على مجالاتها على مستوى القطاعات الإقتصادية المتعددة التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني بغض النظر عن قطاع المحروقات الذي شهد تراجع في العوائد، هذا ما جعل الاهتمام يسلط على القطاعات الحيوية ذات الإمكانيات الطبيعية التي من شأنها أن تلعب الدور الريادي بآفاق مستقبلية واعدة بإدراج الاستدامة في مختلف الجوانب و ما يترتب عنها من سلسلة التطورات التي تقود الإقتصاد نحو التنمية بعيدا عن الهيمنة البترولية.

تستند أهمية قطاع الصيد البحري في العالم على حجم الثروة السمكية المتاحة و الإمكانيات البشرية، هذا ما نلحظه في الجزائر التي تزخر بشريطها الساحلي و ثروة سمكية معتبرة، إضافة إلى الظروف الطبيعية التي مكنتها من تحقيق التطور في مجال تربية المائيات. يعد القطاع السمكي من القطاعات التنموية التي تشمل أنشطة إقتصادية متنوعة و يد عاملة معتبرة، ما يزيد الضغط على البيئة بصفة عامة و التنوع البيولوجي.

مما ذكر سابقا يبقى القطاع البحري الأمثل للدراسة و البحث عن مختلف الآليات التي تمكننا من تقدير نسبة تجسيد التنمية المستدامة على أرض الواقع و التحقق من التوافق بين ما هو كائن و ما يجب أن يكون، وعليه:

في المبحث الأول، تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة من حيث تاريخ ظهور و تداول المفهوم مع ذكر أبعادها و العناصر المكونة لها و كذا ترتيب مختلف أهدافها، إضافة إلى إبراز الأهمية المجملة لمصطلح التنمية المستدامة. أما فيما يخص المبحث الثاني، فتم تخصيصه للتعرف على نطاق الصيد البحري بمختلف إمكانياته و تحديد بعده التنموي و وضعية القطاع في الجزائر. وأخيرا ارتكز المبحث الثالث على منهج التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر المتبع منذ الاستقلال و تحديد المؤشرات و الأبعاد التي تربط التنمية المستدامة و قطاع الصيد البحري بالتطرق إلى الآفاق المستقبلية التي يرمي إليها القطاع بحلول سنة 2030.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة

شغل مصطلح التنمية اهتمام جل الباحثين من مختلف الميادين السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و حتى البيئية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، اذ أصبح في الآونة الأخيرة مطلب أساسي تسعى الدول إلى تجسيده بمختلف أبعاده بما يتماشى مع الآفاق البيئية من خلال خضوعه لتطور مستمر إنطلاقا من النمو الإقتصادي مرورا بالتنمية الإقتصادية وصولا إلى التنمية المستدامة (**تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية،1987**)، التي تم تناولها لأول مرة سنة 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، و بعد ذلك زاد التركيز على هذا المفهوم من خلال اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987 في التقرير المعنون ب "مستقبلنا المشترك" حيث تم تعريفها على أنها "تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" (**خضاري صالح،2018**)، أي ضمان الاستجابة لاحتياجات الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة بمستوى يعادل او يفوق المستوى الحالي. كما عرَّفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية "قمة الأرض" في ريو دي جانيرو 1992 على أنها "سياسة تلتزم بها الدول لتجنب الأضرار المؤثرة على البيئة و الإنسان و الإقتصاد نتيجة الاستغلال الغير رشيد للثروة الطبيعية" (**لحيرش عبد الحق،2018**).

الجزائر من ضمن الدول التي اتخذت هذا المفهوم هدفا استراتيجيا و عملت على تحقيقه بالاعتماد على مجموعة من البرامج في إطار تطوير معدلات النمو الإقتصادي وزيادة معدل الاستقرار الإجتماعي و توفير الوسائل لحماية البيئة و الموارد أي الربط العضوي بين الإقتصاد و البيئة و المجتمع.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية هي عملية الإرتقاء بالمجتمع و الانتقال به من وضع التدهور إلى وضع أكثر تطورا في مختلف المجالات. باختلاف التوجهات "التنمية بصفتها الشاملة عملية تستهدف استغلال مختلف موارد المجتمع استغلالا معقولا مع إضافة التعديلات في

مختلف الجوانب الإقتصادية بما يتوافق مع الواقع الإجتماعي و التنظيمات البيئية" (**ابراهيم عبده الدسوقي،2004**)، فبالرغم من تفرد مصطلح التنمية إلا أن اختلاف الآراء خلف تعدد التعريفات و المذكورة فيما يلي:

- عرفها الإقتصادي روبرت سولو "Robert Solow" سنة 1991 بالصفة الموالية: "عدم إلحاق الضرر بالطاقة الإنتاجية المتوارثة عن الأجيال السابقة و المستغلة من طرف الأجيال الحالية و الاحتفاظ بها لتلبية حاجات الأجيال القادمة"، أي أنها التنمية التي تستجيب لمتطلبات الوقت الراهن مع ضمان الاستغلال على المدى الطويل في اطار نظام بيئي شامل و ومتوازن (**ط.د.سفيان جبران،ط.د.ايمان فلال،2018**).
- هي نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية و الخاصة من أجل تلبية احتياجات المجتمع الحالية و المستقبلية و خلق تنمية إقتصادية و إنسجام إجتماعي بما لا يتعارض مع البيئة (**العايب عبد الرحمن، 2011**).
- التنمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الإقتصادي و الإجتماعي مع تحقيق النمو في كل من الأنظمة السابقة دون أن يؤثر أحدهم على الآخر بشكل سلبي (**سالمي رشيد،عزي هاجر،2018**).
- اعتبرها المشرع الجزائري عنصر التوفيق بين تنمية الإقتصاد و المجتمع و البيئة القابلة للاستمرار (**ا.مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**).

مما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها عملية شاملة متعددة الأبعاد بمثابة مقاربة استراتيجية متكاملة يتناغم فيها استغلال الموارد المتاحة دون استنزافها و المحافظة عليها للوفاء باحتياجات الاجيال القادمة، تشمل الجوانب الإجتماعية و البيئية و لا تقتصر فقط على الجانب الإقتصادي، تستدعي استخدام أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد و الجهود بهدف ضمان الانتقال من وضعية التخلف إلى وضعية أكثر ازدهارا.

المطلب الثاني:أبعاد و عناصر التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة تقوم على التداخل بين البيئة و الإقتصاد و المجتمع بصفة عامة، هذا التداخل يكون بين البعد الإقتصادي و الذي يمثل التراكم الكمي و البعد الإجتماعي أي كل ما يتعلق بنوعية الحياة الإجتماعية، إضافة إلى البعد البيئي المتمثل في

المحيط و الموارد (**عايب عبد الرحمن،2011**)، أي التنمية المستدامة تربط بين ماهو مرغوب إجتماعيا و معقول إقتصاديا و ما هو قابل للتحقق ايكولوجيا، و هذا ما يتم توضيحه في الشكل التالي :

الشكل رقم(01): تداخل أبعاد التنمية المستدامة

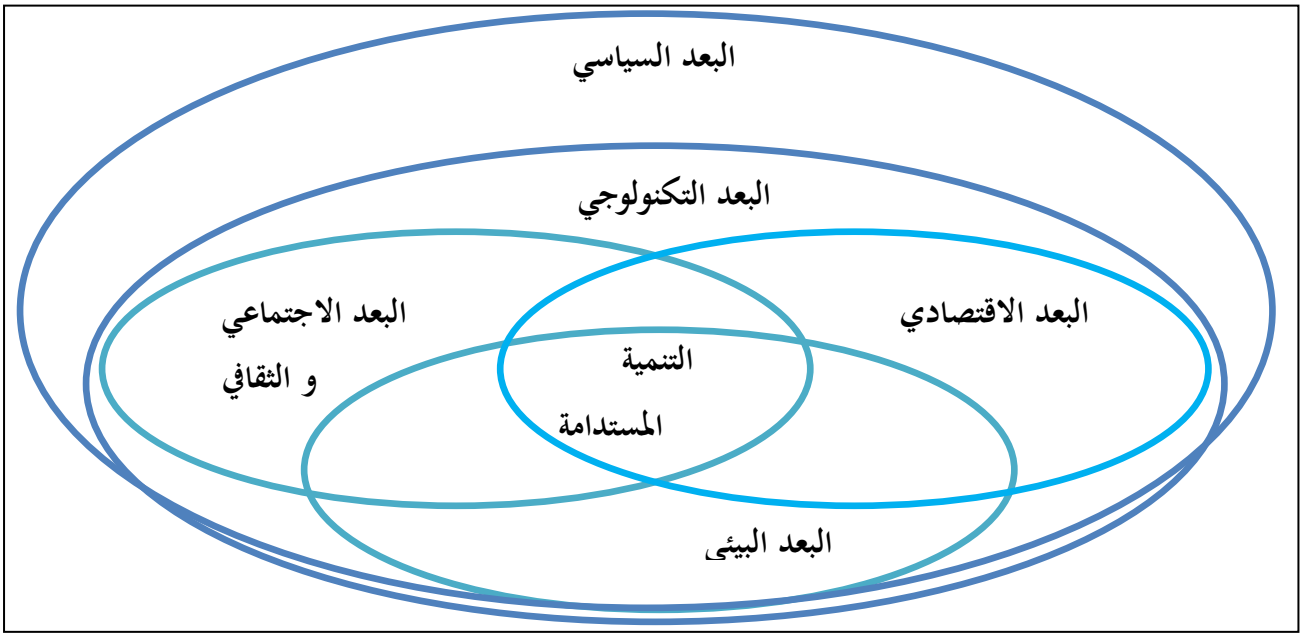

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على : مشري محمد الناصر،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2011.

- **البعد الإقتصادي**: يضم مختلف الإصلاحات الإقتصادية ذات الأهداف التنموية و التي تركز على الاستمرار لضمان تطوير و رفع المستويات المعيشية و تغيير أنماط الاستهلاك و ترسيخ مبادئ الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي لتقليص التبعية بفتح مجالات إقتصادية جديدة (**سهيلة حبيب،جمال لطرش،2018**).
- **البعد الإجتماعي**: باعتبار الإنسان محرك التنمية الأساسي ما يجعل البعد الإجتماعي لها يقوم عليه من خلال توفير فرص عمل، ضمان العدالة الإنمائية، توسيع مجالات الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التكوين و التعليم، الصحة و الأمن لتقوية الأداء و بإشراكه في القرارات العائدة بالفائدة على الحياة الإجتماعية (**د.عيسى قبقوب،كاكي محمد،2017**) .

- **البعد البيئي**: نظرا للأهمية التي حظيت بها البيئة في مختلف المنظمات العالمية و الاعتبار الذي أخذته في مجال تحقق التنمية المستدامة، يتكامل الإقتصاد و المجتمع في نطاق ما يتلاءم مع البيئة بما يضمن المحافظة على الموارد البيولوجية و الطبيعية باستغلال مستدام (**سهيلة حبيب،جمال لطرش،2018**).

بالإضافة إلى هذه الأبعاد، عمل بعض الباحثين الإقتصاديين على إضافة أبعاد أخرى هي (**سهيلة حبيب، جمال لطرش،2018**):

- **البعد السياسي** : محور استراتيجي يجسد في النظم السياسية، المشاركة و الشفافية في اتخاذ القرارات التنموية لتجاوز التدهور المنشود و تحقيق المصداقية، فالإدارة المستدامة تتمثل في التنظيم و الحكم الراشد المستدام.
- **البعد التكنولوجي**: هو الكفيل بحتمية تحقق البعد البيئي من خلال إدراج مختلف التقنيات المتطورة في إدارة الموارد بصفة مستدامة عن طريق التقليص من الملوثات و الغازات و العمل على تحويل النفايات لتحقيق التوازن.

الفرع الثاني: عناصر التنمية المستدامة.

تتحقق التنمية المستدامة بترابط أبعادها الأساسية، بحيث يضم كل بعد من هذه الأبعاد مجموعة من العناصر و الخصائص التي يستند عليها كل بعد من الأبعاد السابقة:

- **البعد الاقتصادي** :يقوم البعد الإقتصادي على مجموعة من العناصر و المتمثلة في : عناصر الإنتاج، التنظيم، الاستقرار، المعرفة، رأس المال، النمو، الكفاءة.
- **البعد الاجتماعي** : يقوم بدوره كبعد من أبعاد التنمية المستدامة على العناصر التالية :التمكين، الإدماج، التشاور، الحكم الرشيد، الشراكة بين القطاع الخاص و القطاع العام.
- **البعد البيئي** : يتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة على: التنوع البيولوجي، الموارد الطبيعية، المرونة، التلوث.

تتشابك أبعاد التنمية المستدامة السابقة لتشكل حلقة متواصلة مع بعضها لضمان ترابطها و تحقيق الغايات الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية بشكل مستدام و هذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): العناصر الأساسية للتنمية المستدامة

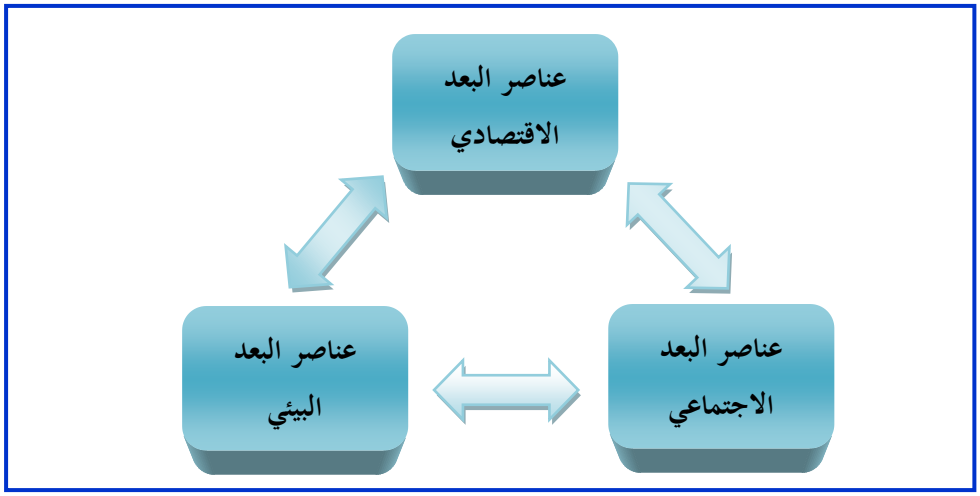

المصدر: مدحت ابو نصر،ياسمين مدحت محمد،2017.

المطلب الثالث: أهداف و خصائص التنمية المستدامة.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن تحديد خصائص التنمية المستدامة على النحو التالي (**مدحت ابو نصر،ياسمين مدحت محمد،2017**):

- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة متكاملة، طويلة المدى تقوم على ضرورة تقدير الإمكانيات الحالية و التخطيط لكيفية تلبية المتطلبات الحالية و المستقبلية، بحيث أنها تمثل الربط الحتمي بين الإقتصاد و المجتمع و البيئة .
- التنمية التي تحترم التنظيمات البيئية بتقليص الأضرار المخلفة عن المشاريع التنموية.
- التنمية التي تضم اقتراحات و إشراك مختلف المواطنين و الأشخاص القائمين على مختلف مراحل العمل التنموي.
- التنمية تسعى إلى التكامل بين سياسات الاستغلال و الاستثمار و التقنيات التكنولوجية داخل منظومة بيئية متوازنة.
- التنمية المستدامة هي المعادلة المتوازنة بين الازدهار الإقتصادي العالمي و الرفاه الإنساني و سلامة كوكب الارض.

الفرع الثاني:أهداف التنمية المستدامة.

تتلخص أهداف التنمية المستدامة فيما يلي (**ذبيحي عقيلة،2009**):

- الوصول إلى نوعية حياة أفضل من خلال تطوير معدلات النمو و تحقيق العدالة في توزيع العوائد.
- تحقيق التكامل و الانسجام بين البيئة و النشاطات الإنسانية.
- وضع و تنفيذ و متابعة برامج و مشاريع التنمية المستدامة بإشراك البعد البيئي و النظم الايكولوجية.
- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع و يتماشى مع الاعتبارات البيئية للحد من المخاطر و الآثار السلبية.

الفرع الثالث:أهمية التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي الحلقة التي تربط و تكمل سلسلة التواصل بين الأجيال الحالية و المستقبلية بضمان استمرارية الحياة بمختلف جوانبها، الجزء الذي يسد الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية منه ما يحد من التبعية الإقتصادية و منه ما يحقق التوزيع الأمثل للإنتاج و تطوير الإقتصاد و العدالة الإجتماعية بتوفير مستوى معيشي أفضل برفع مستويات التعليم و الاستثمار في الكوادر البشرية و ترقية مستوى الدخل الفردي و القومي (**مدحت ابو نصر،ياسمين مدحت محمد،2017**).

المبحث الثاني: نطاق الصيد البحري في الجزائر

المطلب الأول :علاقة الإقتصاد البحري بالتنمية المستدامة.

يشمل مفهوم التنمية المستدامة مجالات متعددة للوصول إلى أهدافها المسطرة بخلق الترابط بين المحاور الإقتصادية و الإجتماعية بما يضمن تحقق الاعتبارات البيئية. من ضمن المجالات الأساسية التي استهدفتها: المياه و الغذاء و السلامة و الدخل بهدف استدامة الإنتاجية و تحقيق الأمن الغذائي و المحافظة على الموارد الطبيعية، إضافة إلى زيادة الكفاءات الإقتصادية و استحداث فرص عمل بدخل متطور في مختلف القطاعات (**مدحت ابو نصر،ياسمين مدحت محمد،2017**)، و من ضمنها قطاع الصيد البحري الذي يعتبر سياسة تنموية في نطاق صيد مسؤول ومستديم بنظرة استراتيجية (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية**

نشاط الصيد البحري و تربية المائيات،2003)، قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة للصيد البحري نسعى إلى توضيح مفهوم هذا النشاط.

الفرع الأول:الصيد البحري

يعتبر قطاع الصيد البحري من القطاعات الهامة و الحيوية للإقتصاد الوطني نظرا لقدرته على المساهمة في توفير الأمن الغذائي باعتبار أن الثروة السمكية من المصادر الرئيسية للغذاء بحيث أنها تشكل حوالي 16% من البروتين الذي يستهلكه الانسان، و من جهة أخرى يساهم في خلق القيمة المضافة و توسيع الاستثمار (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاط الصيد البحري و تربية المائيات ،2003**).

يشكل قطاعاً إقتصاديا و إستراتيجيا ومصدراً مُهمّاً ومجالاً للتقدم والتنمية بمختلف أبعادها من خلال مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام و كذا في الميزان التجاري. فسره المشرع الجزائري على أنه كل نشاط متمثل في جمع و استخراج موارد بيولوجية يمثل الماء وسط حياتها الدائم (**المادة 2/3 من القانون 01/11 المتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات،2001**) ، اذ أن توقفه مرهون بنفادها.

من خلال التعريفات المطروحة حول نشاط الصيد البحري يمكن تعريفه على أنه مجموعة مركبة من القطاعات الفرعية التي تختلف عن بعضها، يشمل الصيد القاري، الصيد في البحر، و كذلك تربية المائيات (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**).

الفرع الثاني: البعد التنموي لقطاع الصيد البحري (طهير احمد،2006):

لا يقتصر دور قطاع الصيد البحري في الإقتصاد القومي فحسب بل يتعداه إلى الإقتصاد العالمي و هذا تحقق حتما بفضل التطور المستمر الذي عرفه من خلال استحداث معدات الصيد، إضافة إلى تعميم الدراسات على مستوى الحياة البيولوجية للموارد البحرية، تطوير المعارف بخصوص أنواع الأسماك و فصيلتها، مناطق تواجدها و هجرتها و الظروف التي تؤثر و تتحكم في إنتاجها و توزيعها.

انطلاقا من سنة 1980 عرف قطاع الصيد البحري تطورات تقنية هامة أدى إلى ارتفاع الإنتاج السمكي العالمي و منه التطور الاقتصادي، حيث يعد الصيد البحري ضمن الأولويات الإقتصادية من خلال ما يساهم به في التنمية لمختلف البلدان التي تسعى بدورها وراء تحسين نطاق استغلالها للموارد السمكية.

عرف القرن العشرين و خاصة الفترة الممتدة من 1918 الى 1970 تطورا ملحوظا في الانتاج حيث قدر ب 94 م طن سنة 2000 مقارنة ب 85 م طن سنة 1993 و 20 م طن سنة 1950 انتقالا الى 144 م طن سنة 2010، و يبقى الإنتاج في حالة تذبذب مستمر اذ يبقى دائما مرهون بتنظيم و مراقبة الصيد و مدى وعي المهنيين الفاعلين جراء المعدات المستخدمة عبر تفاوت السنوات بهدف استدراك الإنتاج بعيدا عن تطور تربية المائيات البحرية. يسلط جل المتعاملين و المستثمرين اهتمامهم بالقطاع لتوفره على البروتينات المهمة و استيعاب أكبر قدر من اليد العاملة هذا ما جعله يأخذ أهمية انعكست على الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية (**طهير احمد،2006**).

المطلب الثاني: وضعية قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية في الجزائر (طهير احمد،2006) :

تبدي الجزائر اهتماما واسعا بقطاع الصيد البحري كونه أحد البدائل المخلفة للثروة الوطنية و لتمتعه بثروة متجددة، إلا أنه غير مستغل بشكل منظم و محكم بالرغم من الظروف الطبيعية و المادية التي تحظى بها الجزائر من خلال شريط ساحلي مقدر ب 1280 كلم و مساحة بحرية بقدر 9.5 مليون هكتار بعرض يتراوح بين 32 و 52 ميل بحري. تنوعت السلطات الوصية على قطاع الصيد البحري في الجزائر و الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): السلطات الوصية على قطاع الصيد البحري

مدة الوصاية	السلطة الوصية
المرحلة الاولى 1963– 1999	
1963 -1964	وزارة التهيئة العمرانية و الاشغال العمومية و النقل
1964 -1968	وزارة الفلاحة و الاصلاح الفلاحي
1968 -1980	وزارة المكلفة بالملاحة البحرية (وزارة النقل)
1980 -1984	وزارة النقل و الصيد البحري
1984 -1989	وزارة الفلاحة و الصيد البحري
1989 -1990	وزارة الري
1990 -1996	وزارة الفلاحة
1996 -1999	وزارة الفلاحة و الصيد البحري
المرحلة الثانية 1999– 2020	
1999 -2015	وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية
2015 -2020	وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري
2020- الى اليوم	وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية

المصدر:قطاع الصيد البحري في الجزائر،الحاضر و المستقبل،مطبعة النعمان الليدو،برج الكيفان،الجزائر،2002.

- **المرحلة الأولى**: توصف بالمرحلة التي أدارت فيها الجزائر ظهرها لقطاع الصيد البحري، اذ ظهر بوضوح عدم الاهتمام بالقطاع و تطويره، بحيث بعد الاستقلال كان على الجزائر أن تتوجه إلى المجالات الغير مكلفة مثل قطاع الصيد لتنميته و الاستفادة منه في ظل هشاشة البنية التحتية.
- **المرحلة الثانية**: عدم الاستقرار المؤسساتي أثر سلبا على تطوير و تنمية القطاع إلى أن اقتضى الأمر توجيه الموارد إلى خلق الثروة و توفير مناصب الشغل، حيث دُعم القطاع بوزارة قائمة بذاتها سنة 1999 و منح الإستقلالية التامة بهدف تدارك الوضع و تعزيز مكانته في بنية الإقتصاد الوطني، و أخذت وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية على عاتقها التحدي برسم الخطط و الاستراتيجيات لتدارك كل ما فات و التي لفت صداها و أصبحت متبناة من طرف العام و الخاص و أصبح القطاع استراتيجيا من خلال القدرات التي يساهم بها في تمويل خزينة الدولة و توفير فرص الشغل و

خلق الثورة، و دمج القطاع بالقطاعات الأُخرى كالزراعة و السياحة من أجل خلق تكامل و محيط صيد بحري-سياحة، حيث تمّ تنفيذ هذا الأخير مؤخرا وفق الأحكام المرسوم التنفيذي 16-203 المؤرخ في 25 جويلية 2016.

الجدول رقم(02): تطور الإنتاج الصيدي في الجزائر من 1965 إلى 2009

السنة	الكمية	السنة	الكمية
1965	18000	1995	105827
1970	25700	1996	116351
1975	37700	1997	99620
1980	33300	2003	141528
1984	85000	2004	137108
1990	90700	2005	139459
1991	79690	2006	157021
1992	95274	2007	148842
1993	101896	2009	130120

المصدر: بالإعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

الشكل رقم(03): تطور الانتاج الصيدي في الجزائر من 1965 إلى 2009

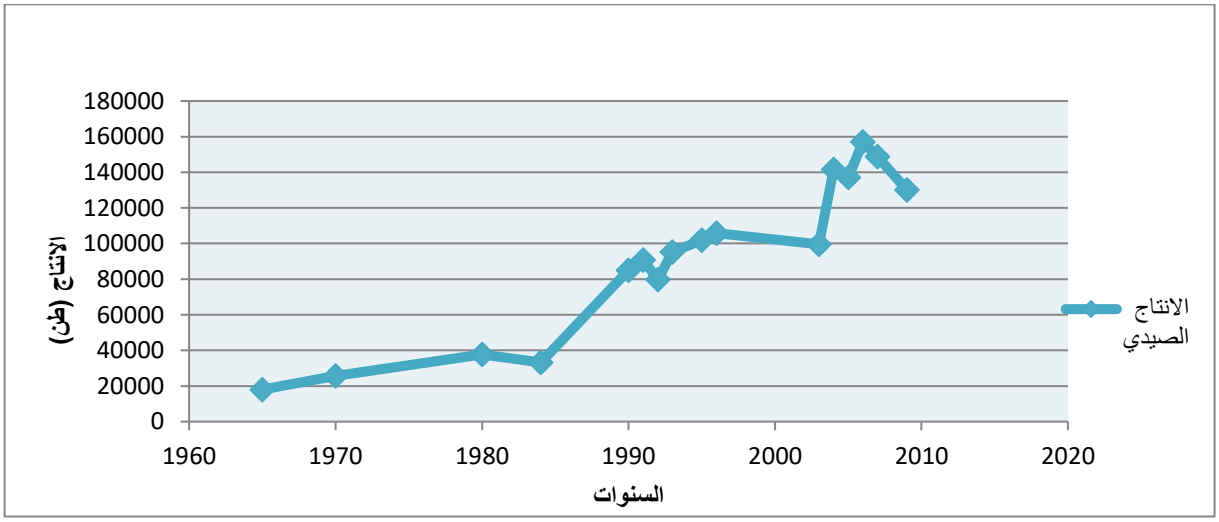

المصدر: تمت معالجة البيانات بالإعتماد على برنامج Excel

الفرع الأول:إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر

1- الإمكانيات الطبيعية (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات،2003**):

التطرق إلى أهمية قطاع الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر يستدعي أولا معرفة أن القطاع يملك إمكانيات و قدرات طبيعية موزعة على الشريط الساحلي الممتد من القالة "ولاية الطارف" الى الغزوات "ولاية تلمسان"، من شأنها أن ترفع التحدي لتجعل منه رائدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، إضافة إلى الظروف المناخية التي تعتبر من بين العوامل المؤثرة في عملية الصيد و مستويات الإنتاج، حيث قدر عدد الأيام الممارس فيها الصيد أو الإبحار ب 210 يوم في السنة و يعتبر مؤشر إقتصادي لنشاط الصيد البحري من حيث تحقيق الربح.

أما من حيث التنوع البيولوجي فهو يعتبر آلية قوية للمحافظة على الثروة الطبيعية كونها رأس المال الطبيعي، حيث تعرف الجزائر بتفردها في مواردها البيولوجية منها 230 نوع من الأسماك مقسمة 200 منها في المياه المالحة بينما تستقر 30 في المياه العذبة، و تسعى إلى حماية تنوعها البيولوجي من خلال استعمال الوسائل الملائمة.

2- الإمكانيات المادية:

- **بنية أسطول الصيد البحري الجزائري:**

تتم عملية الصيد بالاستعانة بمعدات متنوعة تتمثل في مراكب الصيد التي تختلف عن بعضها البعض من حيث الحمولة، القدرة المحركة، النوع و عدد العمالة على متنها و يكون هذا الاختلاف حسب أماكن و مناطق الصيد و أيضا أنواع الأسماك المستهدفة (**بن لاغة محمد رضا،2013**). يمكن تلخيصها في الجدول التالي (**طهير احمد،2006**) :

الجدول رقم(03):أنواع وحدات الصيد في الجزائر

النوع	التعريف
سفن الصيد اوالجيبيات (chalutier)	وحدات صيد مخصصة بصفة عامة في صيد الاسماك البيضاء و القشريات،تستعمل شباك بطول يتراوح بين 16 و 25 مترو عرضها ما بين 4 و 6 امتار،في اعماق تتراوح بين 50 و 500 متر على ارض غير مستوية،مجهزة بمحركات قوتها ما بين 300 و 700 حصان بخاري كوحدة قياس،تتراوح حمولتها الاجمالية بين 10 و 25 طن.
السردينيات (les sardiniers)	وحدات الصيد المختصة بصيد الاسماك الزرقاء و المتمثلة في الاساس بالسردين تستعمل الشباك العائمةfilet flottant يتراوح طولها ما بين 8 و 17 متر و عرضها ما بين 2.5 و 3 امتار حسب نوعية السفينة،مجهزة بمحركات بقوة مقدرة ب 100 الى غاية 300 حصان بخاري و تستوعب من 10 الى 22 بحار على متنها.
القوارب الصغيرة Petits métiers	عبارة عن زوارق صغيرة طولها يقل عن 10 امتار تختص في صيد مختلف الانواع،تستخدم وسائل و اجهزة ذات الحجم الصغير حيث تعتمد على خيط الصنانير palangre و الشباك الصغيرة الخيشومية.

اقترن نمو الأسطول الجزائري بالأوضاع السياسية و الإقتصادية، حيث تميزت الفترة الممتدة من 1962 الى 1980 ببطء نمو عدد المراكب، في حين ما انعكس هذا بسبب تغير النظرة و المكانة التي توليها الجزائر للقطاع و أهميته في تحقيق التنمية الإقتصادية (**بن لاغة محمد رضا،2013**)، من بين النشاطات المرتقبة في هذا المجال:

- التكفل بمختلف الأعمال القائمة على صناعة معدات و وسائل الصيد بصفة مسبقة.
- ضمان الصيانة الدائمة للسفن و وحدات الإنتاج على الأقل مرة في السنة داخل الميناء.

- **الموانئ:**

يمثل الميناء المكان الذي تسوده النشاطات البحرية (**حملاوي ربيعة،2008**)، و تختلف من حيث النشاطات الطاغية و من حيث المكانة الجغرافية و المساحة المخصصة لها، فمنها الموانئ التجارية المتخصصة في التجارة و النقل البحري من خلال عمليات الشحن و التفريغ، نشاطات التصدير و الاستيراد و منها المخصصة بصيد الأسماك حيث تشتمل على اليد العاملة و

الأسطول البحري المتخصص في نشاط الصيد. يتوزع نشاط الصيد البحري على ما يزيد عن 30 ميناء و ملجأ صيد على مستوى الساحل (**بن لاغة محمد رضا،2013**).(**انظر الملحق رقم 01 و02**)

- **التطور التقني في المصايد:**

أ- تقنيات و معدات الصيد: تعتبر من أهم الشروط الهادفة للمحافظة على الثروة السمكية و استدامة النشاط البحري و المتمثلة في الشباك بأنواعها، و تختلف هي الأخرى حسب البيئة المستخدمة فيها و أنواع الأسماك المستهدفة (**طارق بن موسى الزدجالي،2010**).

ب- الأجهزة التقنية: يقصد بها مجموعة الأجهزة و التقنيات المتطورة المستخدمة من طرف البحار الصياد و التي تساعده في معرفة المناطق التي تتواجد فيها أنواع الأسماك المراد صيدها، إضافة إلى استكشاف مناطق جديدة فمهما زادت خبرة الصياد إلا أنه هناك أجهزة الكترونية متطورة تمكنه من اكتساب خبرة أفضل و تطوير حاسة الصيد لديه، منها (**درار نورة،بوتربيات عائشة،2015**):

- جهاز التمركز الإجمالي(GPS) : يساعد هذا الجهاز الصياد في معرفة الوجهة المحددة و التقاط المعلومات حول المناطق بمسافة تتراوح بين 5 و 10 أمتار حيث بدأ هذا منذ سنة 2000، في حين أصبحت دقة هذا الجهاز مطلوبة في ميدان الصيد البحري. من خلال التطور الذي عرفه نجد :

- جهازGPS المحمول بشاشة دون خريطة : يمكن من معرفة مكان السفينة في البحر من خلال خطوط الطول و دوائر العرض.

- جهاز GPS ذو شاشة و مزود بخريطة : من بين الخدمات الإيجابية التي يقدمها هذا الجهاز هي القدرة على وصله بالحاسوب الشخصي مما يُمكِّن من تخزين جميع المعلومات الخاصة بالرحلات السابقة.

- جهاز التمركز الاجمالي(الثابت قابل للنقل) : يعتبر الجهاز الأكثر استعمالا، عبارة عن جهاز مزود ب شاشة و خرائط مثل:

- ✓ الرادار: يستعمل هذا الجهاز في الظروف البحرية الصعبة و في المناطق التي ينتشر فيها الضباب مما يساعد طاقم السفينة على الإبحار دون التخوف من الاصطدام أو الإتجاه نحو المناطق الصعبة في الوقت الذي يمنع المراكب التي تفتقر لهذا الجهاز من الإبحار.
- ✓ جهاز قياس الصدى Les sondeurs :عبارة عن أجهزة مرفقة بالرسوم البيانية التي تسهل عمليات الاصطياد فهو يكشف عن التضاريس في الأعماق و مكان تواجد الاسماك.

- **البنية الاساسية لقطاع الصيد البحري في الجزائر:** يقصد بها الهياكل القاعدية و المتمثلة في معامل الثلج و شاحنات التبريد و وحدات التحويل...الخ، حيث تملك هذه الأخيرة الدور الأهم في تحريك أداة الإنتاج و تنويعه و تنحصر بصفة عامة في (**بن لاغة محمد رضا،2013**):

- ورشات بناء السفن: يتوفر القطاع على 3 ورشات مخصصة في بناء سفن المهن الصغيرة و المتمركزة في كل من قوارية "ولاية بجاية"،خميستي "ولاية شلف" وجيجل بانتاجية سنوية مقدرة ب 35 وحدة لكل ورشة، إضافة إلى 5 ورشات مخصصة هي الأخرى في بناء السفن المتوسطة الحمولة في كل من بني صاف، وهران، ارزيو، زموري، بطاقة إنتاج تضاهي 15 وحدة سنويا.
- معامل التصبير: عبارة عن معامل متواجدة خارج الحظيرة المينائية تتكفل بتصبير الأسماك حيث يتوفر القطاع على 9 معامل تعمل بطاقة إنتاجية مقدرة ب 10 طن في اليوم و تحويل 20% من الإنتاج.
- وحدات صناعة مواد تغليف منتجات الصيد البحري.
- أسواق البيع بالجملة: يعتبر أساس التنمية القطاعية كونه قاطرة السلسلة التجارية، مكان للمراقبة الصحية ما يضمن جودة الإنتاج و ضبط السعر، الضرائب، الإحصائيات حيث يملك القطاع 16 سوق.
- مخازن التبريد: حفظ الأسماك من بين أهم الخطوات الرئيسية للمحافظة على السمة الأولية للموارد السمكي حتى لحظة وصوله للمستهلك الأخير، و منه المحافظة على القيمة التجارية. يقصد بهذه العملية تبريد الأسماك على درجة تتراوح بين 0 و(3-) درجة باستخدام الثلج المجروش يضاف إليه أحيانا بعض المواد الحافظة و من بين الطرق الكفيلة بإنجاح هذه العملية في حالة وجود كميات كبيرة من السمك، يتم وضع الأسماك في ماء

البحر المثلج، إضافة إلى وضعها في الثلاجة بدرجة (4-)، تتراوح مدة الحفظ من 8 الى 11 يوم في الثلاجة أما بالنسبة لحفظها في الثلج المجروش تكون من 4 إلى 6 أيام فحسب (**د. احمد عبد المنعم مزين،2009**).

3- الإمكانيات البشرية:

باعتبار المورد البشري أساسا للتنمية و محرك للتطور في مختلف القطاعات، يملك القطاع كم هائل من العمالة بحكم نشاطاته المتعددة حيث يختلف هؤلاء الأشخاص من حيث مستوى المهنة المعتمدة داخل أو خارج الميناء، من هنا يمكن القول أن الصياد هو الفرد الذي يزاول نشاطه على متن سفينة الصيد و المسؤول عن ترتيب أجهزة الصيد و المعدات المستخدمة بالإضافة إلى نقل الأسماك إلى الميناء (**طهير احمد،2006**). عُرفت مهنة الصيد بعدة اختصاصات و نخص بالذكر ما يلي (**طهير احمد،2006**) :

- الرئيس او الربان patron côtier: هو الفرد المسؤول عن السفينة بالدرجة الأولى، يتكفل بتسيير و تنظيم و الإشراف على العمل البحري و إعطاء التعليمات الخاصة بالوجهة و الأماكن التي تتوفر على الثروة السمكية لتمتع هذا الأخير بمؤهلات نظرية و تطبيقية.
- نائب الرئيس: تمنح له الصلاحيات المتعلقة بتسيير العمل كونه المسؤول الثاني عن السفينة.
- الميكانيكي : المتخصص في مراقبة محركات السفينة و أعمال الصيانة بصفة مستمرة يستوجب حضوره في السفينة في كل خرجة صيد و يشترط تمتعه بالمؤهلات و الخبرة المكتسبة.
- البحار او الملاح matelot : المتخصص في عملية الصيد و الأنشطة التابعة لها على مستوى سفينة الصيد تحت إشراف و تعليمات و أوامر الرئيس الخاص بالسفينة.
- الوسيط mandataire: يعمل على تنظيم نشاط الصيد و تسيير الثروة السمكية، يتكفل بتسويق و بيع المنتجات السمكية مع ضمان حقوق أصحاب مركبات الصيد و تحقيق المنفعة للمستهلكين.

الفرع الثاني: سياسة الاستهلاك السمكي في الجزائر

الهدف الأساسي لقطاع الصيد البحري تحقيق الأمن الغذائي، أي تلبية متطلبات الفرد المستهلك للمنتوج السمكي على المستوى الوطني باستغلال الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع لزيادة مردودية الإنتاج بما يتناسب مع النمو الديمغرافي المستمر.

الإنتاج السمكي في الجزائر يتغير بين الاستقرار و التراجع، فرغم توفر القطاع على الإمكانيات الطبيعية و البشرية المؤهلة، إلا أن نقص الإمكانيات المادية و ضعف التطور التكنولوجي من جهة، و ركود مخزونات الموارد السمكية في عمق المياه الإقليمية المخصصة للصيد البحري من جهة أُخرى ، كل هذا يحول دون زيادة المردودية .(**المدير العام للصيد البحري و تربية المائيات طه حموش،2018**).

نظرا لفائدة الأغذية السمكية على صحة الإنسان حيث تحتوي على 16% من البروتين و كميات كبيرة من الفوسفور، فيتامين الصوديوم و البوتاسيوم، ما جعل منظمة الصحة العالمية OMS توصي باستهلاك السمك بنسبة 6.2 كلغ للفرد في السنة الواحدة قصد تحقيق تغذية متوازنة. فيما يخص الاستهلاك الوطني للأسماك في الجزائر، فينحصر بين 5.4 و 6 كلغ للشخص الواحد في السنة و هذا راجع لعدة عوامل إقتصادية و إجتماعية متعلقة بأنماط التسويق و التوزيع و النقل و الاستهلاك علاوة على النمو السكاني (**استراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات،2003**). ما يؤكد تزايد الطلب بتزايد النمو الديمغرافي . (**انظر الملحق رقم 03**)

هذا خلق اختلال التوازن بين العرض و الطلب أي علاقة عكسية بين أنماط الإنتاج و أنماط الإستهلاك، و في الوقت الذي زاد فيه الطلب على المنتجات و الأغذية السمكية، تراجع العرض أي كمية الإنتاج لعدة عوامل ذكرناها سابقا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار في السوق بما لا يتناسب مع القدرة الشرائية للفرد المستهلك، و بذلك تزايد الطلب على الموارد الصيدية خصوصا مع ارتفاع عدد السكان، دفع الدول إلى محاولة سد الفجوة بين العرض و الطلب بالتوجه نحو تطوير و تنمية تربية الأحياء المائية لزيادة الإنتاج و التي تساهم ب50% من الاستهلاك المتوسط العالمي من الأسماك، في حين مايزال هذا النشاط في الجزائر في أولى مراحل التطور يساهم بنسبة 5% فقط من متوسط الإستهلاك الوطني للأسماك. (**بن لاغة محمد رضا،2013**).

المطلب الثالث: نشاطات تربية المائيات

إن مفهوم الديمومة عزز القطاع في اختياره الاستيراتيجي لتنمية تربية المائيات الى جانب نشاطات الصيد البحري(**المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات آفاق 2025، 2008**)، تزخر الجزائر بعوامل جغرافية و مناخية جد ملائمة دفعت بها إلى البحث عن مسارات أخرى لخلق الثروة و مضاعفة الإنتاج، و منه الأمن الغذائي و القدرة الشرائية للمستهلك و ذلك باستغلال المناطق الساحلية و المناطق الصحراوية التي تشجع المبادرة بإطلاق مشاريع خاصة بتربية المائيات بإتباع استراتيجيات هادفة إلى تنمية قطاع الصيد البحري و السعي به إلى نطاق إنتاجي آخر (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات،2003**).

يشهد مجال تربية المائيات تقدما سريعا على السلم العالمي و الذي يهدف إلى تعزيز الصادرات و الخفض من الواردات، إضافة إلى المحافظة على البيئة و التنوع البيولوجي. برزت أهمية تربية الأحياء المائية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996 حيث أوصى بدفع عجلة التنمية في مجال تربية المائيات باعتباره أحد محاورها. معنى التربية يعود إلى شكل من أشكال التدخل في مختلف المراحل، و يكون ذلك من خلال تحسين الإتاج نتيجة التغذية، الحماية، و المراقبة. في الجزائر شهد هذا النشاط تقدما ملحوظا من حيث مردودية الإنتاج بعد خضوع القطاع لوصاية وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية عام 1999 حيث بلغ الإنتاج 351 طن سنة 2000 مقارنة ب 250 طن لسنة 1999 بحيث كانت أول محاولات تربية المائيات في الجزائر من قبل البيولوجي الفرنسي نوفيلا (NOVELLA) سنة 1880 في مصب ارزيو (**مليكة موساوي،2007**). (**انظر الملحق رقم 03**)

عرفت سنة 1999 انتعاشا ملحوظا في الإنتاج نتيجة تطور نشاط تربية المائيات حيث الإنتاج الصيدي كان تابثا نسبيا .

- تنمية قطاع الصيد البحري تقوم في الأساس على إستراتيجيتين :
  - الاستغلال العقلاني للثروة السمكية المتوفرة على طول الساحل الجزائري .
  - تطوير نشاط تربية المائيات الذي أصبح يعد الدّافع لعجلة التنمية المستديمة للقطاع .

1- تصنيف نشاط تربية المائيات:

يختلف نشاط تربية المائيات باختلاف المناطق و الأسماك المستهدفة و عليه نجد (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات(2003-2007)،2003**) (**انظر الملحق رقم 04**):

- **تربية الأسماك البحرية و تربية الأصداف:** تتم تربية الأسماك في مساحة بحرية بوضع أقفاص عائمة على عمق 35 متر، أما تربية الأصداف فتشمل بلح البحر و المحار باستخدام وسائل مغمورة في عمق بحري يتراوح بين 7 و 30 متر أو ما بين 10 و 35 متر، في ما يخص الجهود المبذولة فالجزائر تسعى إلى إنشاء مؤسسات تنافسية خاصة بتربية الأسماك البحرية في الساحل بالاعتماد على استثمار قصير و متوسط المدى أكثر من الاعتماد على مركبات الإنتاج الكبيرة.
- **تربية الأسماك البحرية في المناطق القريبة من الساحل** : تخص تربية المائيات في المستنقعات، الأنهار و البحيرات باستغلال مياه الصرف في مستنقعات اصطناعية، و الاستفادة منها كخزانات إضافة إلى وحدات خاصة بتربية الأسماك.
- **تربية الأسماك في المياه القارية** : تشمل تطوير الإنتاج السمكي في الأحواض و الاستفادة من المستنقعات بإشراكها في تربية المائيات و ري الأراضي الزراعية في نفس الوقت. يمثل نوع من الاستثمارات المعتمدة و يتم تنظيم عملية الصيد في كل سد بتخصيص مراكز بمعدات جاهزة على مستوى المسطحات المائية و التي لها قدرة إنتاج تفوق 50 طن سنويا.
- **تربية المائيات في الصحراء** : زيادة على تطوير مختلف القطاعات الصناعية، الإنتاجية و السياحية في الصحراء، تعمل الجزائر على استغلال الموارد المائية المتاحة لخلق الثروة السمكية و فتح مجالات جديدة للتصدير، و هذا نتيجة الاستغلال العقلاني، يمكن تطوير نشاط تربية المائيات نظرا للأسباب التالية:

- إمكانية استغلال مياه تربية المائيات في الزراعة نظرا لما تتوفر عليه من عناصر مخصبة.
- إحتواء الصحراء على بعض البحيرات المالحة و حفر التنقيب، التي يمكن استغلالها في مجال تربية المائيات.
- تطور إنتاج السمك إلى مئات الكيلوغرامات في السنة، و الناتجة من خزانات الواحات و الخزانات المخصصة للزراعة.

2- **المشاريع المعتمدة في هذا المجال في الجزائر (بن لاغة محمد رضا،2013):**

- **مشاريع تربية الأسماك البحرية:**

- ولاية عين تموشنت: 600 طن/السنة داخل الأحواض ما خلف 60 منصب شغل.
- ولاية وهران: 1000 طن سنويا باستعمال الأحواض و الأقفاص العائمة إضافة إلى 85 منصب شغل.
- ولاية تيزي وزو: 1000 طن سنويا و استحداث 65 منصب شغل.
- ولاية الجزائر: 40 طن سنويا.
- ولاية تيبازة: 50 طن سنويا.
- ولاية تلمسان: 50 طن سنويا.

- **مشاريع تربية الأسماك في المياه الغذبة ما يعرف بإدماج الفلاحة و الصيد البحري:**

- 3 مشاريع للاستغلال الريفي في ولاية غيليزان بطاقة إنتاج مقدرة ب 2 طن/السنة.
- 3 مشاريع لتربية الأسماك في الريف بإنتاج 5 طن سنويا (1 ولاية برج بوعريريج،2 ولاية سطيف).

- **مشاريع تربية الاسماك في المناطق الداخلية و الصحراوية:**

- ولاية تيارت و سعيدة: تربية سمك البلطي و سمك اللور بطاقة 500 طن و200 طن سنويا.
- ولاية غرداية: 450 طن سنويا.
- ولاية ورقلة: 1000 طن في السنة.

3- **المتطلبات الاساسية لإنجاح الاستزراع السمكي (كمال ابراهيم حسين،2011) :**

- إختيار المكان، التربة و مصدر المياه لأن الاستزراع السمكي يكون على مستوى البرك، و التي تكون ترابية أو مصنوعة من الإسمنت إضافة الى أنه يستحسن أن تكون الأرض مسطحة.
- نوع السمك المستزرع بحسب متطلبات الاستهلاك و التي تتميز بالنمو السريع في جل الظروف المناخية.

المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر

مما ورد سابقا تقاس التنمية المستدامة بمدى قدرة الإقتصاديات البشرية أن تتكافل مع البيئة التي تنشط فيها، و هذا يتحقق من خلال المحافظة على استمرارية و مرونة النظم الايكولوجية. الصيد البحري كونه نشاطا هاما، قطاعا استراتيجيا، إقتصاديا وإجتماعيا، متوارثا عبر الأجيال، يُعدُّ مجالا كفيلا بلعب دور ريادي في الديناميكية الإقتصادية الحالية و المستقبلية فيما يتعلق بإعادة هيكلة، توطيد و ترقية مختلف النشاطات.

المطلب الأول :استدامة مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية

يزخر قطاع الصيد البحري و تربية المائيات بتباين كبير من حيث الموارد و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و أداء الهياكل المختلفة ذات الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية التي تُحرك القطاع، إضافة إلى استقرار نمو تربية المائيات كونها عاملا أساسيا في استدامة القطاعين معا (**تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي،مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي،2014**) في ظل المعيقات و العراقيل التي تواجه القطاع.

تمركزت الجزائر من بين 23 دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي مقدر ب 1280 كلم ينقسم إلى 14 منطقة ساحلية و 31 ميناء للصيد البحري أهمها ميناء الغزوات، ميناء القل، الجزائر العاصمة و مستغانم، ينقسم أُسطول الصيد البحري الجزائري إلى 4200 وحدة صيد مخصصة لصيد مختلف أنواع الأسماك، حيث قدر إحتياطي الموارد الصيدية البحرية ب 500000 طن (**درار نورة،بوتربيات عائشة،2015**)، بالإضافة إلى إحتياط معتبر من المرجان الأحمر و الإسفنج و ما يفوق 600 نوع من الطحالب التي تتم استغلالها في الزراعة و الصناعة و الأدوية، زيادة عن هذا مخزون من الثروة السمكية ما يفوق 194 نوع (**نذير غانية،صلاح الدين قدري،2016**)، كشفت دراسة لتقييم الموارد السمكية لسنتي 2003 و 2004 مخزون مقدر ب 187000 طن ما يعادل 80% من الأسماك الزرقاء موجهة للاستهلاك، و كان هذا من أعلى المردودات على مستوى البحر الأبيض المتوسط، في حين تملك ولايات غرب البلاد على أكبر احتياط سمكي قدر ب 80 الف طن (**درار نورة،بوتربيات عائشة،2015**)، هذا ما دفع بوزارة الصيد و الموارد الصيدية بوضع استراتيجية هادفة لاستغلال عائد الصيد البحري للإستجابة

للإحتياجات الغذائية و للرفع من متوسط الصادرات و زيادة الدخل القومي، لأن القطاع السمكي من ضمن القطاعات الصناعية المستغلة لصالح تطوير أنشطة الأحياء المائية و المصايد الداخلية (**نذير غانية،صلاح الدين قدري،2016**).

المطلب الثاني:آليات تنمية الصيد البحري في الجزائر

سعت الجزائر منتهجة مختلف الإصلاحات التنموية الرامية إلى النهوض بقطاع الصيد البحري و تحقيق استدامته، في المقابل لا يمكن لمصايد الأسماك أن تساهم في التنمية المستدامة ما دامت عناصرها لا تتوفر على الاستدامة في حد ذاتها، في حين مختلف المعاملات و السياسات التي تقود التنمية في القطاع تقوم على تقليص الإفراط في الصيد، و العمل على زيادة و تطوير طاقة الإنتاج، و الحد من الاستنزاف الجائر للمخزون السمكي، و التي تتحقق من خلال استدامة مختلف الأصناف السمكية و تطوير وسائل الإنتاج والمرافق التابعة للنشاط (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**).

الفرع الاول: استقلالية قطاع الصيد البحري

تميز قطاع الصيد البحري في السابق بعدم الإستقرار جراء تعدد الهيئات الوصية عليه من وزارات مختلفة حتى سنة 1999، حيث دُعم هذا القطاع بوزارة قائمة بذاتها تحت تسمية "وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية"، كهدف لتدارك وضعيته حيث تم اعتبار هذه الوزارة بمثابة الحلقة المفقودة في سلسلة النمو و التطور قي القطاع حيث عملت على إعادة الاعتبار للقطاع بإعادة هيكلته وتنظيم توجهاته و العمل على إدماجه في الإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: قانون الصيد البحري و تربية المائيات

الصيد البحري و تربية المائيات مورد ذو قوة إقتصادية كامنة، بحيث يسعى برنامج الحكومة إلى تثمين هذه القدرة لإعادة الاعتبار للقطاع عن طريق تحديد نظام قانوني لتنظيم و ترقية الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالقطاع حتى يتسنى لها تعزيز نشاط الصيد و حمل مسؤولية تنميته و إسهامه في التطور الإقتصادي و الإجتماعي بتحديد أهدافها و العمل على تحقيقها، وضع حد للتجاوزات التي يخضع لها بإعتماد مجموعة من القوانين، ترتب عن هذه الخطوة إعداد مدونة سلوك من أجل صيد مسؤول تستخدم

من قبل مستخدمي القطاع بهدف تحقيق الاستدامة، من التزامات الجزائر الدولية لحماية البيئة (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات،2003**) :

أولا: قانون الصيد البحري وتربية الأحياء المائية رقم 11/1 المؤرخ في 3 جويلية 2001 الذي يؤطر المهنة و يحافظ على ديمومة الموارد، بالإضافة ألى أنه عبارة عن مجموعة من القواعد العامة التي تعمل على تسيير و تنمية قطاع الصيد و تربية الاحياء المائية وفقا للإلتزامات الدولية بهدف استغلال الموارد البيولوجية (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**) (الأسماك و القشريات، الرخويات، الإسفنجيات، المرجان، النباتات و كل جسم عضوي آخر يشكل الماء وسط حياته الدائم) (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد36 ،2001**)، و المحافظة عليها في المياه الخاضعة للفضاء الوطني في إطار المبادئ العامة و المعايير المطبقة و تنظيم المهن و أداء المهنيين باعتبار هذا القانون حاجزا ردعيا لكل المخالفات و التجاوزات المتعلقة بالمجال من خلال (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات،2003**):

- خلق التنويع في الإنتاج و توفير مناصب شغل جديدة لتحسين الظروف الإجتماعية و الإقتصادية للقائمين على القطاع ومهنيي الصيد و تربية المائيات في إطار الاستغلال المستديم للموارد الصيدية.
- تقييم الموارد البيولوجية علميا و دوريا و متابعة جهد الصيد.
- استغلال دعم الدولة المخصص للقطاع في تطوير الأنشطة الإنتاجية بواسطة آليات مناسبة تساهم في تطوير القطاع بتجديده و تحديثه و توسيعه بهدف خلق صناعات جديدة و تطوير مهارات المهنيين.
- تعزيز نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات في المناطق البحرية ذات مخزون إحتياطي أكبر، سواء مناطق طبيعية أو إصطناعية.

ثانيا: القانون 2001/20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي ينص على تنمية الأقاليم و إعادة الإعتبار الشامل للقطاع، و تحديد الأحجام التجارية المسموح صيدها، و فترات توقف الصيد. ضمن القانون الجزائري للإصطياد توجد فترات يمنع فيها الصيد و التصرف في الموارد البحرية و هذا ما يعرف بالراحة البيولوجية و تكون مرة واحدة في السنة على الأقل، ما يسمح لها بالتكاثر

بوضع نسب للصيد الهامشي و إصدار مخالفات لكل من يعارض هذا و يختلف تحديد هذه الفترات من صنف الى آخر و حسب فترات التكاثر من بينها (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**) :

- يمنع في حالة الصيد بالنسبة للتونة الحمراء التي يكون حجمها أقل من 115 سم و وزنها عن 30 كلغ ، إلا بنسبة 8%
- لا يسمح صيد سمك" أبو سيف الطويل" من الفترة الممتدة من 15 فيفري إلى مارس و الفترة الممتدة من 01 أكتوبر إلى 30 نوفمبر.
- أما بالنسبة للأسماك كثيرة الترحال مثل السردين، التونة الزرقاء، لاتشا...لا يسمح صيدها من 01 جوان إلى 31 ديسمبر بواسطة حبال الصنانير و الشباك الكيسية.
- حظر استعمال الديناميت في الصيد و منع استعمال الجيب المزدوج و كذا الشباك الجيبية التي تقل أصغر فتحة من عيونها عن 40 ملم، و كذلك التقليل من استعمال الصناديق الخشبية.

الفرع الثالث: محاور التنمية لقطاع الصيد البحري

تكمن تنمية نشاط الصيد البحري في الإطار الإقتصادي المتوازن لتشمل كامل الساحل الجزائري وفق تجسيد الإستراتيجية التي تأخذ بعين الإعتبار(**الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات،2003**):

- تكامل و إندماج النشاطات المقررة.
- توزع نشاطات الصيد البحري و آثارها الإيجابية.
- تغطية نشاطات القطاع إقتصاديا لكي تتزود كل منطقة بحرية بقطب للإنتاج، قطب مختلط، قطب صناعي و الموزعة كالأتي:

الجدول رقم (04): محاور التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري

المنطقة	قطب الانتاج	قطب مختلط	قطب صناعي
الغرب	بني صاف	الغزوات	بوسجار
الوسط–الغرب	المرسى	استيديا	سيدي لخضر
الوسط	زموري	شرشال	بوهارون
الوسط–الشرق	بوديس	بجاية	ازفون
الشرق	ستورة	القل	عنابة

منطقة من الميناء يتمتل نشاطها الرئيسي في دعم الانتاج

منطقة من الميناء يتمتل نشاطها الرئيسي في دعم وسيلة الانتاج

منطقة مينائية خاصة بالنشاطات القبلية و البعدية

- **محاور تنمية مجال تربية المائيات:**

- الاستغلال الإيجابي للثروة الطبيعية التي تزخر بها البلاد من حيث الاستزراع السمكي مع حفاظ على البيئة .
- إيجاد جملة من التقنيات لكيفية تربية الأصداف في المناطق الساحلية.
- تشييد مسطحات و سدود تستخدم برامج متطورة لتسهيل تربية المائيات في المناطق الداخلية.
- تعزيز الشراكة الأجنبية لتنمية ننشاط تربية المائيات .

المطلب الثالث: الإستراتيجيات و الخطط التنموية للنهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر

عملت الجزائر منذ بداية الألفية على بذل جملة من الجهود التنموية بتطبيق مجموعة من البرامج التنموية في إطار الوفرة المالية التي عرفتها جراء ارتفاع أسعار البترول، ساعية وراء تحسين المستوى المعيشي للسكان و دعم الهياكل القاعدية و تنويع الإقتصاد الذي خضع للتدهور بسبب المكانة البارزة التي أخذها قطاع المحروقات (**امال بارهمية،2015**).

من بين التحديات الكبرى التي اتخذتها الجزائر بهدف بعث التقدم الإقتصادي و الإجتماعي من خلال البرامج و الخطط التنموية على اختلاف فلسفتها و توجهات مختلف الموارد، سعيا وراء تدارك وضع التأخر و الأزمة الإقتصادية و السياسية و تفعيل

دور القطاع، منذ 2001 اعتمدت الجزائر سياية الإنعاش الإقتصادي إنطلاقا من برنامج الدعم الإقتصادي بالإضافة إلى البرامج الخماسية (**نادية معلالة، مليكة درويش،2015**).

أكدت الدولة على مواكبة التطلعات نحو التنمية و التطور حيث قامت الحكومة بإصلاحات تهدف إلى إضافة المرونة على الأداء والإنتاجية، و كفاءة الإدارة في ظل متغيرات السوق و الظروف الإقتصادية الملائمة وتنفيذ برامج استثمارية ملخصة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، البرنامج المكمل لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 و غيرها.

الفرع الأول:المخططات الخماسية (2001-2005)

يعتبر البرنامج الخماسي أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث المخصصات المالية المقدرة ب 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار مقسمة على مختلف القطاعات من أجل إطلاق مشاريع تنموية جديدة و تحسين الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و تحقيق التنمية البشرية بصفة خاصة و التنمية المستدامة بصفة عامة **(Hocine saibi,2010)**. انحصر هدف البرنامج الخماسي في تطوير معدل الاستهلاك حيث إرتفع الى 6.2 كلغ للفرد، و الرفع من وثيرة الإنتاج و التي قدرت ب 230000 طن في العام بالإضافة إلى زيادة الإرادات من العملة الصعبة، انقسم البرنامج الخماسي للنهوض بالقطاع الصيد البحري بدوره إلى ثلاث مخططات(ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**).

- **المخطط الخماسي لتربية المائيات 2001-2005** : بالنظر للمحدودية النسبية التي تشهدها المخزونات السمكية و هدف الحصول على مصادر جديدة للإنتاج السمكي بغية تدارك العجز في الإنتاج الوطني البحري، عمدت وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية تنفيذ برنامجها الخماسي لتربية المائيات (**بن لاغة محمد رضا،2013**) الهادف إلى:

- خلق 70000 منصب عمل مباشر و غير مباشر و رفع إنتاج تربية المائيات إلى 30000 طن للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- خلق بيئة متكاملة بين عدة قطاعات وهي الصيد البحري و السياحة و الرياضة و الزراعة و الترفيه.

- **المخطط الخماسي للصيد البحري و الصيد في المحيطات 2001-2005** : الهدف وراء هذا المخطط هو إنعاش القطاع باستغلال المحيطات بغية تطوير و مضاعفة الإنتاج من خلال تطوير صناعة الصيد البحري و تكييفها مع المتطلبات الراهنة، تمثلت أهدافه في:

- الرفع من الإنتاج الصيدي إلى 200000 طن في العام .
- توفير 50000 منصب شغل دائم.
- استحداث الأسطول بوسائل تقنية و تجهيزات عصرية.
- إنشاء الغرفة الوطنية للصيد و تربية المائيات و المجلس الوطني للصيد البحري.
- عقد إتفاقيات مع الدول المجاورة لتطوير أسطول صيد التونة(موريتانيا،مصر،اليمن،عمان،اسبانيا).
- إنشاء هياكل قاعدية جديدة و تشجيع الإستثمار.

- **المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي 2001-2005** :يعمل هذا المخطط على :

- تحسين الظروف الإجتماعية و المعيشية للصيادين الحرفيين التقليديين حيث أُحتسب عدد الأسر ب 26000 أسرة، و تم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني في إطار برنامج مكافحة الفقر من خلال توفير الفرص الموجهة لإنشاء المشاريع المصغرة بإمكانية الحصول على القروض المالية، بالإضافة إلى تسهيل الخدمات المتعلقة بالصيانة و إصلاح السفن و وفرة قطع الغيار.
- تنظيم مهنة الصيد من خلال إنشاء الجمعيات المهنية.

الفرع الثاني:برامج الإنعاش الإقتصادي

اندرجت استراتيجية التنمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 ضمن دعم برامج تنموية، و المتمثلة في شكل برنامج لإنعاش إقتصادها كونه سياسة تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب، و التي تكون في غالب الأحيان ذات توجه "كينزي "أي تعتمد على برنامج لتنشيط الطلب الكلي سواء كان استهلاكي أو استثماري بهدف تحفيز و خلق مجالات جديدة للإنتاج و منه امتصاص البطالة من خلال برامج التكوين ومختلف التحولات المرتبطة بالسلع ذات

الاستهلاك الواسع. أما بالنسبة لسياسة العرض يتوجب على الدولة تطوير الوسائل و المعدات اللازمة لزيادة الإنتاج و التركيز على الاستثمارات الجديدة (**بن مالك عمار، ودهان محمد، 2017**).

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للصيد البحري و الموارد الصيدية (2001-2004) :

بالاستناد إلى البرامج الخماسية السابقة، قامت وزارة الصيد و الموارد الصيدية بتسطير برنامج إنعاش القطاع و الذي استخلص أهدافه من المخططات الخماسية الهادفة إلى إدراج مختلف التطورات في القطاع (**مختار رحماني كريمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**) ، حيث خصص له ما يقارب 65.4 مليار دينار بنسبة مقدرة ب 12.4% (**زكرياء مسعودي،2017**)، بتمويل الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري الحرفي و تربية المائيات (AAPANF) إضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(AMNC) (**بن لاغة محمد رض،2013**)، عن طريق خلق فرص العمل المستديمة و وضع آفاق للاستثمار الوطني و الأجنبي، رفع القدرة الإنتاجية و تشجيع الصادرات و احترام منظور المحافظة على البيئة. من بين الإجراءات المتخذة خلال هذا البرنامج ما يلي (ا.**مختار رحماني كريمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**) :

- تعميم الدراسة و التقييم للموارد الصيدية المتاحة من خلال التقييم الكمي و بشكل دائم منها المخزون السمكي، قدرات الأيادي العاملة في الميدان إضافة إلى تحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بالصيد البحري.
- تنمية الصيد من خلال إدخال 300 قارب لصيد السردين بهدف تحقيق إنتاج إضافي بقدر 2500 طن/السنة و 20 ألف منصب عمل، إدخال 750 مركب صيد خاص بصيد الأسماك القاعية و القشريات مع استحداث 500 وحدة أخرى ما يخلق 10000 منصب شغل و إنتاج إضافي مقدر ب 17000 طن/السنة من السمك الأبيض، تخصيص 168 سفينة للصيد في عرض البحر (من 6 إلى 12 ميل بحري) بما يوفر حوالي 12000 منصب عمل جديد، اللجوء إلى الصيد في أعالي البحار والمحيطات لتكثيف الإنتاج بالنظر لمحدودية موارد البحر الأبيض المتوسط (**بن لاغة محمد رضا،2013**).
- تهيئة مناطق الرسو .

- إسقاط التنمية على نشاطات تربية المائيات بإنشاء مؤسسات متخصصة في هذا المجال بهدف إنتاج 30 ألف طن/السنة بقدرة خلق 45 ألف منصب عمل.
- تطوير أنشطة الإنتاج المتمثلة في التعبئة، التغليف، الترويج، التبريد و النقل...الخ.
- دعم نشاط الإنتاج السمكي من المنبع من خلال تطوير معدات الصيد.
- توفير الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاجية و انعدام اللجوء الدائم لتلبية الطلب بالمنتجات الاجنبية.

خلف برنامج إنعاش قطاع الصيد و الموارد الصيدية مجموعة من التأثيرات الهامة على المستويات الإقتصادية و حتى الإجتماعية من حيث الحد من الفقر و البطالة، تنمية القدرة الشرائية، المحافظة على البيئة زيادة عن خلق مناصب شغل، بحيث منصب واحد على مستوى البحر يساهم في خلق 5 مناصب عمل دائمة على الأرض و عليه تم توزيع ما يقارب 100 ألف منصب أنذاك (**بن لاغة محمد رضا،2013**) و هذا ما يتم توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(05): فرص العمل المسطرة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي

المؤشر / السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصيد الساحلي	3000	5000	6000	6000	20000
الصيد الحرفي	1500	1500	3000	4000	10000
المرافق	1200	1200	1800	1800	6000
الصيد في عرض البحر	1200	2400	3600	4800	12000
تربية المائيات+الصيد القاري	4500	9000	13500	18000	45000
النشاطات المرتبطة بوسائل الانتاج	400	800	1200	1600	4000
النشاطات المرتبطة بدعم وسائل الانتاج	300	600	900	1200	3000
المجموع	12100	20500	30000	37400	100000

المصدر:وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية،قطاع الصيد البحري في الجزائر الحاضر و المستقبل،الجزائر،2002.

بالإضافة إلى هذا استهدف هذا البرنامج (**بن لاغة محمد رضا،2013**):

- الاهتمام بالاستثمار الخاص بإعتمادات مالية قدرت ب 27 مليار جزائري لحوالي 2500 مستثمر.

- رفع الإنتاج بفرض الوصول إلى 130 ألف طن في سنة 2004 في حين تم تجاوز هذا ب 7000 طن.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث قدرت الكمية المصدرة ب 8700 طن ما يمثل 86%.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج كمكمل للمشاريع التنموية التي سبق تحديدها، حيث يسعى هذا الأخير إلى الوصول إلى مستوى معيشة أفضل للعاملين بالقطاع و تطوير البنى التحتية، استمرت الإصلاحات القائمة في المخطط التكميلي و التي تقدرت ب 8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج أي بمبلغ 337.2 مليار دج (ا.**عقون شراف،ط.د.بوقجان وسام،ط.د.بوفنغور خديجة،2018**).

3- المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري (2003-2007):

تسعى وزارة الصيد و الموارد الصيدية إلى خلق الثروة و الفائض الإقتصادي من خلال تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى ترقية القطاع، يرمي هذا المخطط إلى إنشاء إقتصاد حقيقي قائم على نشاط الصيد من خلال الناتج الصيدي و تربية المائيات والعمل على إيجاد حلول لإشكالية الاستهلاك الذي قدر ب 4.58 كلغ للفرد الواحد في السنة، و التي من المفروض أن تقدر ب 6.2 كلغ للفرد الواحد في السنة المحددة من قبل المنظمة العالمية للصحة، بالإضافة إلى تسطير أهداف القطاع في إطار التنمية المستدامة لنشاطه و العمل على تنفيذها(**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات،2003**).و من ضمن الأهداف المحددة في إطار هذا المخطط ما يلي (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**) :

- معرفة أنواع السمك المخصصة لنشاطات الصيد البحري و تربية المائيات و النشاطات المدمجة.
- استغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع و إدماج مختلف التطورات الخاصة بمعدات الإنتاج.
- امتصاص البطالة بخلق فرص جديدة من خلال مختلف النشاطات المرتبطة بالقطاع.
- وفرة المنتوج لسد جل الإحتياجات السكانية سواء في المنطقة أو المناطق الريفية المنعزلة من خلال اتباع سياسات لمراقبة وتسويق و توزيع المنتجات السمكية.
- تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي للاستفادة من الإرادات التي يقدمها القطاع.
- عائدات معتبرة بالعملة الصعبة الناتجة عن تصدير المنتجات.

4- البرنامج الخماسي(2010-2014):

بالنسبة لقطاع الصيد البحري جاء هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي بدأت ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي سنة 2001، و البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 بهدف متابعة المشاريع الكبرى و العمل على مباشرة مشاريع جديدة من خلال زيادة قدرات الموانئ بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية و مستوى معيشة أفضل لمهني القطاع بتكلفة قدرت بأكثر من 3100 مليار دينار، يهدف هذا البرنامج أيضا إلى تحقيق النمو الإقتصادي بنسبة معتبرة خارج قطاع المحروقات و مواصلة التنمية الإجتماعية وتحديث الهياكل القاعدية الإدارية و إعادة تأهيل و تحفيز الاستثمار(**د.كريمة حبيب،د.عادل زقرير،2018**).

5- برنامج النمو الجديد(2016-2019):

شمل البرنامج قطاع الصيد البحري كونه أحد الركائز التنموية المساهمة في تعزيز النمو الإقتصادي و تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الصادرات و خلق مواطن شغل مستدامة من خلال الاستثمار في المورد البشري و الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية. من بين الأهداف المسطرة مضاعفة الإنتاج الصيدي، و منتجات تربية المائيات، عن طريق تهيئة و توسيع و تطوير الهياكل المينائية و ملاجئ الصيد و تطوير الأسطول الصيدي، و الذي بدوره يرمي إلى مجموعة من الأهداف المقرر تحقيقها خلال الفترة 2020-2030 و المتمثلة في (ا**.عقون شراف،ط.د.بوقجان وسام،ط.د.بوفنغور خديجة،2018**) :

- الاستمرار في تطوير القطاع و التكنولوجيات لتحقيق الأهداف الخاصة بالأمن الغذائي و الصادرات.
- اتباع منهج التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل استهلاك الطاقة و التي تشمل الموارد البحرية حيث قدر معدل الاستهلاك لسنة 2030 ب 3% مقابل 6% سنة 2015.
- تطوير القطاع و دعم دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعميم برامج تقييم الثروة السمكية على الطول الساحلي.
- تنويع الأصناف التي يتم تربيتها ضمن البرامج التنموية لتربية المائيات لتخفيف الضغط و العمل على تثمين الإنتاجية.

6- مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر AQUAPECHE2020

تتحقق استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري بتوافق مجموعة من الميكانيزمات من بينها البرنامج الإقتصادي المتمثل في المخطط الوطني الممتد إلى سنة 2020 الهادف إلى رفع المردود السمكي بمختلف أنواعه لتحقيق الإكتفاء و عصرنة الأسطول البحري. يهدف المخطط إلى دفع عجلة التنمية التي بدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي أدى إلى انخفاض معدل سن الأسطول من خلال استفادة الصيادين من الدعم المالي المقدر ب 80% لاستحداث التجهيزات و وحدات الصيد المتطورة، وتخصيص الدورات التكوينية للصيادين في مختلف تخصصات النشاط البحري (**مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات،2016**)، إضافة إلى خلق المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي المستديم، والمحافظة على الموارد المتجددة لأقصى أفق ممكن في إطار الصيد المسؤول و توفير المنتوج ذو جودة للمستهلك في نطاق السعر المعقول.

زيادة على مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري التي تم التطرق إليها سابقا نخص أهم المؤشرات ذات الطابع الإجتماعي والإقتصادي لقطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية التي تم الإعتماد عليها في إسقاط أبعاد التنمية على القطاع في أفق 2020 من خلال مخطط AQUAPECHE، انبثق المخطط من المقاربة الإستشرافية لآفاق 2030، حيث يضم مختلف الأعمال الهادفة إلى تنفيذ برامج عمل الحكومة من 2015 إلى 2019 المعتمدة على المقاربة التشاركية الواسعة بين مختلف الفاعلين في القطاع و خلق فرص الشراكة (**مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات،2016**).

من خلال إسقاط أبعاد التنمية على القطاع و دراسة أهم المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية لسنة 2015 (**مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات،2016**).

الجدول رقم(06): مؤشرات الإقتصادية و الاجتماعية لقطاع الصيد البحري سنة 2015

المؤشرات	الوحدة	سنة 2015
الإنتاج الصيدي	طن/السنة	105200,00
إنتاج تربية المائيات	طن/السنة	1327,00
الاستهلاك الظاهري	طن/السنة	146729,96
الأسطول الوطني	العدد	5034
المسجلين البحريين	العدد	48072
الموانئ و مواقع الرسو	العدد	44

- **العمليات المبرمجة في إطار المخطط:**

تقوية المعارف حول الموارد الصيدية الممتدة على طول الساحل الجزائري من خلال(**مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات،2016**) اتباع مخطط لتهيئة و إدارة المصايد الجزائرية(PAGPA) عن طريق :

- ✓ ترسيخ نظم المراقبة لاستغلال الموارد السمكية في المياه الخاضعة للقضاء الوطني.
- ✓ تطوير المعارف حول هذا المجال والتطرق لمختلف إجراءات تسييرها.
- ✓ الخضوع للإطار القانوني المتعلق بالصيد البحري المشرع من قبل الدولة .
- ✓ إصدار 14 مخطط بهدف تهيئة المصايد و تسييرها على مستوى الولايات الساحلية الجزائرية.

تطوير و تنمية مجال تربية المائيات لتنويع الإنتاج من خلال إعادة و تجسيد برامج لتنمية نشاط تربية المائيات البحرية بالمشاركة مع خبراء منظمة الأغذية و الزراعة ليبلغ الإنتاج 100 ألف طن عن طريق :

- ✓ إنشاء 6 مزارع نموذجية بحرية بالإضافة إلى مفرختين لأسماك المياه العذبة و أيضا 5 مراكز للصيد القاري.
- ✓ تهيئة مناطق تربية المائيات على مستوى البحر و اليابسة.
- ✓ إعادة تهيئة مناطق التسويق و وضع آليات لمراقبة المنتجات الصيدية و تربية المائيات المنزلة في المنطقة المخصصة للتسويق السمكي.

- ✓ إنجاز و تأهيل و تخصيص دراسة حول مسامك لبيع السمك بالجملة على مستوى الموانئ.
- ✓ تطوير المخبر الوطني المنجز بهدف مراقبة و تحليل المنتجات السمكية المصطادة و تربية المائيات.
- ✓ استدامة القطاع و تنمية قدرات الصيد الحرفي.
- ✓ وضع الاستراتيجية الوطنية الهادفة لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات بدعم FAO و2014PNUD .

المبحث الرابع:قياس مستوى تجسيد التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر

المطلب الأول :مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر و إسقاط أبعادها

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري

قبل التطرق لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري نقوم بطرح لمحة مختصرة حول مؤشرات التنمية المستدامة، فباعتبارها ظاهرة هدفها الرئيسي ضمان استدامة الموارد الطبيعية في إطار النظم الايكولوجية حيث يمكننا التحدث عن تحققها في حالة تحقق الاستدامة الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية. و هذا ما يترتب عنه إنقسام المؤشرات المعتمدة في قياس مدى تحققها في مختلف القطاعات إلى قسمين قطاعية و الأخرى مجمعة و كلاهما تنقسم بدورها إلى مؤشرات اخرى و هي كالتالي (**سالمي رشيد،غزي هاجر،2018**) :

1. **المؤشرات القطاعية :**

- البصمة الايكولوجية : مؤشر يعتمد عليه لقياس ضغط الأنسان على الطبيعة (مساحة الارض/ع.السكان).
- مؤشر المحاسبة البيئية : يساعد على اتخاذ القرارات بصفة دورية مع الأخذ بالبعد الإقتصادي الكلي للبيئة بعين الاعتبار كمخزون الموارد الطبيعية ونفقات تسيير البيئة، فهو المنهج المحاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والإقتصاد.
- مؤشر التنمية البشرية : يعتمد على إدماج المعطيات الإقتصادية و الإجتماعية الخاصة بالفرد و ينحصر في المستوى الدراسى، التكوين، التعليم، الدخل الوطني، العمل، الحرية... .
-

2. المؤشرات الأساسية المجمعة :

بجانب المؤشرات الإقتصادية تقاس الاستدامة بإدماج المؤشرات الإجتماعية و البيئية و التي تتم الإشارة إليها (**خنشول دنيا،2018**).

الجدول رقم(07): المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشر	مكوناته
المؤشرات الإقتصادية	- معدل الدخل للفرد و نسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني. - الميزان التجاري بين السلع و الخدمات. - الاستهلاك السنوي للطاقة و نسبة استخدامها. - نسبة المساعدات التنموية. - قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
المؤشرات الإجتماعية	- السكن، الصحة، التعليم و التكوين و النمو السكاني.
المؤشرات البيئية :	- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية و مدى مساهمتها في التنمية . - التغير في مساحات الغابات و الأراضي. - نصيب الفرد من المياه العذبة . - نسبة التلوث المترتبة عن مختلف القطاعات الناشطة. - مدى تنفيذ و تطبيق الاتفاقيات العالمية المتفق و المصادق عليها.

✓ فيما يخص الصيد البحري فمن خلال برنامج "21 MED" المقرر في إتفاقية برشلونة المنعقدة في أكتوبر 1999 اندرجت المؤشرات المتمثلة في: (**المخاطر المترتبة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2009**)

- عدد سفن الصيد البحري و متوسط قوتها و نسبة السفن الجيبية في الأسطول.
- مدى تطور الإنتاج الصيدي و قيمة الصادرات السمكية.
- تنفيذ برامج وطنية للبيئة و التنمية المستدامة لتحقيق الاستدامة البيئية.
- تطور اليد العاملة المباشرة و الاستثمار في أساطيل الصيد و مرافق التصنيع.

و عليه مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر من خلال مختلف البرامج التي التزمتها الدولة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة و تنفيذها و النهوض بالقطاع و السعي نحو تحقيق استدامته من خلال دراسة بعض المؤشرات و المتمثلة في (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**):

1- مؤشر نمو إنتاج الصيد البحري في الجزائر:

تميز الإنتاج السمكي في الجزائر بالنمو المستمر منذ الاستقلال بالرغم من مختلف التعثرات التي عرف فيها هذا نمو بالتذبذب، هذا ما يفسر مدى عمل السلطات على إنجاح مختلف السياسات القائمة بهذا القطاع ما يساهم في ترسيخ أبعاد التنمية حيث مر هذا النمو بثلاث مراحل أساسية و المذكورة على النحو التالي :

- **المرحلة الأولى من 1963 الى غاية 1981** :

بلغ متوسط الإنتاج السمكي في هذه الفترة 28039.1 طن بمعدل نمو مقدر ب 4.18% أين حقق إنتاج القطاع خلال هذه الفترة أكبر قيمة سنة 1977 و المحتسبة ب 43475.1 طن، ما يصنفه كنمو ضعيف مقارنة مع الإمكانيات التي تملكها الجزائر و لربما يعود سبب هذا إلى عدم فرض الاهتمام التام لتنمية القطاع و تطويره لكي يكون نمو في الإمكانيات، و يرجع هذا إلى الإنتقالات التي عرفها القطاع بين السلطات الوصية عليه من الديوان الوطني للصيد البحري في جويلية 1963 تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية و الاشغال العمومية و النقل بإنتاج قدر ب 16942.5 طن، و أصبح بعدها تابع لوزارة الفلاحة و الإصلاح الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 1964 إلى غاية سنة 1968 و بلغ الإنتاج متوسط قدره 19045.6 و بعدها انتقل القطاع إلى وصاية الديوان الوطني للصيد البحري التابع بدوره للوزارة المكلفة بالملاحة البحرية حتى سنة 1979 حيث بلغ معدل النمو 8.03% و متوسط الإنتاج قيمة قدرها 32429.53 طن.

وصولا إلى سنة 1980 قامت الجزائر بأولى المبادرات للإهتمام بقطاع الصيد البحري من خلال إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري و التي كانت تابعة لوزارة النقل و الصيد البحري، إلا أن هذا لم يساهم في تطوير القطاع بل أدى إلى انخفاض الإنتاج بمعدل متوسط قدر ب (-11.1%) و هذا الأمر الذي دفع بالدولة إلى القيام بإصلاحات شاملة بتطلعات هادفة إلى تنميته، و الشكل الموالي يوضح مختلف تطورات الإنتاج السمكي و كذلك معدلات النمو خلال هذه الفترة:

الشكل رقم(04): الإنتاج الصيدي للفترة الممتدة من 1963-1981

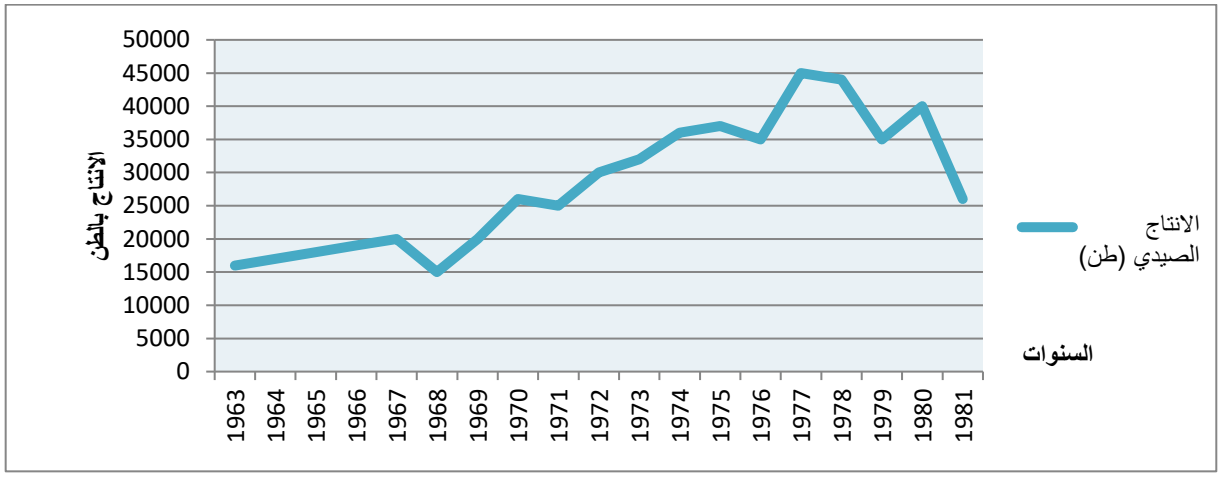

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

- **المرحلة الثانية من 1982 الى 1999 :**

منذ سنة 1982 تم تكريس الاهتمام بهذا القطاع من خلال إنشاء وزارة مكلفة بالصيد البحري إضافة إلى المباشرة في تطبيق المخطط الخماسي الأول، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بقيمة 111% في حين هذا لم يبقى مستقرا اذ عرفت سنة 1986 محطة انخفاض في الإنتاج ب 19.3 % بسبب ما ترتب عن الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر جراء تراجع أسعار البترول و سرعان ما تدارك الوضع في السنة الموالية حيث بلغ الإنتاج 86551 طن .

لم يعرف قطاع الصيد البحري ارتفاع في الإنتاج بشكل ملحوظ، فبعد هذه التذبذبات التي مر بها خلال السنوات المتفاوتة انخفض في السنتين المتتاليتين 1988 و 1989، و هذا بسبب انضمام القطاع إلى وزارة الري 1988، و عرف القطاع هذه المرحلة مرة أخرى خلال سنة 1995 و 1997 حيث انخفض الإنتاج ب 21.8% و 19.3% على التوالي نتيجة للتدهور الأمني و تراجع القدرة الشرائية المترتبة عن تسريح العمال بسبب الإصلاحات المنتهجة، و هذا ما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم(05):معدل نمو الإنتاج الصيدي في الجزائر خلال الفترة 1982-1999

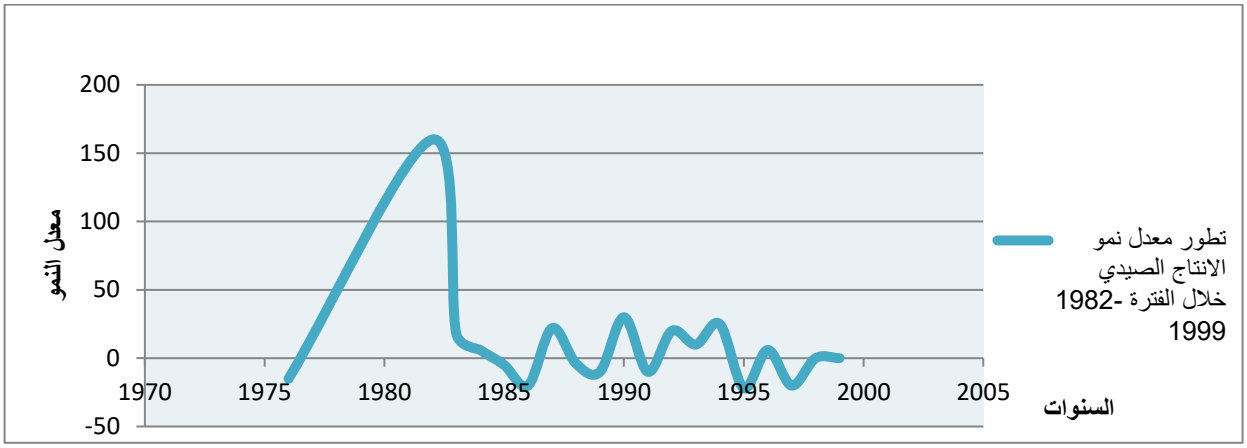

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع: ا.مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة،2016.

- **المرحلة الثالثة من 2000 الى غاية 2013:**

اتسمت هذه المرحلة باستقرار قطاع الصيد البحري من خلال إندراجه في حقيبة وزارية خاصة، بالإضافة إلى صدور قانون خاص به في 8 جويلية من نفس السنة، و ما صدر عنه من النصوص القانونية المنظمة للمهنة المتمثلة في وسائل الصيد و الاحجام المصطادة و نوعية الصناديق المستعملة للتخزين، إضافة إلى البرامج الوطنية الهادفة لدعم الإقتصاد و تشجيع الاستثمار في القطاع. انعكس هذا على الإنتاج بمعدل نمو مقدر ب 7.27% نتيجة برامج الإصلاح المنفذة خلال المخطط 2000-2003 و المتبوع ببرنامج الإنعاش الإقتصادي للصيد البحري و الموارد الصيدية من 2001 إلى 2004 المرحلة التي عرفت ارتفاع في الإنتاج الصيدي قدر ب 113157 طن بالتحديد سنة 2002 إلى 137108 طن سنة 2004 بمتوسط نمو قدر ب 9.36% و لاحقا المخطط الوطني لتنمية الصيد أو ما يعرف بالمخطط الرباعي من 2003 إلى 2007 مع البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009 الهادف إلى تحسين وضعيات القائمين على أنشطة الصيد حيث ترتب عنهما تطور أسطول الصيد اذ ارتفع من 2464 سفينة سنة 1999 إلى 4532 سفينة صيد سنة 2009 و ساهم في تحقيق أقصى قيمة للإنتاج منذ الاستقلال قدرت ب 157021 طن سنة 2006، إلا أن الإنتاج تعرض إلى الانخفاض سنة 2010 بنسبة 26.9% نظرا لتأثيرات الأحوال الجوية المتسببة في رسو السفن في الموانئ ، و كانت النتيجة الاحصائية ان 30% من الأسطول لم يمارس نشاطه اي لم يخرج للصيد.

الشكل رقم (06): تطور الإنتاج الصيدي في الجزائر خلال الفترة 2000_2013

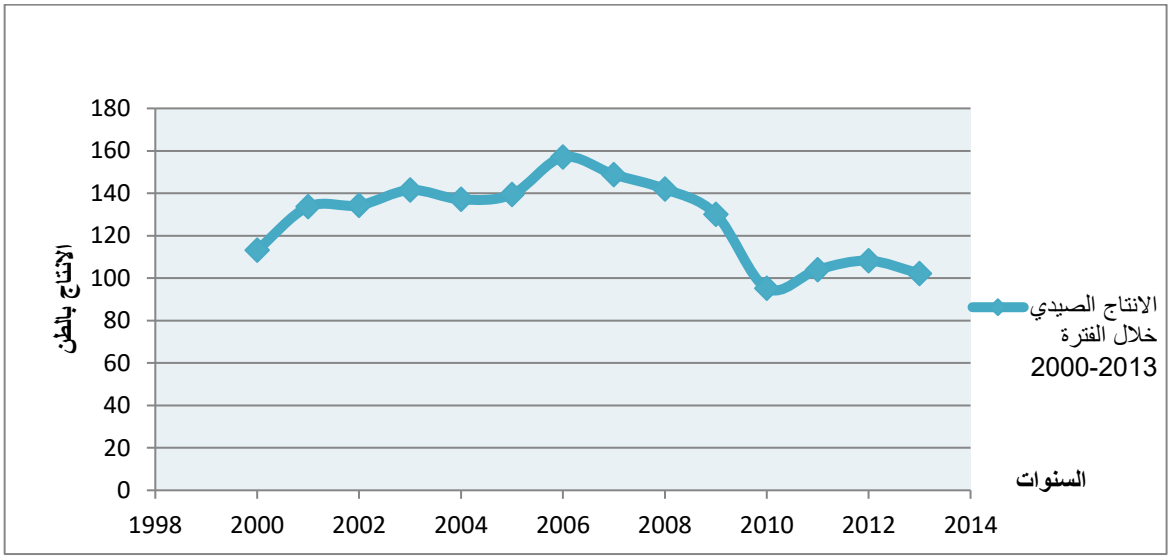

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: ا.مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،مرجع سابق،64.

إن زيادة الإنتاج الصيدي في الجزائر مرتبطة بزيادة إنتاج الأسماك الزرقاء و التي حصدت بأكثر من 70% من حصيلة الصيد نتيجة لثروة التي تزخر بها الجزائر المخلفة من هذا الصنف، أما فيما يخص السفن المخصصة لصيد هذا الأخير هي الأخرى عرفت تطورا ملحوظا حيث قدر حجم السردينيات ب 1231 سفينة خلال سنة 2013 مقارنة ب 643 سفينة سنة 2000 ،ما يقبله ضعف الإنتاج بالنسبة لبقية الأصناف السمكية .

2- مؤشر نمو اليد العاملة المباشرة:

إدارة المعرفة و التطور يرفقه دوما تطورا في اليد العاملة حيث تتمركز البطالة كونها ظاهرة إقتصادية و إجتماعية في وقت واحد، حيث تعتبر عملية توفير و استحداث فرص عمل و المحافظة على استدامتها من ضمن العوامل المؤثرة في إسقاط البعد الإجتماعي للتنمية على أرض الواقع، فهي ليست مجرد عامل يساهم في النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية بإختلاف توجهاتها **(عبد الحليم جلال،2017)**.

تعرف الموارد البشرية في قطاع الصيد البحري بالصيادين الذين يحملون المهنة بالوراثة كونها المهنة المتداولة أبا عن جد، و يوجد صنف آخر و الذي يحترف مهنة الصيد لتوفير متطلبات الحياة و لكون هذا القطاع يوفر فرص عمل في مختلف الأنشطة المباشرة و الغير مباشرة لمختلف المستويات، تمثل النسبة الأكبر من العاملين في فئة الشباب و التي قدرت ب 20% لتطور عامل التكوين و التأهيل في هذا القطاع (**بن لاغة محمد رضا،2013**). يحظى قطاع الصيد البحري بقوة عاملة كبيرة عبر مختلف أنحاء العالم (**مؤتمر العمل الدولي الدورة 92،التقرير الخامس،ظروف العمل في قطاع صيد الاسماك،2004**)، ونظرا لقدرته في تعزيز الإقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل، و من ضمن الأهداف الأساسية لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة هي منح القدرة و الإمكانية للعاملين، المهنيين و القائمين على القطاع للمساهمة في وضع الاستراتيجيات الهادفة للتحسين و التطور في إطار بيئة ملائمة للنمو و الاستدامة، و هذا من خلال إعداد استراتيجية للتنمية المندمجة و المستدامة لقطاع الصيد البحري بالتشاور (**نظام المرافقة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري و تربية المائيات،SAIPA،2013**). إن التطور الملحوظ في قطاع الصيد البحري تبعه تطورا في اليد العاملة المباشرة، أي المتمثلة في الخروج للصيد بالإضافة إلى الأنشطة الغير مباشرة و المتمثلة في عمليات الصيانة و التبريد ووسائل النقل المكيفة.

الشكل رقم(07):تطور عدد البحارة من 2000 إلى 2017

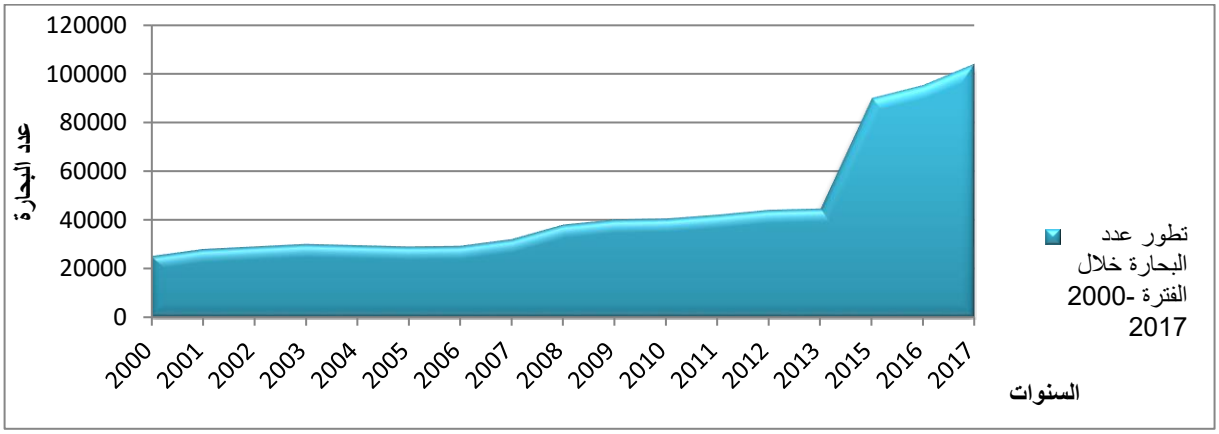

المصدر:ا.مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،،2016.

3- مؤشر صادرات المنتجات السمكية:

يحتل التصدير منذ زمن بعيد أولوية مختلف الدول نظرا للأهمية التي يبديها في تحقيق الثروة و الوصول إلى التنمية، حيث يمثل هذا الأخير "مختلف العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات التي يقوم بها بصفة نهائية المقيمون و الغير مقيمين في البلد" (**حمشة عبد الحميد،2013**)، و لإعتباره نشاط يساهم بشكل كبير في الحصول على العملة الصعبة و كونه من أهم العوامل المؤدية للتنمية الاقتصادية. عملت الجزائر على السعي وراء تطوير الإجراءات القطاعية الهادفة إلى تسهيل عمليات التصدير و المبادلات على مستوى مختلف القطاعات (**حمشة عبد الحميد،2013**).

تضاعف الإنتاج السمكي في الجزائر عبر السنوات المتفاوتة و المرفق بالتطور الكمي القيمي في مستوى التصدير و خاصة بعد الارتفاع الملحوظ في أسعار بعض الأصناف في الأسواق العالمية خلال الفترة المتراوحة بين 1999 و 2008، وسرعان ما انقلبت هذه الحالة وأخذت هذه الكميات المنتجة في الانخفاض فيما يخص الإنتاج، مما أدى إلى الاختلال بالتوازن بين العرض و الطلب حيث زاد الطلب الداخلي و توسع شبكة التوزيع في المناطق الداخلية لزيادة الاستهلاك و عصرنة الخدمات المرتبطة بتوزيع المنتوج السمكي من الإنتاج إلى المستهلك على مستوى الحدود الداخلية و المنعزلة من خلال التطور في عدد الشاحنات المبردة و المجهزة لتسهيل خدمات التوزيع الداخلي للمنتجات السمكية، حيث وصل عددها إلى 445 شاحنة سنة 2010. رغم التطور

النسبي المترقب في القطاع إلا أنه قوبل بارتفاع الواردات نظرا لتزايد الطلب الداخلي، مما أدى إلى خلق العجز في الميزان التجاري الخاص بالمنتجات السمكية حيث قدر ب 80 مليون دولار خلال السنوات 2012 و 2013 على التوالي (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2013**) :

الشكل رقم(08): تطور نسبة تصدير و استيراد المنتجات السمكية في الجزائر 1999_2017

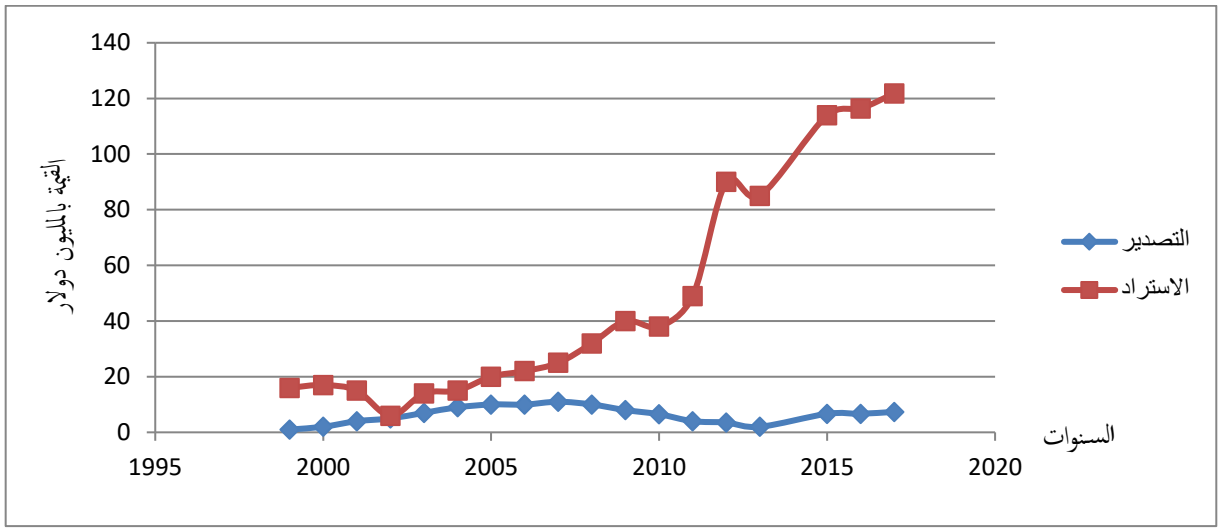

المصدر: ا.مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016.

الفرع الثاني :أبعاد التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري و متطلبات تحقيقها و انعكاساتها

التنمية مفهوم لا يقتصر على زيادة دخل الفرد، فهذا التغيير النسبي ليس من الضروري أن يساهم في إحداث التغيرات الجوهرية في الجانب الإجتماعي، الثقافي، الأخلاقي، البيئي، إضافة إلى المشاركة السياسية. هذه العوامل تمثل خيوطا في نسيج التنمية ما يستدعي ترابطها، فهي تعني توفير العوامل و الفرص للتطلع و الإشراك في تنفيذ و تحقيق أهدافها بالإستناد إلى المثل الصيني :"لا تعطيني سمكة بل علمني كيف أصطاد" (**ولد لحسن سيدنا،2007**).

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الركائز التي توضح مدى تحقق أبعاد التنمية المستدامة و المتمثلة في:

الشكل رقم(09): الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة

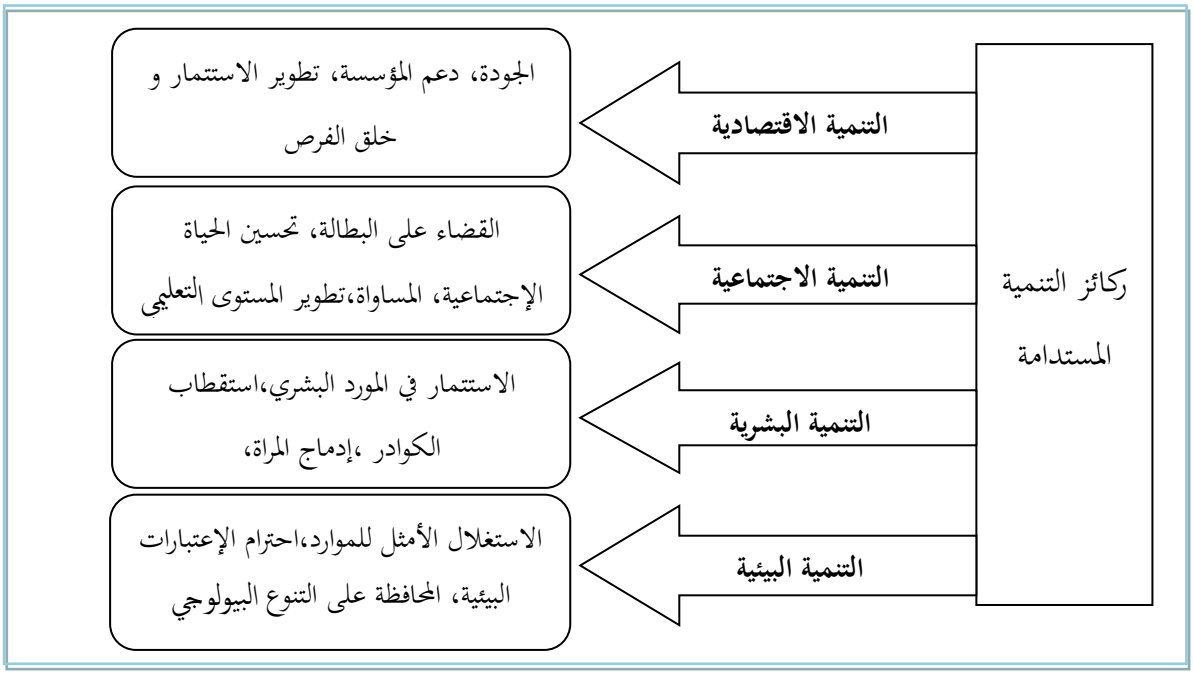

المصدر: بن شويب نور الدين،2018

1- التنمية الإقتصادية المستدامة:

استحوذ مفهوم التنمية الإقتصادية على عدة تعاريف بإختلاف الباحثين الإقتصاديين في الميدان و وجهات النظر حيث عرفها Baldwin Meier على أنها : "عملية تحدث زيادة في الدخل القومي و الدخل الفرد في المتوسط و تحقيق معدلات نمو و تقدم في قطاعات معينة" أما تعريف الإقتصادي Kindleberg للتنمية الإقتصادية يتمحور على أنها "الزيادة الملحوظة التي تطرأ على الدخل القومي في فترة زمنية معينة ضمن تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية" (**ولد لحسن سيدنا،2007**). بعبارة أخرى التنمية الإقتصادية هي تحول الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية القائمة أو الموروثة إلى الأوضاع المستهدفة. تعتمد الاستراتيجيات الهادفة لتطوير الصيد البحري على فكرتين أساسيتين و هما : التسيير المستدام للثروة السمكية و دمج قطاع الصيد البحري في الإقتصاد الوطني من خلال (**الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول لتنمية مستدامة لقطاع الصيد و الاقتصاد البحري موريتانية 2015-2019**):

- استصلاح المصايد و إعتماد وسائل بتقنيات متطورة.
- زيادة الفوائد الإقتصادية و الإجتماعية و تحقيق مزايا الاستغلال المستدام.
- العمل على حماية البيئة البحرية.
- تطوير الإطار القانوني و المؤسسي للقطاع.

بينت مختلف الدراسات و توجهات الإقتصادية أن الجزائر تعمل على تجاوز المعيقات التي تواجهها في تحقيق التنمية الإقتصادية لقطاع الصيد البحري و من بينها تراجع الإنتاج و تزايد الكثافة السكانية، و سياسة الطلب الذي يفوق العرض و لأسباب أخرى بارزة من أهمها : انخفاض معدل الاستثمار في القطاع، التركيز على الربح و استغلال الموارد الطبيعية (**قنادزة جميلة،2018**) .

1.1 خلق الثروة :

من شأن قطاع الصيد البحري أن يساهم بشكل فعال في الإقتصاد الوطني باعتبار الموارد الصيدية أحد مجالات التنمية التي تحظى بدور اقتصادي لا يقل عن دور البترول اذ استغل استغلالا علميا مسؤولا. من بين امتيازات الصناعة السمكية أنها تملك شقين: الصيد البحري و الاستزراع السمكي.

تصنف الجزائر من ضمن الدول الغنية بالموارد الطبيعية و من بينها الإمكانيات البحرية منها الثروة السمكية التي تعتبر القطاع المنتج والغير مكلف مقارنة بالقطاعات الأخرى من خلال (**الجريدة الرسمية للمناقشات،الجلسة العلنية المنعقدة يوم 16 ديسمبر 2015،2014**):

- **توفير فرص شغل :**

يعتبر قطاع الصيد البحري من بين أكثر القطاعات الواعدة من حيث قدرة التشغيل و إمكانية ضم الأيادي العاملة المباشرة و الغير مباشرة الموزعة على كل من مصائد الأسماك و تربية المائيات، حيث كان التنبؤ العالمي بتوفير مليوني فرصة عمل بحلول عام 2020 ما يكشف آفاق مستقبلية لمختلف النشاطات التابعة للصيد البحري والمتمثلة في: السياحة حيث يعتبر البحر مركز

للاستثمار المستدام في السياحة المستدامة، حيث أنها تحتل المرتبة الثانية في توفير فرص العمل بعد الصيد الصناعي بقدر 6.5 مليون وظيفة في دول المتوسط، طريق للمواصلات و التبادل التجاري، الاستثمار التجارة الداخلية و الخارجية، التعدين البحري(**ط.د.سفيان جبران،ط.د.ايمان قلال،2018**).

- **الاستثمار:**

تعاني مختلف الدول النامية من ضمنها الجزائر مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات، حيث يعتبر الاستثمار المتغير المؤثر في التطور الحالي والمرتقب على مستوى القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية كونه العامل الرئيسي في النمو الإقتصادي حيث يكمن دور الاستثمار في تحريك الإقتصاد و الاستخدام الأمثل للموارد و الطاقات المتجددة بهدف تحقيق التنمية وإحداث الارتفاع السريع و الدائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي و تحسين مؤشرات التنمية. و منه يمكن تعريف الاستثمار على انه التضحية بإنفاق مالي معين مقابل عائد متوقع (**معتصم محمد اسماعيل،2015**).

قطاع الصيد البحري يمثل مجموعة الإقتصاديات ذات تنظيم داخلي وارتباطات خارجية مع قطاعات أخرى، يتم الإنتاج في القطاع بالإعتماد على وحدات مختلفة من حيث الهدف و الوسائل المستخدمة و هذا ما يمثل الاقتصاد الداخلي للقطاع في حين تكمن الإقتصاديات الخارجية في الصناعات المتعلقة بورشات بناء السفن، الصيانة و الميكانيك، مصانع، أدوات و لوازم الصيد، معامل الجليد، مصانع التصبير، التمليح، التدخين، التجميد، تحويل النفايات، هذا ما يعرف بالصناعات الصيدية- الغذائية " les industries halieu-alimentaire- ". نظرا للجهود المبذولة لم تستطع الجزائر تحقيق القيمة المضافة للقطاع مما جعله وجهة للاستثمار و محل اهتمام المستثمرين المحليين و الأجانب من خلال عقد شراكة مع الدول الأخرى لترقية الاستثمار و فتح مجالات جديدة للقطاع (**مليكة موساوي،2007**). تمثلت الإجراءات المتخذة من طرف القطاع لمرافقة تنمية الاستثمارات المنتجة في تكثيف تربية المائيات في البحر و التركيز على تنفيذ المشاريع المتعلقة بتربية الأسماك في المياه العذبة و تنمية تربية المائيات المدمجة في المناطق الريفية و الصحراوية. أهم الإجراءات لتربية المائيات هي تجميع الجهود في البحث العلمي من خلال تعميم المرافق التقنية و الإرشاد على الهياكل النموذجية على مستوى التراب الوطني (**التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر،2016**)، و المتمثلة في:

- مزرعة تربية الأسماك في البحر لبوسماعيل ولاية تيبازة و مزرعة تربية الأسماك لحريزة ولاية عين الدفلة.
- مزرعة تربية الأسماك لبوقايس ولاية بشار.
- مزارع الصيد البحري لولايةتيبازة، برج بوعريريج، باتنة، مسيلة و خنشلة.
- المفرختان المتنقلتان للمياه العذبة لولايتي سطيف و سيدي بلعباس.
- مزرعتي تربية الجمبري في البحر و في المياه العذبة لولايتي ورقلة و سكيكدة.

تم تخصيص 29 منطقة بهدف تنفيذ مشاريع تربية الأسماك و الصدفيات في البحر، و تكثيف الدراسات التقنية بغية تحديد مناطق إضافية، و من بين الإجراءات المرافقة: الإعفاء من الحقوق الجمركية، و تطبيق النسبة المنخفضة للرسم على الأعلاف المستوردة و الإعفاء من كل الرسوم في ثلاث سنوات الأولى، و الإستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار و التكفل بتأمين الثروة المائية (**التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر،2016**).

فمن خلال ما أقر به المدير العام للصيد البحري و تربية المائيات "طه حموش" للحوار في 28 جانفي 2019 "نشاط تربية المائيات يعتبر واعدا و خيارا استراتيجيا لتنمية القطاع و جلب المستثمرين، حيث بلغ عدد المشاريع في الجزائر 65 مشروع إضافة إلى 65 أخرى لازالت قيد الإنجاز بقدرة إنتاجية مقدرة ب 30 ألف طن للاستغلال في غضون سنة 2020، أما فيما يخص الاستزراع السمكي في السدود تم الحصول على 58 امتياز للصيادين من خلال الصيد القاري، أما بالنسبة لمشاريع دمج قطاع الصيد البحري في الفلاحة فحظيت الجزائر ب 20000 حوض للسقي الفلاحي بالمناطق الساحلية و الجنوبية، حيث تم استزراع 2000 حوض منها، إضافة إلى المشاريع المتعلقة بمزارع التونة للاستفادة منها في عمليات التحويل و التعليب المباشرة في إنتاج دقيق الأسماك على المستوى الوطني بدلا من الاستيراد، شمل الاستثمار حتى المورد البشري فقد تم تكوين 2200 فلاح في مجال الاستزراع" (**جريدةالحوار،2019/01/28**). إضافة إلى التجربة المصرية لتطوير تربية المائيات بالمياه العذبة المقررة في الصالون الدولي بوهران (سيبا 2019) حيث تم توقيع اتفاقية تجمع البلدين بهدف تنمية تربية الأسماك في المياه العذبة بولاية بشار بإشراف الطرف المصري لريادته في هذا المجال بإنتاج يناهز 1 مليون و 400 ألف طن في السنة (**يومية الشعب الجزائرية،2019/11**).

مراحل استكمال ملف الاستثمار في تربية المائيات (**الملحق رقم 05**):

- **العائدات من العملات الصعبة :**

في الفترة الممتدة من الاستقلال الى الثمانينيات اعتمدت الجزائر مبدأ الاشتراكية القائم على التخطيط المركزي بالاعتماد على الارادات البترولية و اقصاء فعالية الانتاج في القطاعات الاخرى حيث انعكس تقلص الارادات النفطية سنة 1986 سلبا على الاوضاع الاقتصادية مما دفعها الى التوجه نحو اقتصاد تحكمه ميكانيزمات السوق و هيكلة الجهاز المصرفي و وضع افاق للتجارة الخارجية. يعتبر قطاع الصيد البحري من بين المصادر المهمة و المخلفة للعملة الصعبة مقابل الحصة المحولة للصادرات من الموارد السمكية هذا ما جعله يرفع مستوى الصادرات بعيدا عن قطاع المحروقات بخلق القيمة المضافة حيث منذ سنة 2000 توصل القطاع الى نسبة في تغطية معدل الواردات من المنتجات الصيدية من طرف الصادرات ما يقارب 50%، من جهة أخرى يشارك القطاع بنسبة 17.21% من مجموع الصادرات من السلع الغذائية(**المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات آفاق 2008،2025**)، التطور التكنولوجي على مستوى أسطول الصيد و المعدات المستخدمة، الملاحة العصرية، التطور التقني في عمليات ما بعد الاصطياد، كان السبب الأساسي في إنعاش التجارة الدولية للمنتجات السمكية، في هذا الصدد تم عقد اتفاقيات دولية بهدف تنظيم تجارة الأسماك من بينها اتفاقية أرغواي التي انعقدت سنة 1994 انتهت بخفض الرسوم الجمركية للصادرات السمكية بنسبة 26% (**مليكة موساوي،2007**).

إضافة إلى ما كشف عنه السيد "قادري الشريف" مدير الصيد البحري و تربية المائيات لبومرداس لوكالة الأنباء الجزائرية في 04 فيفري 2018 أن الشركة الجزائرية "كوريناف" المتكفلة ببناء و صيانة السفن ببومرداس تلقت أول طلبية لإنشاء و تصدير السفن الخاصة بالصيد لموريتانيا حيث قدر العدد ب 30 سفينة، تُبعت بعقد اتفاقيات أخرى موجهة من القطاع الخاص بعد ما كانت المؤسسة الوحيدة التي تغطي متطلبات الوطن من حيث مختلف السفن و بأحجام متعددة حيث حصل الإنتاج من 30 إلى 40 سفينة و صيانة ما يقدر ب 100 سفينة سنويا (**جريدة الخبر،2018/02/04**).

2- التنمية الاجتماعية المستدامة :

يقصد بها مختلف العمليات المقدمة للإنسان و المجتمع أي تلبية جميع الإحتياجات الحالية و ضمان متطلبات الأجيال القادمة، فهي بمثابة عنصر يضم حقوق الإنسان و العاملين من حكم رشيد و حق المشاركة في التنظيم الإداري و وضع القرارات، و من أهم مؤشراتها المساواة و الديمقراطية (**عامر خضير الكبيسي،2015**).

التنمية الإجتماعية على مستوى قطاع الصيد البحري من أكبر القضايا التي تحول صعب في تحقيقها، و هذا راجع لكون كل عامل يقوم بالنشاط المخول له فداخل الميناء ينقسم العمل فهناك المهتمين بالإدارة، المراقبة و إعداد الإحصائيات أو الشركات الخاصة المكلفة بتموين الصيادين بالمعدات اللازمة و إدارة عملية التسويق و من جهة أخرى نجد الصيادين بمختلف مهنهم، و المتمثلة في الصيد أو الإبحار، خياطة الشباك، صيانة السفن، تجهيز معدات الصيد، صناعة الثلج و عملية التبريد... . هذا ما يوضح أنه في القطاع تظهر التنمية الإجتماعية بصفة غير شاملة ومن بين عناصرها تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

1.2 التنمية البشرية المستدامة لقطاع الصيد :

احتلت الجزائر المرتبة 84 في دليل التنمية البشرية لسنة 2010 مقارنة ب 2009 العام الذي اخذت فيه المرتبة 104 (**باشوش حميد،2011**)، التنمية البشرية تتحقق بارتكازها على أبعاد إقتصادية، إجتماعية، علمية، أمنية على الشكل التالي (**عامر خضير الكبسي،2015**) :

1.1.2 البعد الإقتصادي :

يكمن البعد الإقتصادي في مدى التطور و الإنجازات ذات المردود الإنتاجي و مختلف الاستثمارات الإقتصادية المحققة و تحقيق القيمة المضافة و المساهمة في دفع العجلة الإقتصادية للقطاع من خلال الخبرات و المعارف التي يساهم بها المتعاملين، تطوير الإنتاج و تعزيز الاستثمار في تصدير مختلف أنواع المنتجات البحرية ذات القيمة التجارية و المرغوبة، إضافة إلى الاستثمار في الإنتاج المحلي من خلال تربية المائيات.

2.1.2 البعد الإجتماعي :

يتحقق البعد الإجتماعي لدى الأفراد من خلال تمتعهم بمستوى معيشي أفضل بحصولهم على دخل معتبر و لائق، إضافة إلى المستوى الذهني و القدرات الفكرية التي تنمي مكانة الفرد في عمله و مجتمعه و هذا ما يتحقق بعد تمتع الفرد بالصحة العامة و الأمن الإجتماعي.

- **التوظيف:**

يشكل عالم الصيد أحد المجالات المتداولة عبر الأجيال و الموروثة أبا عن جد بحكم تمركز الأغلبية من الصيادين في المناطق الساحلية، و قدر هذا بنسبة 4/3، يوصف التوظيف في القطاع بالطابع المحلي و العرفي، يكون هذا عادة عندما يمنح ربان السفينة أو المجهز فرصة العمل لبحار جديد لأسباب متعددة تربط الطرفين سواء العلاقات العائلية أو غيرها و التي لا يأخذ فيها جزء التكوين الأهمية، في حين يكون هذا الأخير مطلوب في حالة توظيف ربان السفينة، المجهز، الميكانيكي، و لا يزال التسريح من العمل على مستوى القطاع بالنسبة للبحارة الصيادين مرتبط بالعلاقات الإجتماعية التي يطغى عليها طابع التسلط و النفوذ (**أحمد طهير،2006**).

- **التكوين :**

من بين أساسيات التنمية لقطاع الصيد البحري تسليط الضوء على الكوادر البشرية باعتبارها محرك المشاريع و القطاعات التنموية و تطوير استراتيجية التسيير، يشمل التكوين البرامج المكثفة و المستمرة حول التطور التكنولوجي الخاص بمعدات و طرق الصيد من أجل التصدي لشتى العوائق المتعلقة بظروف ممارسة نشاط الصيد (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات، 2003**). يستمر التكوين لفترة مقدرة بإتباع برامج تكوين حسب عالم الشغل بالتنسيق مع مختلف المستجدات (**وكالة الإرشاد و التكوين الفلاحي، دليل التكوين المهني في الفلاحة و الصيد البحري، تونس**).

✓ الهدف من التكوين في مجال الصيد البحري :

- تطوير معارف البحارة الصيادين التقليديين فيما يخص تقنيات و آليات الصيد العصرية لإعادة الاعتبار لمهنة الصيد و تقوية التواصل بين البحارة باختلاف أعمارهم و مستوياتهم.
- تمكين البحارة من التكفل بالأعمال المتعلقة بالصيانة و إصلاح السفن و استخدام تجهيزات الإبحار.
- تخصيص فروع التكوين في المجال المشترك بين الصيد البحري و تربية المائيات.
- إدماج التخصصات المرتبطة أو التابعة لنشاط الصيد ضمن سياق التكوين.
- اكتساب مهارات و خبرات جديدة في عالم الصيد إضافة إلى شهادات الكفاءة في مختلف الاختصاصات.

بصفة أشمل يمكن تلخيص التكوين في مجال الصيد البحري بالتطرق إلى مختلف الاختصاصات في الجدول الموضح في (**الملحق رقم06**) :

من بين مختلف مراكز التكوين في مجال الصيد البحري في الجزائر لدينا (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشطات الصيد البحري و تربية المائيات،2003**) :

- المعهد العالي لتكنولوجيا الصيد البحري بالجزائر العاصمة.
- المعهد الجهوي لتكنولوجيا الصيد البحري و تربية المائيات القل، وهران.
- معهد الصيد البحري و الإرشاد بالغزوات.
- مدرسة متخصصة في صناعات الصيد البحري و تربية المائيات و التدريب على الغوص.
- المعهد الجهوي لتكنولوجيات الصيد البحري و تربية المائيات بعنابة.
- مدرسة التكوين في تقنيات تربية المائيات الصحراوية.
- مدارس التكوين في تقنيات الصيد البحري لكل من ولاية بجاية و مستغانم و بني صاف.

- **الأجر :**

نظام الأجور في قطاع الصيد البحري يختلف عن القطاعات الأخرى، فهو مرتبط بالكمية و النوعية و القيمة الخاصة بالمنتجات المصطادة و يكون عن طريق القسط أسبوعيا، يتم تحديده بحكم نظام العرض و الطلب. يوجد فوارق في الأقساط المحددة للأجر باختلاف المناصب و التخصصات كمثال لدينا: الربان (رئيس السفينة) يأخذ 3 اقساط في حين الميكانيكي 2 أقساط و أخيرا البحار البسيط الذي يأخذ قسطا واحدا فقط (**طهير أحمد،2006**).

- **التقاعد و الحماية الإجتماعية:**

يمنح للبحار الصياد عند مباشرة عمله في مجال الصيد البحري دفتر بحري خاص به يثبت صفة التحاقه بنشاط الصيد حيث يضمن له منحة التقاعد بعد بلوغ 60 سنة من عمره، علما أن هذه المنحة التي تمثل أجر تقاعد البحار الصياد تقدر في وقتنا الحالي من 15000 إلى 18000 دج. من جهة أخرى القطاع يخول للبحار الصياد إمكانية البقاء لممارسة نشاطه حتى بعد التقاعد اذا أراد ذلك. (**طهير أحمد،2006**).

نظرا للحالة الإجتماعية التي ينفرد بها مهنيي قطاع الصيد البحري عن القطاعات الأُخرى من تهميش و سلب حقوق. عملت الدولة سنة 2013 على مجموعة من الإجراءات بهدف ضمان الحماية الإجتماعية للبحارة من خلال تنفيذ مشروع يضُم حوالي 50 ألف بحار، يعمل على تعزيز الثقة بين مهنيين و أرباب العمل و إشراك الشباب في نشاطات خاصة بقطاع الصيد البحري و تربية المائيات(**احمد فروخي،وزير الصيد و الموارد الصيدية،2013**). بالإضافة إلى منح الدولة قروض بنكية للعمال الراغبين في الإستثمار نظرا للظروف و الإمكانيات الضعيفة، و من بين الإمتيازات التي برزت في هذا المشروع هي إعطاء مهلة لتسديد القروض المقدمة أو حذفها نهائيا (**اتفاقية الصمان الاجتماعي للصيادين،2014**). كما عملت على إنشاء عدد من الجمعيات تهتم بصحة فئة الصيادين و تعويضهم في حال وقوع حوادث (**مدير الصيد البحري و تربية المائيات،طه حموش،2013**) .

و لم تكتفي الدولة بهذه الإجراءات فقط ،ففي 2018 اتخذت عدد من القرارات في صالح مهنيي الصيد البحري منها إيجاد طرق لحل المشاكل البحارة من خلال تحسين خدمات الغرفة الوطنية للصيد البحري و تربية المائيات و إستقطاب المساهمين، بالإضافة إلى ضمّ مهنيي القطاع في العمليات التحسيسية كتنظيف الموانئ و الأمن البحري (**ربيعة زروقي،مديرة الصيد البحري و الموارد الصيدية،جريدة الشعب،2019**) .

في ظل جائحة كورونا تمّ توفير جلّ الظروف الملائمة بالنسبة للصيادين و كذا تخصيصهم بمنحة تضامنية لتدارك الاوضاع المتأزمة (**وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية،سيد احمد فروخي،2020**).

- **المساواة بين الجنسين:**

بالإستناد إلى الأجندة الدولية للتنمية المستدامة (2015-2030) و التي تنص بصفة خاصة على خلق المساواة بين الجنسين حيث المرأة الطاقة الأضعف في التنمية و المقدرة ب 22% من أهداف التنمية (**تقرير المرأة و تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية،2018**).

القطاع السمكي من بين أكثر القطاعات التي يتجسد فيه الفرق بين الجنسين بحيث يتكفل الرجال بمعظم النشاطات، في المقابل نصيب المرأة هو الأقل بلا استثناء (**تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، مصايد الاسماك و تربية الاحياء المائية لتحقيق الامن الغذائي و التغذية،2014**). بلغت الفجوة بين الجنسين 40% ما يتطلب ما يقارب 157 سنة لسدها (**تقرير المرأة و تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية،2018**). أشارت معظم الدراسات و البيانات الإحصائية أن نسبة النساء في العمل البحري مقدرة ب 19% من إجمالي العاملين سنة 2014، 50% من النسبة السابقة تشغل مناصب البيع و التجهيز ما يوضح إنعدام المؤشرات التي تقيس المساواة، رغم دور المرأة المحوري في التنمية إلا أنها لا تحظى بالدعم الكافي (**تقرير المراة و تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية**).

يقتصر عمل المرأة في النشاطات الغير مباشرة مما يستدعي تكثيف الاستراتيجيات الهادفة إلى إتاحة فرص عمل لتمكين المرأة ما يسهم بشكل إيجابي في مجال تربية المائيات و الاستزراع بعد التطور الملحوظ الذي حظيت به الجزائر، حيث يتدخل

العنصر النسوي في عمليات الفرز و التعبئة المتطلبة للكفاءة و التدريب بمستويات تكوينية و تعليمية في الجامعات و المعاهد المتخصصة في القطاع (**تقرير المرأة و تحقيق الأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ،2018**)، و كذا خياطة الشباك بعد إنطلاق برنامج الدعم للتنويع الإقتصادي سنة 2015 الهادف إلى التنمية المستدامة و تحسين الأداء الإقتصادي بشرشال (**وحيد صالح،2019**).(**انظر الملحق رقم 07**)

3.1.2 البعد العلمي :

يمكن القائمين على عمليات الصيد بتعزيز المعارف و الكشف عن التطورات الجديدة فيما يخص الصيد البحري ما يضمن استدراك التراجع الذي عرفه الإنتاج و تجنب العوائق المتمثلة في غياب الدراسات العلمية الدورية و تقييم المخزون السمكي و أماكن تمركز الأنواع المرغوب فيها. كانت أول عملية تنقيب و تقدير الموارد الصيدية في الجزائر بإدارة هيئة علمية اسبانية سنة 1997 على مستوى الأعماق بعمق يتراوح من 50 إلى 1000 متر، هدفت الدراسة إعداد خرائط توضح مناطق توفر مختلف أنواع السمك بحيث تم الاستنتاج بأن الجزائر تملك حوالي 187 ألف طن سنويا موزعة بدورها على 26 صنف و أغلبها تتمركز في الغرب الجزائري أهمها سمك السردين (**طهير أحمد،2006**).

3- التنمية البيئية لقطاع الصيد البحري :

"البيئة تعتبر المكان الذي نحيا فيه، و التنمية هي ما نقوم به جميعا بهدف تحسين حياتنا بحيث يكون الاثنان متلازمين"، حيث أقر وليام رولكزهاوس (W-Rulckeshaws) مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع البيئة إنطلاقا من منظور البيئة و التنمية الإقتصادية عمليتان متكاملتان" (**غنيم عثمان محمد،أبو زنط ماجدة أحمد،2007**).

طالما ساد الإعتقاد أن أي نمو إقتصادي أو عمل تطويري حتما يكون على حساب البيئة، و في المقابل أي الاهتمام بالبيئة يؤدي حتما إلى تدهور النمو الإقتصادي ما أدى إلى انعدام التوافق أو الجمع بين المفهومين. في هذا الصدد انتقل هذا الإعتقاد إلى مفهوم و منهج جديد عرف بالتنمية المستدامة الذي يضم النظام البيئي، فالعلاقة بين البيئة و التنمية يستوجب أن

تكون متبادلة فالاهتمام بالأولى يضمن استمرارية الثانية. إضافةً إلى ما عرض في اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 من خلال تقرير مستقبلنا المشترك حول تأثير الإتجاهات الإقتصادية و الإجتماعية على بيئة الإنسان و متطلبات عيشه، أقرت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية (WCED) أن المسائل الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية مرتبطة ببعضها حتما و بالأخص في مجال صنع التنمية، ما أدى إلى ضغط الاستهلاك و عدم الوصول إلى ما يحققها بأبعادها الثلاثة (**د. نايف بن حمود المكيشة،د.محمد بن مهنا،2016**).

بسبب مختلف العوائق و التي نتطرق لمعظمها في دراسة مدى تحقق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري بإشراك البيئة البحرية "تَم تعريف التلوث البحري في مؤتمر منظمة التغذية و الزراعة الدولية الذي عقد في روما سنة 1970 على أنه تصرف الإنسان في البيئة البحرية بمواد مؤذية تضر بالثروات البيولوجية و الصحة الإنسانية و تعرقل معظم النشاطات البحرية " (**وادفل وزنة،بومريجة نوال،2016**)، باعتبار البيئة على أنها مجموعة من الأنظمة الديناميكية التي توفر وسط العيش لكثير من الكائنات الحية، أصبح البحر أحد الأماكن المستهدفة للتخلص من مخلفات الأنشطة الزراعية و الصناعية ما أدى إلى استنزافها (**كريمة بورحلي،2010**)، يتم من خلال الصيد البحري استغلال الموارد السمكية بأنواعها و التي تمثل جزء من التنوع البيولوجي الذي يعتبر أحد دعائم التنمية المستدامة (**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية،حماية بيئتنا البحرية،2013**)، إلا أن الصيد الغير منظم يخلف حتما إخلال بالتوازن البيئي الذي يؤدي بدوره إلى تلوث البيئة البحرية إضافة إلى معدات الصيد المستخدمة و المفقودة في البحر و مخلفات النقل البحري من انسكاب النفط، و المواد الكيماوية (**لجنة مصايد الاسماك،2018**)، هذا ما يفسر سبب تدهور الإنتاج و انخفاض المخزون السمكي و منه نقص الإمدادات الغذائية والتي تمثل الهدف الأساسي لتنمية القطاع باعتبار مجال صيد الأسماك و تربية المائيات أحد الفوائد الإقتصادية و الإجتماعية و البشرية التي تسعى بدورها إلى التلاؤم مع البيئة بهدف استدراك التدهور البيئي لضمان الصحة و الإنتاجية و استمرار التنوع البيولوجي.

تمثل مساحة البحر الأبيض المتوسط 1000/1 من مساحة المحيطات و أشارت بعض الإحصاءات أن 30% من حركة النقل البحري و 28% من نقل النفط تمر من خلال موانئه، إضافة إلى أنه يوجد على طول الساحل المتوسطي حوالي 2500

سفينة تجارية مختلفة الأنماط وكذا معدات الصيد و غيرها (**برنامج الامم المتحدة للبيئة/الخطة الزرقاءللبحر الابيض المتوسط،2005**).

تأخذ البيئة الأولوية في جميع الأصعدة و تعتبرها الجزائر من الآليات الدولية حيث حاولت تجسيدها في مختلف البرامج التنموية لتحقيق التنمية البيئية، لكن جل الدراسات تؤكد على أن الاستمرار في ممارسة أنماط التنمية الحالية يؤدي إلى تعذر بقاء الكائنات البحرية، فمن ضمن الإجراءات التي تستهل بها الجزائر برنامجها للتنمية البيئية بما تم الإعتماد عليه في برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ما يلي (**وادفل وزنة،بومريجة نوال،2016**) :

- الاهتمام بالإطار القانوني الخاص بالبيئة مثل المادة رقم 10/03.
- إعتماد الإدارة الفعالة للموارد البيئية و التنوع البيولوجي كونه أكثر عرضة للتدهور.
- اتباع التقنيات الجديدة و استحداث و هيكلة المعدات للخفض من التأثير على البيئة.
- تعزيز الوعي حول الآثار السلبية التي يخلفها الإنسان خلال ممارسة نشاطاته.

من ضمن ما تطرقت إليه الجزائر خلال أواخر سنة 2019 من خلال الصالون الدولي لتنمية الصيد و تربية المائيات حاليا ومستقبلا و ما يتعلق بالبيئة البحرية، خَلْق سبل التعاون الإقتصادي المستدام بين "سوناطراك" و مستخدمي الفضاء البحري بهدف ضمان الاستغلال البشري العقلاني للبيئة البحرية لتحقيق الاستفادة للأجيال و القادمة، في الحين الذي تسعى فيه شركة سوناطراك إلى تطوير أساليب البحث و التنقيب في البحر زيادة عن نقل المنتجات النفطية و المواد المهددة للبيئة و التنوع البيولوجي (**يومية الشعب الجزائرية،2019/11**).

- **الوسائل المتبعة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر (وادفل وزنة،بومريجة نوال،2016) :**

1- نظام الترخيص: أحد الأنظمة القانونية التي تصدرها الإدارة المكلفة بممارسة نشاط بإمكانه أن يخلف نتائج سلبية على البيئة حيث لا يمكن المباشرة فيه قبل الحصول على الترخيص في حين توفر الشروط.

2- الحظر: عبارة عن وسيلة وقائية تخص البيئة بحيث يكون الحظر في حال كان النشاط يشكل خطرا على البيئة و يخلف أضرار وخيمة بها بحيث يكون إما نسبي، و الذي يتم النظر فيه بعد الحصول على الترخيص أو مطلق كتفريغ السوائل في الموانئ.

3- الإلزام: يكون من خلال إلزام الإدارة الوصية الأفراد بعدم القيام بالنشاطات المؤثرة على البيئة للمحافظة عليها.

4- التخطيط البيئي: هو بمثابة المنهج الذي يعدل خطط التنمية البيئية و يتحكم في البعد البيئي من خلال قواعد حماية البيئة و تفعيل طرق التنبؤ (**منور اوسرير،محمدحمو،2011**).

أقرت وزارة البيئة و الطاقة المتجددة مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي مصحوبة بخطة تنفيذية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2030 بهدف تحقيق التنمية الشاملة بما يتكيف مع التغيرات البيئية (**تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي،2014**) لدى الأفراد و نقص الإمدادات المادية و البشرية و غياب الرقابة ما دفع إلى فشل البرامج التنموية البيئية، بالرغم من كل الجهود و الإجراءات القانونية المذكورة سابقا التي لم يكن معظمها في حيز التطبيق المطلق، فلازالت نسبية ما يحول دون تطبيق مفهوم التنمية المستدامة و إشراك البيئة في الأنشطة المختلفة مما أدى إلى الإخلال بتوازن المعادلة، و هكذا يكون الحال الواقعي لقطاع الصيد البحري من خلال عدم تفهم الأفراد و السعي وراء الإنتاج و تحقيق الربح و تحكم نظام السلطة و غياب التكافل و الحرص على البيئة و إدراجها في النشاط البحري، فلا يكون موضوع تأثير وتأثر بالبيئة سوى من خلال استنزاف الأفراد للموارد البيئية ما يبين صعوبة تجاوز العراقيل و الوصول إلى التنمية البيئية من خلال قطاع الصيد البحري ما يستبعد جزء من أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

أما فيما يخص تربية الأحياء المائية يبقى مجال ذو حدين مختلفين، فبالرغم من أنه يمثل أحد النشاطات المتطورة و الهادفة لزيادة الإنتاج و خلق مناصب شغل جديدة، إلا أنه في المقابل يخلف آثار جانبية على البيئة البحرية، فباعتبار الوم أ إنتاج واحد كلغ من الأسماك يطرح 450 كلغ من الكربون، 110 كلغ من الآزوت، و 12 كلغ من الفوسفور، و هذا ما يستوجب استغلال هذه الأنشطة بطريقة متوازنة عن طريق الاهتمام بالنوعية و ليس الكمية و هذا ما يظهر في اليونان بحيث أنها تملك حوالي 750 مزرعة إلا أنها تنتج ما يقدر ب 45% من الإنتاج (**نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في اطار التنمية المستدامة**).

المطلب الثاني :الإجراءات و الآليات الكفيلة بتوجيه قطاع الصيد البحري نحو الاستدامة في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة و الاستراتيجيات التي هي في سير التنفيذ أصبح النهوض بهذا القطاع يعرف الإختلال و ضعف الإصلاحات المتخذة و افتقار الجدية في تنفيذها، هذا ما يستوجب اتخاذ الآليات المتفق عليها لاسترجاع الوضع و النهوض بهذا البديل نحو مجالات جديدة، و من ضمن الإجراءات المتخذة مايلي (ا.**مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**):

1. إقامة المحميات البحرية :

تًعرف المحمية البحرية بوحدات محددة مكانيا، تنشأ بغية المحافظة و الاستدامة، أداة لإدارة مصائد الأسماك بافتراض زيادة الغلة بالاستناد إلى إلتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة و اتفاقية التنوع البيولوجي. تعد هذه الوحدات من بين أكثر الأدوات استخداما سواء في الدول المتقدمة أو النامية خاصة التي تشهد التطور في تربية المائيات، ما يؤدي إلى خلق التوازن بين المصالح الإقتصادية و الإنتاجية و حتى القضايا الإجتماعية (**تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي،2014**).

المحميات البحرية عبارة عن منطقة جغرافية بحرية تتمتع بمياه أفضل بهدف المحافظة على الموارد البيولوجية و التنوع البيولوجي وتحقيق التسيير المستدام لمصايد الأسماك، و تتمحور أهمية هذه المحميات في :

- حماية الأنواع المستهدفة و الضعيفة و المهددة بالإنقراض و حماية صغار الأسماك الناشئة.
- المحافظة على الأصناف المهددة بالزوال مثل : الشعب المرجانية، مسطحات الطحالب، الأعشاب البحرية.
- تحسين الظروف الإجتماعية و الإقتصادية من خلال خلق فرص العمل و توفير المنتوج السمكي القابل للاستهلاك نظرا لضعف الإنتاج الصيدي .
- المساهمة في تطوير قطاع السياحة .

2. الشعب الاصطناعية:

تتمثل في هياكل مغمورة بطواعية في البحر بهدف حماية و خلق و المحافظة على النظم الايكولوجية المتنوعة كونها تمثل مركز جذب و حماية تستعمل بغية زيادة الكتلة الحيوية لبعض الأصناف المتعرضة للإنقراض. الشعب الاصطناعية حل مناسب لإدراجه

في قطاع الصيد من قبل المناطق الساحلية لسبب الوضع الذي تميز بانخفاض المردودية و الإنتاج، فالهدف من هذه الأخيرة حماية و خلق الثروة الحيوانية على امتداد الساحل البحري بالإضافة إلى دعم أنواع الصيد المهمشة و المتمثلة في الصيد الحرفي و الصيد الترفيهي **(G. Véron, J. Denis, E. Thouard, Les récifs artificiels)** .

3. الجباية البيئية :

تسعى الجزائر وراء تحقيق الاستدامة البيئية و من ضمن الاتفاقيات المبرمة في المنظمات القائمة على حماية البيئة و بالأخص البيئة البحرية لما كان لديها من آثار سلبية على التنوع البيولوجي و الوضع الحيوي، ما أدى إلى تدهور المردود السمكي و المساس بالنمو الإقتصادي، هذا ما دفع الدولة إلى تخطي هذه العقبات و اللجوء إلى تنفيذ القرارات للنهوض بهذا البديل و إدراجه ضمن القطاعات الحيوية التنموية في إطار تنظيم بيئي محققا للاستدامة و المحافظة على الموارد و التزام العقلانية في استغلالها لضمان حاجيات الأجيال القادمة مستقبلا (**فارس مسدور،2010**).

من بعد ما ذكر سابقا عملت الدولة على فرض مجموعة من العقوبات و الضرائب على الأشخاص المعنيين بالأنشطة المؤثرة على البيئة، ما يقابله مختلف الإعفاءات و التحفيزات لمن يعتمدون التقنيات الصديقة للبيئة. تقوم الجباية البيئية على نظريتين أساسيتين و هما :

- تصنيف الضريبة البيئية كعقوبة مالية في إطار استدامة بيئية و استغلال الضرائب في تعديل الآثار الناجمة عن التلوث البيئي و تطوير التقنيات المعمول بها.
- منح الإعفاءات الضريبية في حق المصانع التي تتخذ مجالات تطوير التقنيات المستخدمة.

4. رخص التلوث :

يكون من خلال تقليص التلوث البحري بإصدار رخص التي تنحصر في دور مكمل لفكرة الجباية البحرية، يتم عرضها للبيع، يمنح للملوث البحري حق شراءها بحق استخدام جزء من البيئة البحرية لغرض انشطته المتنوعة، كاستخدام مستودع للتخلص من النفايات بعد تحميله سعرا عاليا للحصول على هذا النوع من الرخص (**واعلي جمال،2010**).

5. تربية المائيات المدمجة في الفلاحة :

تربية المائيات تم إتباعها من طرف الدولة بهدف زيادة الإنتاج و تحقيق الأمن الغذائي و بالأخص الطلب الداخلي، و تم أيضا إدماجها في الفلاحة لتعزيز الاستفادة منها في الزراعة و ما ينتج عنها من فوائد من خلال استخدام مياه تربية الأسماك في السقي للحصول على أسماك ذات جودة بوفرة من جهة و إنتاج زراعي جيد من جهة اخرى (**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات،2003**).

6. تأطير المهنة :

يقضي الصيادين معظم وقتهم في مهنة الصيد حيث يقدمون الخدمة و المعرفة في القطاع، يكون هذا الأخير غير مستقر من حيث الأوضاع المالية المرتبطة بالإنتاج السمكي، بالإضافة إلى الأوضاع البيئية و المناخية ما يجعل المهنيين بالقطاع لا يملكون دخل محدد هذا ما يتسبب في تدهور أوضاعهم الإجتماعية، ما يستوجب توفير الدعم المادي لهذه الفئة خلال فترات غلق الصيد و الإهتمام بمجالات البحث و التكوين و دمج الشباب و تشجيعهم على الإشتراك في هذا النشاط (**ا.مختار رحماني حكيمة،د.بوسعدة سعيدة،2016**).

المطلب الثالث: آفاق قطاع الصيد البحري على المستوى الوطني

- **خطة التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري 2025– 2030:**

تهدف خطة 2030 المندرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى عالم أكثر تقدما و بشكل مستديم بنمو إقتصادي مطرد و ضمان العمالة الكاملة و العمل اللائق و تنفيذ التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بخصوص تربية المائيات و مصايد الأسماك و التجارة الخاصة بها المقررة في عام 2017.

إنطلقت الخطة بهدف إعادة هيكلة مصائد الأسماك بمستويات قادرة على الإنتاج بأقصى حد باستغلال العائدات المستدامة لعام 2020 بغية إدراج التقدم في مجال الاستغلال و الإدارة المستدامين (**لجنة مصايد الأسماك،خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2018**). بحلول 2015 انخرطت الجزائر في سياق الدول الساعية إلى الاستمرارية و تعزيز التطورات التي تم إنجازها

في إطار أهداف الألفية للتنمية من خلال أجندة 2030 (**التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر،2016**). من بين تحديات قطاع الصيد و تربية الأحياء المائية في الجزائر مايلي **(secteure de la peche et l'aquaculture,bilan2012-2014,perspective 2030,2014)**

- إقتصاد بإنتاجية متجددة.
- تستغل أنشطة الصيد و تربية المائيات مساحة 9.5 مليون هكتار لتحقيق الربح من حيث الدخل و التوظيف مرتبة متميزة في البحر المتوسط (المرتبة الثانية من حيث صيد الاسماك السطحية لسنة 2008).
- وسائل إنتاج هامة منها 4500 قارب صيد 78 ألف وظيفة (60% من المسجلين البحريين شباب).
- تعدد الاستثمارات في معدات الصيد، العنصر البشري، تطوير 15 ميناء على مستوى الوطن.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي(80% من الاستهلاك المحلي).

أكدت الإحصائيات ندرة الموارد الصيدية بنسبة متراوحة بين 50 و 80 م طن بتفاوت السنوات و مع بداية سنة 2030، بحيث تماثلت الأبعاد العملياتية للإستراتيجية في مرحلتها الأولى في توفير الوسائل الهيكلية اللازمة لبعث تنمية مستدامة عصرية، أما بالنسبة للمرحلة الثانية انحصرت في مواصلة تكثيف الجهود المبذولة فيما يخص النشاطات المتعلقة بتربية المائيات من بعد مساهمتها في الأمن الغذائي و خلق مناصب العمل للحد من تفشي البطالة و تعزيز الإقتصاد المنتج و بناء الشراكات الوطنية و الإقليمية بين الحكومات والقطاع الخاص بمشاركة القاعدة الأوسع من المواطنين في قرارات الخطط التنموية، بحيث يبقى أساس التنمية المستدامة للمدى الطويل محصور في التنمية البشرية المستدامة بتقنيات متطورة و تأسيس الخطط الوطنية المستنبطة من الخطط التنموية العالمية (**التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر،2016**). تمثلت السياسة المقترحة للقطاع:

- استقطاب المناطق الأمثل لتربية المائيات لزيادة و تنويع الإنتاج و خلق الاستثمار المحلي و الأجنبي.
- الإنفتاح على السوق الدولية بمنتجات ذات معايير دولية متنوعة و متاحة.
- توازن العرض و الطلب.
- تعزيز البحث و تطوير برامج التدريب و تكتيف الإرشاد.

في سياق الطبعة الثامنة للصالون الدولي لسنة 2019 لولاية وهران، تم احتضان اللقاء الجهوي لولايات الغرب لتجسيد الاستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأزرق تحت شعار الحاضر و المستقبل، بإشراف خبراء من الإتحاد الأوروبي و بمشاركة مهنيين و مختلف القطاعات التابعة لولايات الغرب الساحلية بحيث أدرج هذا اللقاء افاق 2030، و التي تسعى إلى تجسيد أهم المقترحات بالتعاون بين القطاعات التي تربطها علاقة بالبحر على غرار السياحة و النقل و البيئة للتوافق مع حتمية الاستغلال العقلاني و المستدام (**يومية الشعب الجزائرية،2019/11**).

ومن بين التحديات التي تصبو إليها الجزائر بحلول 2030 و التي تعتبرها كأولويات لآفاق مستقبلية (**secter de la peche et de l'aquaculture :bilan(20122014),prospevtive 2030,2014**):

- استكمال و تعزيز سياسة الاستثمار العامة و الخاصة بصفة مستدامة.
- توحيد الوظائف الحالية في الصيد و خلق وظائف جديدة.
- السعي نحو الإنفتاح الإقتصادي و فتح فرص للتنمية و خلق أنشطة إقتصادية جديدة مرتبطة بالقطاع.
- تعزيز عرض السوق المحلي بمنتجات متنوعة بجودة عالية مع مراعاة أنماط الاستهلاك.
- توطيد الحوكمة و تعزيز المشاركة و دمج القطاع في تنمية قدرات النمو الإقتصادي للمنتج الوطني.
- التحكم في جهد الصيد مع تنظيم المهنيين و تطوير المهارات بوظائف مستدامة و وضع إجتماعي لائق.

بالإضافة الى الجهود المبذولة و التطلعات التي تأخذ الطابع النسبي في تحققها بإتباع الاستراتيجيات و الخطط التي تم وضعها على النحو المستدام يبقى تنفيذ خطة 2030 مرهونة بالطرق المتبعة و التي تخالف الطرق المعهودة ما يتطلب تكتيف الجهود و تعزيز إتساق السياسات و التنسيق بين مصادر التمويل و توظيف التطورات التكنولوجية لدعم تنفيذ الأهداف التنموية و تحديد الأولويات و تكييفها مع النهج المستقبلي بحلول سنة 2030 (**التنوع البيولوجي و خطة التنمية المستدامة لعام 2030**).

خاتمة الفصل:

كخلاصة لما سبق ذكره في هذا الفصل و بالتطرق لمختلف المؤشرات الخاصة بالقطاع من حيث تطور الإنتاج و اليد العاملة و الوسائل المستعملة، أصبح قطاع الصيد البحري و تربية المائيات من القطاعات الاستراتيجية الهامة التي تعول عليها الدولة في سياسة تنويع مصادر الدخل و رفع معدلات النمو الإقتصادي بشكل عام من خلال تكثيف جهودها لتطوير القطاع و توطيد مكانته بالنظر لدوره الريادي في الديناميكية الاقتصادية الحالية و المستقبلية. تمكنت الجزائر من تحقيق تقدما نسبيا في إنتاج السمك في السنوات الأخيرة، فالنمو في طاقتها الإنتاجية من خلال مصايد الأسماك الداخلية و الخارجية أو تربية المائيات و الصيد القاري بات مقبولا مقارنة بالدول العربية الأخرى من جهة، وغير مقبول بالنظر للإمكانيات و حجم الثروة السمكية التي يتوفر عليها هذا القطاع في الجزائر.

يتوجه قطاع الصيد البحري نحو التنمية المستدامة بالمواصلة في تطوير الأنشطة الرئيسية: مصائد الأسماك، تربية المائيات، السياحة، النقل البحري و نشاطات الميناء، التنقيب و استغلال الموارد البيولوجية و مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية عن طريق الوصول إلى المعادلة المتوازنة بين الإنتاج المستدام الذي يقابله الاستهلاك المستدام.

من غير الممكن أن يشهد قطاع الصيد البحري في الجزائر شكل التنمية المستدامة الشامل مختلف الأنشطة المتعلقة بالقطاع و لازالت هناك الفجوة الواضحة التي تعرقل التوجه المستمر و النجاح في تحقيقها، فبالرغم من الثروة السمكية التي يتوفر عليها الشريط الساحلي الجزائري إلا أن القطاع يفتقر للتطور التقني و التكنولوجي في معدات و مراكب الصيد إضافة إلى الخبرة و الكفاءة المعتمدة من قبل القائمين على القطاع و المتكفلين بعملية الصيد، و التي تدفع القطاع نحو الاستثمار المحلي و الأجنبي و توسيع مجال التصدير، و عليه الوصول إلى الإسقاط الكامل للتنمية المستدامة بأبعادها على قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية في الجزائر يبقى رهين التطور الشامل لمختلف الوسائل و الوظائف المساهمة في تطوير القطاع و تنفيذ أهدافه المسطرة.

الفصل الثاني:

دراسة التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري حالة ميناء الصيد بني صاف

مقدمة الفصل:

يعتبر الصيد البحري أحد الركائز المتينة لدعم الإقتصاد الوطني من خلال المساعدة في تنميته، إضافة إلى كونه نوع من التنفس في الوضع الذي سببته الأزمة المالية. الجزائر على غرار باقي دول العالم تولي اهتماما لهذا القطاع حتى و لو كان بشكل نسبي لدرايتها الكاملة أنه جزء لا يتجزأ عن باقي القطاعات الرئيسية التي يقوم عليها الإقتصاد لاجتياز العقبات و مواكبة الركب الحضاري الذي تسعى إليه معظم الدول خاصة النامية لأهميته الحيوية في إنعاش الإقتصاد القومي.

ينحصر قطاع الصيد البحري بصفة عامة في الموانئ التي تضم النشاط التجاري المتمثل في عمليات التصدير و الاستيراد، الأنشطة الإنتاجية و التجارية القبلية و البعدية الخاصة بالمنتجات السمكية. يلعب الميناء دورا مهما في تفعيل النمو الإقتصادي إلى جانب المساهمة في خلق التنمية للقطاع بمختلف أبعادها من خلال ترقية الأوضاع المعيشية و توفير مصدر الغذاء و تحقيق التوازن للنظام البيولوجي. يكمن الهدف الأساسي في قطاع الصيد البحري في تحقيق الربح و مضاعفة الإنتاج من خلال الاستغلال الأمثل للموارد السمكية و الإمكانيات البشرية في ظل التطور المستمر للوسائل و المعدات، ما يضمن ترابط الأبعاد و العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة على مستوى القطاع. بالتطرق إلى ما تم تقديمه في الجزء النظري فيما يخص التنمية المستدامة و قطاع الصيد البحري سواء من حيث نشاط الصيد و تربية المائيات، يبقى تجسيد التنمية المستدامة في القطاع على أرض الواقع مرهونا بالتذبذب الذي يشهده الإنتاج عبر السنوات المتفاوتة بالرغم من مختلف الإجراءات التي اتبعتها السلطات، ما جعل هذا الموضوع محلا للبحث و الدراسة.

من خلال ما تملكه الجزائر من وجهة بحرية مطلة على البحر الأبيض المتوسط و المقدرة ب 1280 كلم، مقسمة على 14 ولاية ساحلية و 31 ميناء، هذا ما يجعلها تسعى جاهدة وراء تطوير و تحقيق نهج التنمية المستدامة باستغلال هذه الإمكانيات. تم إسقاط هذه الدراسة على مستوى أحد الموانئ الجزائرية و المتمثل في ميناء الصيد البحري لمدينة "بني صاف" ولاية عين تموشنت بهدف البحث و معرفة مدى تجسيد نهج التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، ما يمكننا من التعرف على الإجراءات المتبعة من قبل السلطات فيما يخص هذا الموضوع و ما مدى نجاعة الاستراتيجيات القائمة في هذا الإطار، ما يمكننا من التحقق من صحة الفرضيات و الوصول إلى طرح الاقتراحات و تسطير الآفاق الجديدة للقطاع في سياق تنمية مستدامة.

المبحث الأول: دراسة حالة ميناء الصيد البحري بني صاف

تقع الجزائر في محيط جغرافي حساس باعتبارها مدخل القارة الافريقية من الشمال بشريط ساحلي مقدر ب 1280 كلم تقريبا في الجانب المقابل للقارة الأوروبية ما جعل النشاط التجاري ينحصر في البحر. تعد الموانئ في الجزائر أهم عنصر في النقل البحري من خلال مساهمتها الفعالة في تسهيل التجارة الخارجية و مضاعفة الدخل الوطني و العملة الصعبة، إضافة إلى نشاطات الصيد البحري الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الداخلي و الخارجي بفتح مجال تصدير المنتوج السمكي ذو الجودة العالية و ضمان الربح. ميناء الصيد لبني صاف من بين الموانئ الجزائرية المرتكزة في الجهة الغربية و الذي يحوي كميات معتبرة و هائلة من الثروة السمكية و اليد العاملة المؤهلة، سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على الميناء الخاص بمدينة بني صاف بصفة عامة من حيث النشأة، الأهداف و المهام.

المطلب الأول: ميناء الصيد البحري من حيث النشأة، التعريف، الأهداف و المهام.

تعتبر مدينة بني صاف الواقعة في أقصى الغرب نموذجا استثنائيا للتنمية و قطبا للنمو الإقتصادي و التنمية المستدامة و مصدرا للثروة الموزعة على الشركات الصغيرة و المتوسطة، فهي تعتبر مدينة إقتصادية متكاملة ذات نمو إيجابي و قيمة مضافة حقيقية و مهمة لاحتوائها على عدة مجالات إقتصادية و إجتماعية متمثلة في الثروة السمكية، الإمكانيات الطبيعية الزراعية إضافة إلى معدن الحديد. مدينة بني صاف مدينة حديثة النشأة على مساحة 61 كلم بخط ساحلي مقدر ب 15 كلم، يعود تاريخ نشأتها إلى نهاية القرن 19 أي بحوالي سنة 1874، وضع حجرها الأساسي الحاكم العام الفرنسي" شانزي" و أصبحت بلدية في 20 مارس 1883.(**Benallal Mohamed,2018**)

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الميناء.

اقترن وجود مدينة بني صاف بوجود معدن الحديد الذي بدأ استغلاله من طرف شركة مقطع الحديد سنة 1867 و الذي كان يصدر إلى أوروبا و بالأخص فرنسا، حيث بلغ إنتاج الحديد المصدر إلى غاية أول جانفي1930 ,17مليون و 981 ألف

طن، و الذي كان ينقل بواسطة البواخر ذات الحمولة المتراوحة بين 1000 و 1500 طن من ميناء بني صاف الذي تم إنشاءه لهذا الغرض باعتباره حلقة الوصل مع الدول الاوروبية.

زيادة عن الوظيفة الأساسية التي استند إليها إنشاء الميناء، تشتهر مدينة بني صاف بمياهها الغنية بالسمك الأزرق والأبيض حيث تم تحويل ميناء بني صاف إلى ميناء صيد بحلول سنة 1986. مختلف البرامج التنموية لدعم الإنعاش الإقتصادي على مستوى القطاعات المتنوعة من بينها قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية الذي شملته الإجراءات التي تم حقنها ما بين 1986 و 2005 حيث ساهمت في إعادة تأهيل و حماية و تعزيز المرافق المكونة للميناء.

الفرع الثاني: تعريف ميناء الصيد البحري لبني صاف

ميناء بني صاف عبارة عن بنية تحتية تم بناءه وفقا لرؤية إقتصادية مستنيرة تستند إلى ثروات مختلفة، منح ميناء بني صاف لشركة خاصة مدة قدرها 99 سنة. استنادا للمرسوم الصادر في 14 يونيو 1876 تقدمت شركة المناجم "سومة" و "تافنة" بطلب بناء الميناء على حسابهما الخاص بدون دعم أو نيابة من الحكومة الفرنسية. تم تنفيذ أعمال تشييد الميناء خلال 4 سنوات انطلاقا من 1877 إلى سنة 1881 على مساحة قدرت ب 17 هكتار. يتكون الميناء من رصيف غربي بطول 875 متر و رصيف شرقي طوله 300 متر، يلتقيان شمالا برصيف طوله 300 متر تم تخفيضه لاحقا ب 60 متر لتحديد مسار السفن دخولا و خروجا من الميناء، و بعمق يتراوح بين 6.50 متر و 7 أمتار(**مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية، ولاية عين تموشنت**).

عُرف ميناء بني صاف قديما بميناء"مرسى سيدي أحمد" في حين يدعى في غالب الأحيان بميناء بني صاف على مستوى الساحل الجزائري، و من جهة أخرى يعرف و يدعى بين سكان المنطقة ب" المارينا ". (**انظر الملحق رقم 08**)

الفرع الثالث: أهداف الميناء

يسعى الميناء من خلال مختلف النشاطات التي يقدمها إلى تحقيق الأهداف التالية: (**محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية، ميناء بني صاف**)

- التحقيق المستمر للربح و مضاعفة الإنتاج باعتباره الهدف الأساسي و الذي تسعى إليه كافة المؤسسات و القطاعات الإقتصادية.
- ضمان مكانة هامة في القطاع المينائي على مستوى الساحل الجزائري خاصة في ظل الظروف الإقتصادية السائدة.
- المساهمة في زيادة الدخل الوطني و منه دعم و إنعاش الإقتصادي الوطني.
- العمل على توفير الخدمات الأفضل بأقل التكاليف بتنويعها و ضمان جودتها.
- تطوير الاستراتيجيات التسويقية على مستوى منصات التسويق و تنظيم السلسلة التسويقية.

الفرع الرابع: مهام الميناء

- التهيئة المستمرة للميناء.
- العمل على تنفيذ السياسة الوطنية للصيد البحري و الموارد الصيدية.
- ضمان القيام بالمهام المتعلقة بالصيد البحري بإدارتها و تسييرها و مراقبة تنمية الثروة السمكية و استغلالها.
- السهر على احترام التشريع و التنظيم.
- انجاز البرامج المتعلقة بالتحقيقات الإحصائية.
- توفير الإمكاتيات البشرية و المادية لإتمام النشاطات المترتبة عن الإنتاج و الصناعات الملحقة.

المطلب الثاني: الجانب القانوني و التنظيمي لميناء بني صاف

الفرع الأول: الجانب القانوني

منح ميناء بني صاف لشركة خاصة مدة قدرها 99 سنة، استنادا للمرسوم الصادر في 14 يونيو 1876 تقدمت شركة المناجم "سومة" و "تافنة" بطلب بناء الميناء على حسابهما الخاص بدون دعم أو نيابة من الحكومة الفرنسية. تم تنفيذ أعمال تشييد الميناء خلال 4 سنوات انطلاقا من 1877 إلى سنة 1881 على مساحة قدرت ب 17 هكتار. تم تحديد الميناء بموجب المرسوم الولائي رقم 1059 لسنة 24/08/1991 وتم تحويله في 07/2004. (**القسم القانوني، مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية، ولاية عين تموشنت**)

الفرع الثاني: الجانب التنظيمي

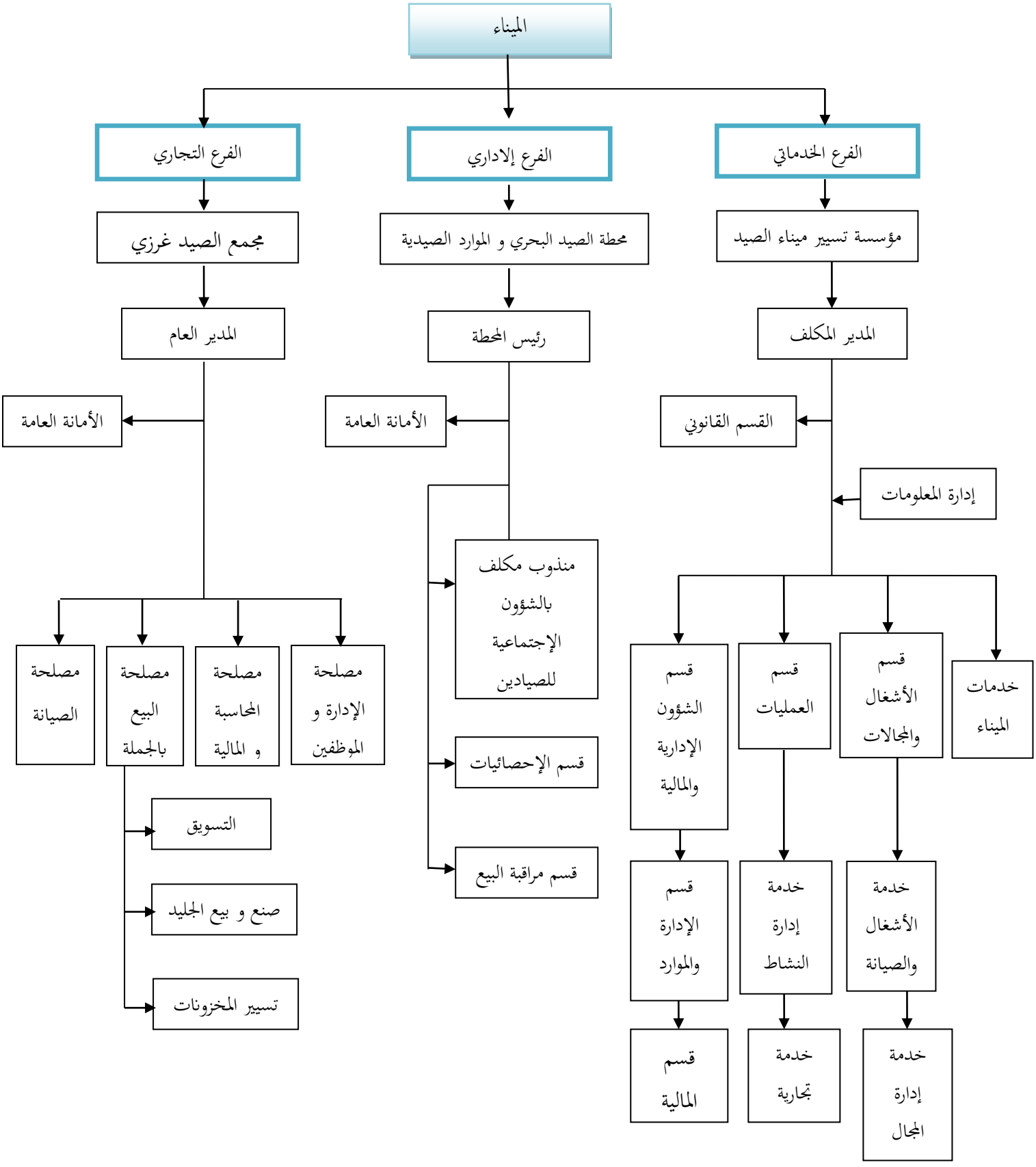

1- مؤسسة تسيير ميناء بني صاف:

مؤسسة ذات طابع خدماتي إقتصادي برأس مال مقدر ب330 مليار، أنشئت كفرع لمديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية غزوات ولاية تلمسان سابقا، أما في الوقت الحالي أصبحت تابعة لوحدة تسيير الموانئ لعين تموشنت، و لوزارة النقل كسلطة أعلى، تتكفل هذه الأخيرة بمختلف خدمات التسيير الخاصة بميناء بني صاف من حيث التنظيم و الإشراف الشامل. تتمثل الخدمات الرئيسية للمؤسسة في(**مؤسسة تسيير الموانئ بني صاف EGPP**):

- **المدير**: ضمان تطبيق و تنفيذ المهام المقررة بالمرسوم 95-25 المتعلق بالحماية و ضمان التسيير الجيد للخدمات.
- **الخدمة القضائية**: توجيه و مراقبة الشؤون القانونية.
- **وحدة التحكم في الإدارة و نظام المعلومات**: ضمان تحقيق أهداف الشركة و المحافظة على تطبيق نظام المعلومات.
- **خدمات الميناء**: إدارة الميناء بمختلف سياسات الشركة من ضمان و تطبيق المهام الموكلة إلى السلطة العامة تحت سلطة رئيس الوحدة و ضمان الحفاظ على منطقة الميناء و صيانة و ضمان إدارة الأنشطة التجارية و سلامتها.
- **قسم الأشغال والمجالات**: يتكون هذا القسم من :
  - خدمة الاشغال و الصيانة: ضمان تطبيق برنامج الصيانة للبنية التحتية للميناء.
  - خدمة إدارة المجالات: التأكد من تنفيذ مخططات الميناء.
- **قسم العمليات**: ينقسم إلى:
  - قسم إدارة النشاط: إدارة و مراقبة الأنشطة المرخصة للوحدة و تطبيق خطة تطوير الأعمال التي وضعها المدير العام.
  - القسم التجاري: تنفيذ استراتيجية عمل الشركة و التأكد من وضع سياسة التحصيل الخاصة بالشركة.
- **قسم الشؤون الإدارية والمالية**: ينقسم إلى:
  - قسم الإدارة و الموارد: إدارة و تنظيم الموارد البشرية للوحدة.
  - قسم المالية و المحاسبة: إدارة و تنظيم دفتر الوحدة.

2- محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية:

بمقرر المرسوم التنفيذي رقم 135-01 المؤرخ في 22 مايو 2001 المتضمن لإنشاء المديريات الخاصة بقطاع الصيد البحري، و استنادا للمادة الرابعة من هذا المرسوم و التي تنص على وضع محطات داخل الميناء تحت تصرف المديرية، حيث تتكفل هذه الأخيرة ب: **(رئيس محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية ميناء بني صاف)**

- **رئيس المحطة:** يتكفل هذا الأخير برئاسة المحطة و الإشراف على مختلف الأقسام داخل المحطة و نشاط الصيد البحري و وحدات الصيد التي يتم إحصاءها من قبل المحطة، إضافة إلى استقبال البحارة الصيادين و العمل على تجاوز المعيقات و تنفيذ الاستراتيجيات.
- **الأمانة العامة:** تتكفل هذه المصلحة باستقبال المتعاملين و الناشطين داخل الميناء.
- **المندوب المكلف بالشؤون الإجتماعية للصيادين:** يتكفل بكل الأمور الإجتماعية الخاصة بفئة الصيادين من حيث الحماية الإجتماعية و الأمور المتعلقة بالضمان الإجتماعي و المتمثلة في حوادث العمل، التحويل، التقاعد...
- **قسم الإحصائيات:** يتكفل هذا الأخير بمختلف الأمور المتعلقة بإعداد الإحصائيات الأسبوعية و الشهرية و السنوية الخاصة بالإنتاج السمكي لميناء بني صاف و عدد البحارة الصيادين بمختلف شرائحهم و وحدات الصيد المتواجدة داخل الميناء.
- **قسم مراقبة البيع:** يتكفل هذا القسم بدوره بعملية المراقبة لتسير المنتوج السمكي من نزوله من سفن الصيد و بيعه داخل المزاد بتحديد الأنواع المصطادة و الأسعار الخاصة بكل نوع.

3- المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة غرزي للصيد البحري-SARL Ghorzi.B.Peche-BeniSAF

يقع مجمع الصيد في ميناء بني صاف على مستوى ولاية عين تموشنت بمساحة تزيد عن 20 هكتار، شيدت عام 1881 تعد واحدة من أول الشركات الخاصة بالصيد في الجزائر بإتباع قرار المشاركة الدولية (CPE=Conseil de participation de l'Etat) الهيئة الحكومية التي أنشئت بموجب الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 2001 و التي أقرت

بالتنازل الكلي لمجمع الصيد لميناء بني صاف، حيث بدأت المؤسسة نشاطها الفعلي 01 جوان 2008، و من ضمن النشاطات الرئيسية للمؤسسة(**القسم الإداري لمجمع الصيد البحري بني صاف SARL Ghorzi Pêche**):

- **المدير العام**: يتكفل هذا الأخير بمختلف معاملات الإشراف و مراقبة حركة المصلحات داخل المؤسسة.
- **الأمانة العامة**: من بين الخدمات المقدمة من قبل هذه الأخيرة استقبال المراسلات الواردة، تحضير و مراجعة الوثائق و صياغتها الكترونيا، تمثل محور التواصل للعلاقات الخارجية للمؤسسة.
- **مصلحة الإدارة و الموظفين**: تتكفل المصلحة ب:

- السهر على توزيع المهام و تسيير و مراقبة مختلف أقسام المصلحة.
- تطبيق توجيهات الإدارة العليا و توضيح الحقوق و الواجبات.
- إدارة و تنسيق نشاط المصلحة.
- التكفل بالشؤون الإجتماعية للموظفين التابعين للمؤسسة.

- **مصلحة المحاسبة و المالية**:

- إعداد الحسابات المتعلقة بربح المؤسسة مع ضمان ربح أصحاب وحدات الصيد.
- مراقبة فواتير بيع السمك و الجليد الاصطناعي و الأمور المتعلقة بالإعانات المتمثلة في التزويد بالوقود.
- التكفل بأجرة الموظفين.

- **مصلحة الصيانة**: تتكفل هذه المصلحة بمختلف خدمات الصيانة و المتمثلة في: التلحيم، صيانة الكهرباء العامة، التبريد الصناعي و الميكانيك الصناعية.

- **مصلحة البيع بالجملة**:

- توجيه و تنظيم و مراقبة نشاطات المؤسسة التجارية.
- التكفل بأمور بيع السمك.
- الإشراف على مزاد السمك.
- إنجاز الفواتير.

- قسم تسيير المخزونات: يتكفل هذا القسم بتسيير و ترتيب صناديق تعبئة الأسماك و المخزونات الخاصة بقطع الغيار و المواد الاستهلاكية.
- قسم صنع الجليد: في حين يتكفل هذا القسم بعملية إنتاج و بيع الجليد الاصطناعي، تحضير فاتورة البيع و كشف المبيعات اليومية.
- قسم التسويق الخاص بالمؤسسة: تختلف قنوات التسويق في الجزائر باختلاف المنطقة، حيث يتم الإعتماد بصفة عامة على السلسلة الطويلة و تعد أهم قناة لتوزيع المنتجات السمكية، تُعتمد في المناطق الأكثر وفرة و بشكل منتظم، في ميناء الصيد البحري لبني صاف يتم الإعتماد على هذه السلسلة المتكونة من 4 أطراف بعد الرايس. يمكن إيجازها في الشكل الموالي:

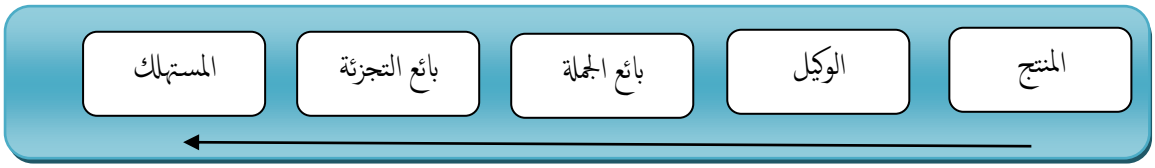

إن مصلحة البيع بالجملة Mandatariat تلعب دورا كبيرا في المؤسسة من حيث تحديد سعر المنتوج السمكي وفق البرنامج المحدد والمعمول به، من أهم المهام المكلف بها هذا القسم:

- عرض المزاد العلني للأسماك (يكون سعر السمك إبتداء من السعر الذي يحدده بائع الجملة وصولا إلى سعر الاستهلاك مرورا بمجموعة من الحلقات)
- عرض السعر الإبتدائي للسمك (السعر يحدد تقريبا من طرف الوكيل).
- استقبال الزبائن.
- تسيير معاملات البيع.
- بيع المنتجات السمكية، تحضير فاتورة البيع حيث تقدم نسخة لمصلحة المحاسبة التابعة للمؤسسة مرفقة بصك مصرفي أو المبلغ المحدد و يحتفظ البائع بنسخة و تقدم النسخة الأصلية للزبون، إضافة إلى تكاليف الثلج الاصطناعي المقدرة ب 5 دج ل 1 كغ.

تقدر النسبة التي تحصل عليها المؤسسة جراء بيع المنتجات السمكية في منبع ميناء بني صاف ب 12% بالنسبة لسفن الصيد والسردينيات و نسبة 6% بالنسبة للقوارب الصغيرة.

الفرع الثالث: هياكل و منشئات ميناء بني صاف.(رئيس قسم الخدمات، مؤسسة تسيير الموانئ بني صاف) (انظر الملحق رقم 09)

الهياكل و المنشئات	العدد	المساحة(متر مربع)
مبنى إداري	2	344
أكواخ الصيادين	67	1629
مقر صناعة الثلج الاصطناعي	01	30
محطة التزويد بالوقود	01	370
مقر الصيانة	01	450
ورشة عمل ميكانيكية	01	90
دائرة الصيادين	01	153
منطقة المد و الجزر	01	972
عيادة طبية	01	100
قسم الأمن	01	
قسم البيع	06 مكاتب	
محطة الوزن	01	
غرف التبريد	10(4 باردة و 6 سلبية)	
محطة التغليف	01	
نادي للعمال	01	
الحماية المدنية	01	

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نتطرق في هذا المبحث إلى الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية و باعتبار الدراسة و البحوث تستوجب أسس منهجية كونها قاعدة أساسية في عملية انطلاق الدراسة حتى تكون ذات أبعاد و دقة علمية.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة و أدوات جمع البيانات

اعتمادا على ما تم التطرق إليه في الفصل النظري فيما يخص اشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري للأقاليم الساحلية الجزائرية، عمدنا من خلال هذه الدراسة التقرب أكثر من ميدان تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع، وقع الاختيار على ميناء الصيد البحري بني صاف لكونه أحد الموانئ المهمة في الجزائر.

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة

موضوع الدراسة و المتمثل في اشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية، يستوجب أن تنقسم الدراسة الميدانية على كل من مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لولاية عين تموشنت و محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية لميناء بني صاف، إضافة إلى مجمع الصيد غرزي للصيد–بني صاف– باعتبار أن كل طرف له دور محوري في المساهمة في تحقيق و تنفيذ الأهداف المسطرة في إطار التنمية المستدامة لمصايد الأسماك على مستوى الميناء.

الفرع الثاني:مجالات الدراسة و حدودها

شملت الدراسة ميناء الصيد البحري لبني صاف كحيز مكاني، أما بالنسبة للمجال الزمني فقد انطلقت الدراسة من يوم 15 جوان إلى 30 جويلية 2020، من خلال هذه الأخيرة نتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر و مختلف المؤشرات التي تقيس مدى درجة التطبيق في كل من البعد الإقتصادي، الإجتماعي و البيئي.

الفرع الثالث: أدوات جمع بيانات الدراسة

بالنظر إلى طبيعة البيانات المراد جمعها و المتعلقة بالإنتاج الصيدي و مختلف المؤشرات المرتبطة بتنمية قطاع الصيد البحري في ميناء بني صاف و دورها في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة من الناحية الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية.

1- **الملاحظة البسيطة:** كأداة موجهة لمسارات البحث الراهن و من خلال النزول إلى مكان الدراسة لتكوين أفكار و جمع المعلومات اللازمة و المتعلقة بالموضوع من حيث التعرف على الإدارات، و المرافق المتمركزة داخل الميناء، و الأقسام التنظيمية لها سواء من خلال اللافتات و الشعارات الموجودة في المؤسسة، أو من خلال التعرف على العاملين بمختلف

رتبهم و النشاطات الممارسة من قبلهم، إضافة إلى الكشف على الأهداف التي تصبو إليها و الرامية إلى التسيير المستدام للميناء و كيفية العمل على خلق التوافق بين الأهداف السابقة.

2- **المقابلة:** تعتبر الطريقة الأمثل للتحصل على المعلومات و البيانات المهمة و الأكثر دقة و بشفافية تامة و التي لايمكن الحصول عليها من قبل العمال العاديين بل من قبل المسؤولين و أعوان التحكم بالميناء، الأفراد الذين تتم معهم المقابلة يتميزون بالخبرة و المعرفة الشاملة للميدان، مما يساهم في ضبط الإطار النظري و التطبيقي و الربط بين مختلف الأبعاد. من خلال هذه الطريقة تم التحصل على جل الإحصائيات و المعلومات التي تخدم هذا البحث.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

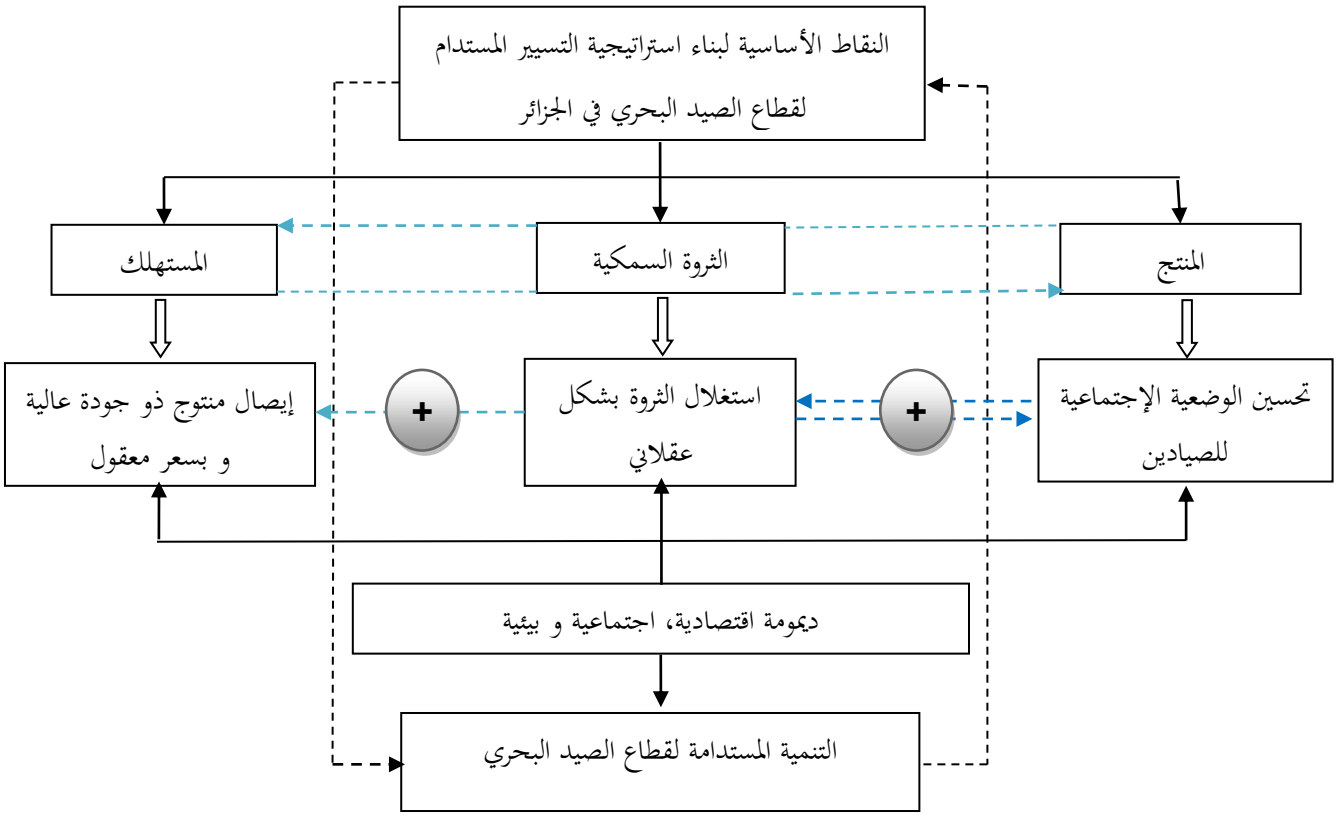

المصدر: نذير غانية،صلاح الدين قدري،اشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الاقاليم الساحلية الجزائرية،مقاربة ميدانية تحليلية،جامعة الشهيد حمة لخضر،جامعة الشيخ العربي التبسي،الجزائر،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 5،ديسمبر 2016،ص61.

بالإعتماد على النموذج السابق نتطرق لأهم النقاط الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر بصفة عامة و محاولة إسقاطها على ميناء الصيد البحري لبني صاف.

- **الإنتاج السمكي**: بالنظر للقدرات التي يحظى بها قطاع الصيد البحري في الجزائر تشتهر مدينة بني صاف بإنتاج ثروة سمكية بكميات معتبرة، حيث يستقبل ميناءها عشرات سفن الصيد التي تنتج ما يقارب 10 ألاف طن من السمك بكل أنواعه و بالأخص السمك الأزرق بحيث تستقر أكبر كمية للمنتجات السمكية في منطقة الغرب الجزائري، تتجه الجهود المكثفة إلى تطوير الإنتاج الذي يشهد الاستقرار إلى الارتفاع الطفيف، الأمر الذي يطرح للدراسة على مستوى ميناء بني صاف ما أدى إلى عدم إشباع سوق العرض لتلبية مختلف أنماط الاستهلاك.
- **الوضعية الإجتماعية لمهني الصيد**: تشمل الدراسة الوضعية الإجتماعية للمهنيين من خلال التركيز على أهم الإجراءات المتخذة في هذا السياق على مستوى ميناء الصيد بني صاف.
- **الاستهلاك**: يستهلك سكان المناطق الساحلية في الجزائر من ضمنهم سكان مدينة بني صاف مختلف أنواع الأسماك كونها الطبق المفضل لأغلبهم، مما يتسبب في زيادة الطلب في ظروف العرض الراهنة، يختلف متوسط استهلاك الفرد من منطقة إلى أخرى فالمناطق الساحلية تفوق نسبها المناطق الداخلية و المناطق الجنوبية بحيث تم تحديد نسبة الاستهلاك ب 5 كغ/السنة للفرد الواحد على المستوى الوطني. يشهد ميناء بني صاف كمًّا هائلا من المستهلكين من داخل المدينة و الولاية منتقلا إلى الولايات و المناطق المجاورة، حيث تستغل ولاية عين تموشنت ما يقدر ب 20% من الإنتاج في الحين الذي يوزع الباقي على بعض الولايات الأخرى للجزائر.
- **البعد الاقتصادي**: يتمثل في الجانب الإقتصادي لقطاع الصيد البحري بالميناء مع تحليل مؤشرات التنمية الإقتصادية داخل الميناء.
- **البعد الإجتماعي**: يتمثل في الجوانب التي تعمل على تلبية احتياجات المهنيين و المجتمع، العدالة، التمكين، مبادئ الصحة و السلامة، الضمان الإجتماعي بدراسة المستوى الذي وصل إليه الميناء في هذا الجانب.
- **البعد البيئي**: الأمر الذي يتعلق بالتأثيرات المباشرة و الغير مباشرة الناتجة عن التدخل الإنساني و الاستغلال الغير عقلاني للثروة التي تمثل عائق على البيئة البحرية، و العمل على تحديد مختلف الإجراءات التي تصبو إلى حماية البيئة و احترام الاعتبارات البيئية.

للتوصل إلى النتائج الموضحة في الشكل السابق، و وفق المجهودات التي سعت بها السلطات العمومية الوطنية و المحلية لصياغة و تركيب المعادلة المتوازنة بين مختلف المتغيرات بإتباع نهج زيادة الاستثمار في وحدات الصيد و العنصر البشري، ما يخلف حتما التطور المستمر للإنتاج و توسيع آفاق الاستثمار و تحقيق الأمن الغذائي بإشباع الأسواق المحلية بالمنتجات السمكية ذات الجودة العالية و بأسعار معقولة. فيمايلي سنحاول تقسيم هذا التوجه و أثره على الأهداف المسطرة لتنمية القطاع السمكي في ميناء بني صاف بتحليل موشرات التنمية المستدامة الخاصة بالقطاع، و استنتاج مدى تطبيق أبعادها على مستوى الميناء و المرتبطة بواقع الأسطول البحري و مردودية قوارب الصيد، إضافة إلى الكشف عن الصعوبات المرتبطة باليد العاملة.

لدراسة علاقة تطور الأسطول الصيدي و الإنتاج على مردودية قوارب الصيد في ميناء بني صاف و السياسة الاستثمارية لقطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية في الميناء و دورها في خلق التنمية المستدامة، نعتمد على مؤشر تطور المردودية، إضافة إلى تركيب المعادلة التي تعمل على التوفيق بين المنتج و المستهلك و الثروة السمكية.

المبحث الثالث: قياس مستوى التنمية المستدامة في ميناء بني صاف

المطلب الأول: عرض و تحليل مستوى التنمية المستدامة في ميناء الصيد بني صاف

الفرع الأول: تحليل مؤشرات التنمية و تطور القطاع في الميناء

1- تطور أسطول الصيد البحري في ميناء بني صاف:

يعتبر الأسطول الصيدي العامل الرئيسي لنجاح عملية الصيد فهو بمثابة حجر الزاوية و أهم أدوات تنمية القطاع، و عليه سوف نقوم بالإشارة إلى إجمالي وحدات الصيد بأنواعها المتواجدة في ميناء بني صاف(**انظر الملحق رقم 10**).

الجدول رقم(09): تطور أسطول الصيد البحري في ميناء بني صاف:

السنة / الأسطول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجياب (Chalutier)	42	14	15	11	11	12	19	12	17	14
السردينيات(Sardinier)	06	09	07	09	09	13	11	09	06	09
المهن الصغيرة (Petit-métier)	44	42	25	20	20	39	35	14	13	30
سفن صيد التونة (Thonier)	00	00	00	00	00	05	06	06	05	07
المجموع(وحدة صيد)	92	65	47	40	40	69	71	41	41	60

المصدر:السيد سيدي يعقوب جلال،قسم الاحصائيات،محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف،2020/07/06.

الشكل رقم(11): تطور وحدات الصيد لميناء بني صاف

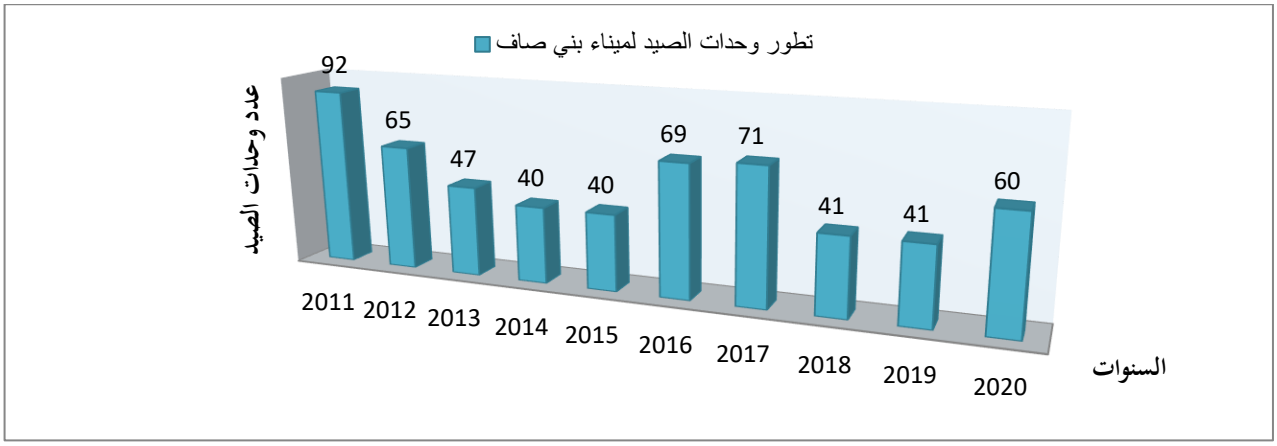

المصدر: تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم(12):تطور وحدات الصيد في الميناء حسب النوع

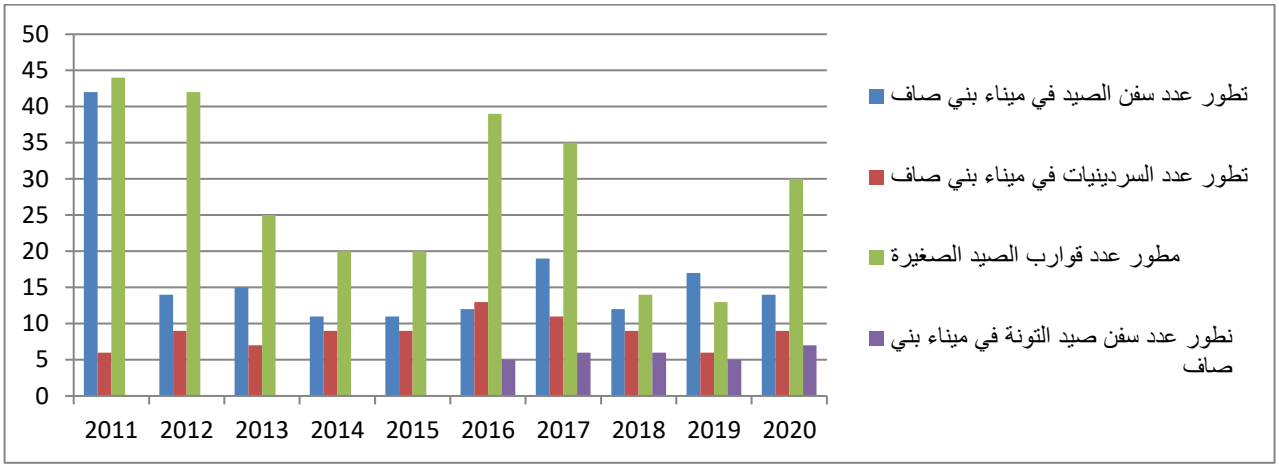

المصدر: تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ما سبق تم تحديد أسطول الصيد لميناء بني صاف إلى غاية نهاية سنة 2019 ب41 وحدة صيد منها 17 جياب، 6 سردينيات، 13 مهن صغيرة و 5 سفن مخصصة لصيد سمك التونة، حيث تم تسجيل تراجع بالنسبة للسنوات السابقة. خلال الفترة الممتدة من 2011 ألى 2019 و السداسي الأول من سنة 2020، شهد عدد وحدات الصيد أعلى قيمة له سنة 2011 و المقدرة ب 92 وحدة صيد لكن هذا العدد لم يستقر و عرف انخفاض في سنة 2019 إلى 41 وحدة، أي انخفض بنسبة 55.43%. هذا التراجع في وحدات الصيد كان نتيجة لعدة أسباب أبرزها: نقص الإمكانيات المادية و ضعف الاستثمار في هذا المجال، بحيث يضم قطاع الصيد البحري في الجزائر وحدات تعمل منذ قرابة 20 سنة، إضافة إلى عدم مواكبة التطور التكنولوجي للمعدات، و كذا الانتقال من ميناء إلى ميناء بغية مضاعفة الربح و توسيع الإنتاج بغض النظر عن مشاكل التسيير داخل الميناء.

2- عدد خرجات أسطول الصيد في السنة:

استنادا إلى الاستبيان الإقتصادي الإجتماعي المقرر عن وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 20 جوان إلى 20 جويلية 2013، انحصر عدد خرجات الصيد في الأسبوع في 4 خرجات بغض النظر عن المعيقات و الظروف المناخية، و باعتبار الشهر يحوي 4 أسابيع يكون مجموع خرجات أسطول الصيد البحري في السنة مقدرا ب 192

خرجة للقارب الواحد، و من هنا نقوم بتوضيح عدد الخرجات التي يقوم بها الأسطول البحري الخاص بميناء بني صاف في الجدول الموالي:

الجدول رقم(10):اجمالي خرجات أسطول الصيد البحري لميناء بني صاف

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجياب	4170	3458	3927	3877	2766	2623	2506	2044	1893	1893
السردينيات	1641	2255	2581	2930	2851	2389	3216	3380	1710	2711
المهن الصغيرة	363	477	581	891	677	368	742	338	374	374
المجموع(خرجة)	6174	6190	7089	7698	6314	5380	6464	5798	3977	4978

المصدر:السيد سيدي يعقوب جلال، قسم الاحصائيات،محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف،2020/07/06

الشكل رقم(13): اجمالي خرجات أسطول الصيد الخاص بميناء بني صاف

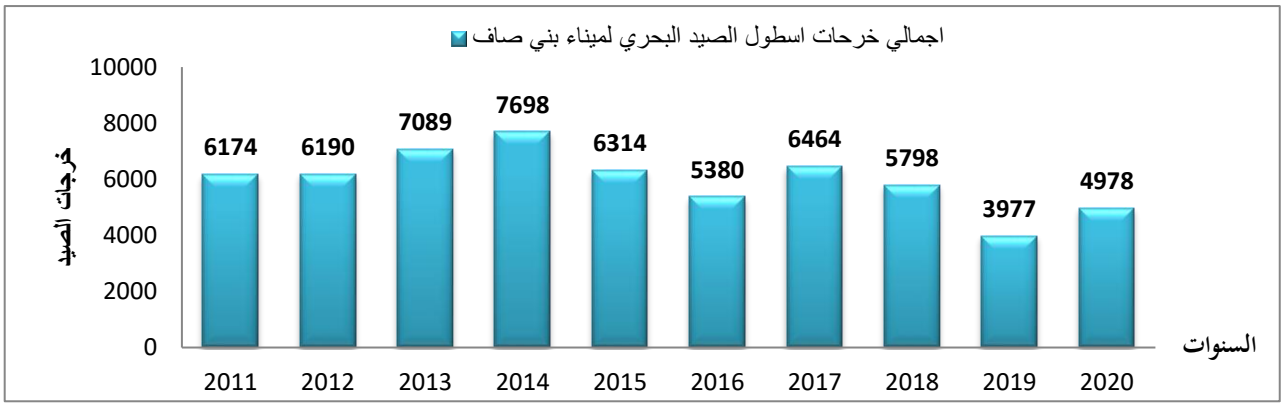

المصدر: تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل السابق يتبين لنا ان عدد خرجات الصيد من ميناء بني صاف غير مستقر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 حيث بلغ ذروته سنة 2014 ب 7698 خرجة صيد، في المقابل سجلت وحدات الصيد المتواجدة على مستوى الميناء أدنى عدد لخرجات الإبحار خلال سنة 2019 و المقدر ب 3977 خرجة. بالتطرق إلى الاستبيان المذكور سابقا و الذي حدد عدد الخرجات ب 192 خرجة في السنة بالنسبة للقارب الواحد، و عليه اذا قمنا بالتأكد من هذا نستنتج أنه خلال سنة 2014 حُدد عدد الوحدات ب 40 وحدة صيد و منه نتحصل على ناتج مقدر ب 7680 خرجة، و حسب

الإحصائيات المعتمدة من الميناء لدينا 7698 خرجة و النتيجة أن أسطول الصيد التابع لميناء بني صاف قام ب 18 خرجة إضافية، هذا خلال سنة 2014. و اذا انتقلنا إلى سنة التراجع نجد عدد الوحدات مقدر ب 41 اذن حسب الاستبيان نتحصل على 7872 خرجة خلال سنة 2019 أي أن هناك ركود في عدد الخرجات بفارق 3895 خرجة، فبالرغم من تزايد عدد الوحدات بوحدة واحدة تراجع عدد الخرجات بشكل ملحوظ، الأمر راجع حتما إلى الظروف المناخية و أعمال الصيانة المستعصية بسبب نقص الإمكانيات و ارتفاع الوعي بخصوص احترام فترات الراحة البيولوجية و قوانين الصيد، زيادة عن توقف وحدات الصيد عن الإبحار بسبب الإجراءات القانونية في حالة وفاة المالك، و في حالة عدم الحصول على رخصة الاستغلال و الصيد.

3- تطور نمو اليد العاملة في ميناء بني صاف:

يعتبر تطور معدل اليد العاملة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري من الجانب الخاص بالبعد الاجتماعي و الظروف الاجتماعية لمهني الصيد البحري على مستوى الميناء و عليه نتطرق في الجدول الموالي الى تصنيف اليد العاملة في الميناء بحسب الشرائح الثلاث خلال فترة الدراسة الممتدة من 2001 الى 2019 (**انظر الملحق رقم 11**).

الجدول رقم(11): تطور اليد العاملة على مستوى الميناء

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ربان صيد	189	190	170	171	173	176	177	177	177
ميكانيكي	170	199	171	176	184	187	188	188	188
بحار صياد	3132	3066	2821	3038	3243	3461	3722	3783	4096
المجموع	3491	3455	3162	3385	3600	3824	4087	4148	4461

المصدر:السيد سيدي يعقوب جلال،، قسم الاحصائيات،محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف،2020/07/06

الشكل رقم(14): تطور اليد العاملة على مستوى الميناء

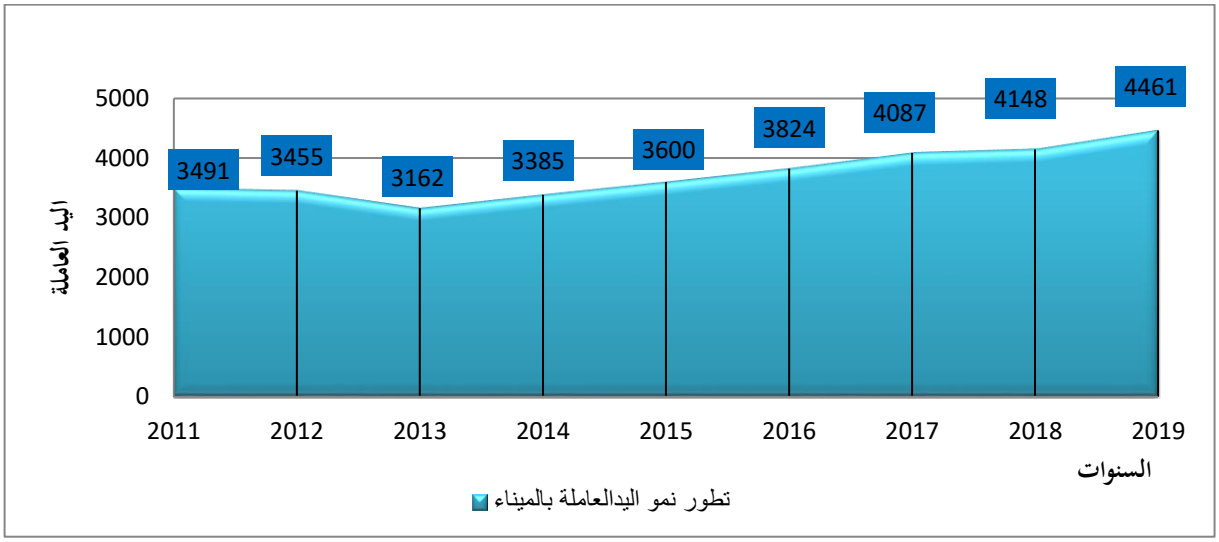

المصدر:تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج Excel

بالنظر للشكل البياني السابق نتوصل إلى أن نسبة اليد العاملة على مستوى الميناء بشكل عام في تزايد مستمر طول الفترة المحددة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2019 و حتى الأشهر السابقة لسنة 2020، حيث عرف عنصر اليد العاملة أعلى مستوى له سنة 2019 بنسبة 4461 فرد مقسمة على الشرائح الثلاثة المتمثلة في ربان صيد و الميكانيكيين و البحارة الصيادين على التوالي، مقابل أدنى مستوى و الذي لم يكن بعيد عن النسب التي عرفتها السنوات الاخرى و التي قدرت ب 3162 فرد.

ارتفاع عدد البحارة المسجلين بتفاوت السنوات راجع في الأساس إلى نمو الأسطول البحري، و ذلك باقتناء وحدات جديدة للصيد من جهة و دخول وحدات جديدة للميناء من وجهة ميناء آخر، حيث أن هناك إمكانية التحويل من ميناء إلى ميناء آخر فيما يخص البحارة و التسجيلات الخاصة بها.

4- الإنتاج الصيدي السنوي:

يمثل الإنتاج حجم الموارد المصطادة نتيجة ممارسة عملية الصيد خلال فترة معينة، يشهد ميناء بني صاف كميات معتبرة من إنتاج السمك بمختلف أنواعه (**انظر الملحق رقم 12**)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(12):الإنتاج الصيدي السنوي على مستوى ميناء بني صاف

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجياب	2352,84	3351,58	4061,27	2442,3	1941,61	2005,81	1682,71	1548.35	1833,80
السردينيات	1706,62	3076,01	2912,11	2820,4	3758,88	3126,28	6106,41	8721,46	4557,42
المهن الصغيرة	106,51	60,19	64,11	52,53	124.35	23,24	51,10	31,82	31,51
المجموع(طن)	4165,97	6487,78	7037,49	5315,3	5824,84	5155,33	7840,22	10301,6	6422,79

المصدر: السيد سيدي يعقوب جلال، قسم الاحصائيات،محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف،2020/07/06.

الشكل رقم(15): الإنتاج الصيدي المحقق في ميناء بني صاف

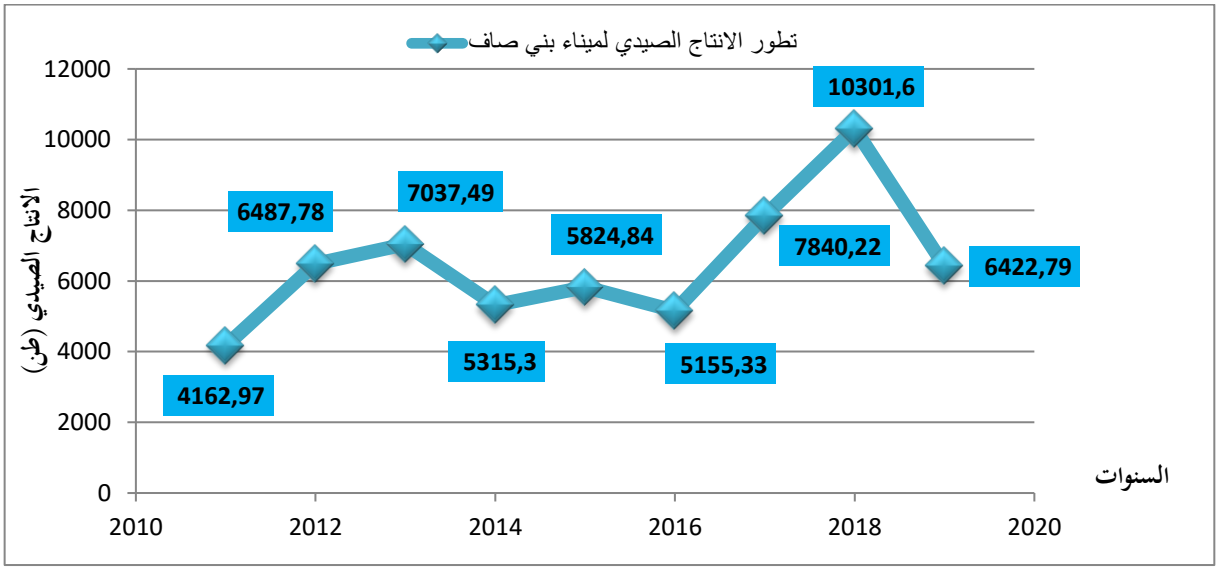

المصدر: تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج Excel

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز النشاط فشل الصيد البحري في نهاية المطاف في الوصول إلى مستوى عال من الإنتاج، عرف الإنتاج على مستوى الميناء شكلا من التذبذب من 2011 إلى 2016 متبوعا بارتفاع مقدر ب 49.95%،

حيث انتقل الإنتاج من 5155.33 طن سنة 2016 إلى 10301.6 طن سنة 2018 راجعا بعدها إلى الانخفاض في السنة الموالية حيث قدر ب 6422.99 طن، أي قدرت نسبة الانخفاض ب 37.65%. عدم الاستقرار في إنتاج الموارد السمكية على مستوى ميناء بني صاف لا يعكس الموارد و إمكانيات الصيد البحري المتاحة المادية و البشرية و حتى الطبيعية بغض النظر عن الظروف المناخية التي لا طالما تشكل العائق الأول أمام تطور الإنتاج الصيدي على مستوى الميناء.

- **اتجاه التطور الخطي و نمذجة تطور مردودية وحدات الصيد في ميناء بني صاف بالنسبة للزمن خلال الفترة (2011–2019): (جدول رقم 13)**

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
خرجات الصيد (خرجة)	6174	6190	7089	7698	6314	5380	6464	5798	3977
الانتاج/سنة (طن)	4165,9	6487,7	7037,4	5315 ,3	5824,8	5155,3	7840,2	10301,6	6422,7
متوسط الانتاج لكل خرجة (طن/الخرجة)	0,67	1,05	0,99	0,69	0,92	0,96	1,21	1,78	1,61

المصدر: بالاعتماد على احصائيات محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية، ميناء بني صاف.

الشكل رقم(16):متوسط الإنتاج الصيدي في ميناء بني صاف

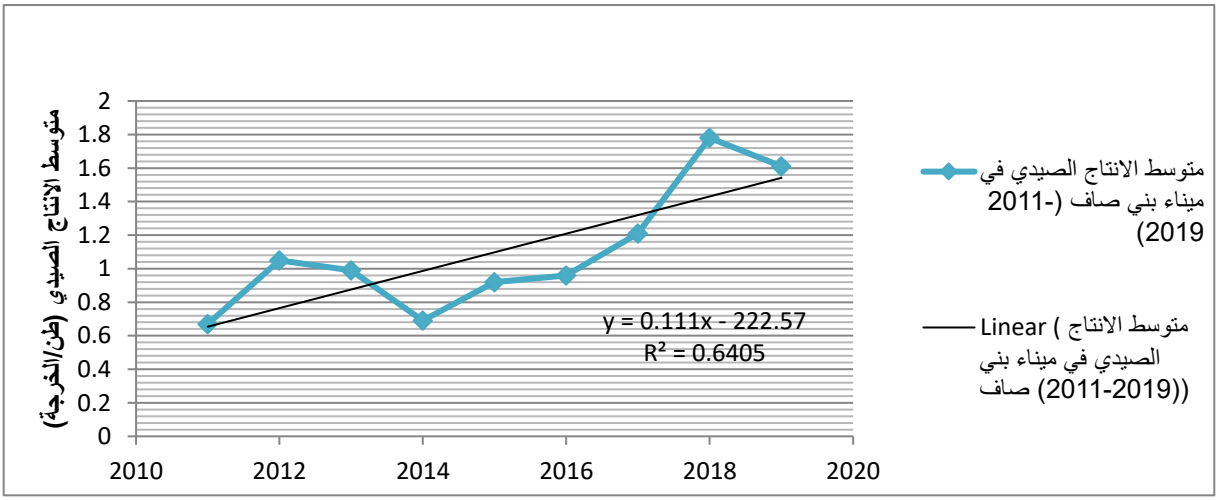

المصدر: تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج Excel

يتبين لنا من خلال الشكل رقم(16) أن متوسط مردودية قارب الصيد في ميناء بني صاف في تذبذب مستمر خلال السنوات التسع الأخيرة حيث بلغ ميل اتجاه التطور الخطي 0.111 و معامل التحديد 0.6405.

النتائج السابقة تبين لنا عدم فعالية السياسة الاستثمارية التنموية و عدم الاستجابة بشكل متكامل بالنسبة لمردودية وحدات الصيد، الأمر الذي يوضح تجاهل صانعي القرار و الجهات الوطنية لأوضاع المهنيين، الفوضى التي يغرق فيها الميناء و ضعف التسيير من طرف مؤسسات تسيير الموانئ لخصوصيات الموارد الصيدية و تجاوز المستوى البيولوجي الأمثل المؤدي إلى تراجع الإنتاج في المستقبل، و انعدام مؤشر التصدير في الميناء لعدم تحقيق الفائض و تغطية متطلبات الاستهلاك.

- **تفسير تراجع مردودية الصيد في ميناء بني صاف:**

تفسير تراجع مردودية أسطول الصيد الناتج عن التذبذب و الانخفاض النسبي للإنتاج السمكي في الميناء يقوم على تحليل مختلف محددات الإنتاج المتمثلة في العوامل الطبيعية الحيوية و العوامل التقنية الخاصة بأدوات الصيد و اليد العاملة، إضافة إلى الدعم المالي، و الموضحة في الشكل التالي:

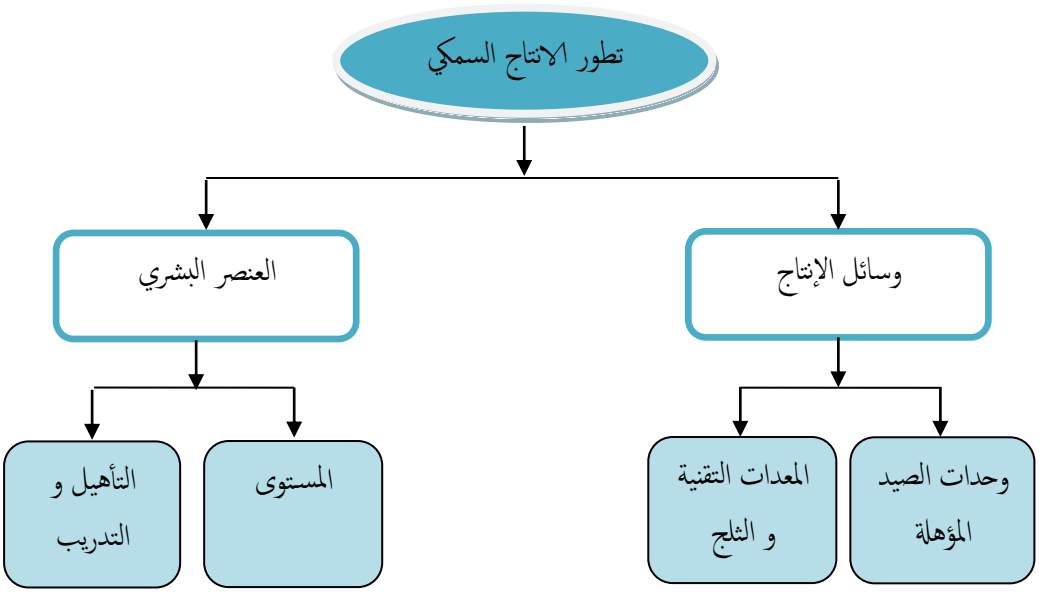

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات السيد زناسني حفيظ مدير محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية بني صاف-عين تموشنت-، 2020/06/16.

1- الصعوبات المرتبطة باليد العاملة:

العلاقة بين تنمية القطاع و التنمية البشرية تنبع من واقع أن أحدهما تعتمد على الأخرى، يصنف العاملين في القطاع إلى الذين يتداولون المهنة أبا عن جد، و الذين يحترفون مهنة الصيد لتغطية متطلبات العيش لكون القطاع يوفي فرص عمل في أنشطة مختلفة في المنبع و المصب المباشرة و الغير مباشرة لمختلف المستويات، في الحين الذي ينحصر فيه الصنف الآخر في العنصر المؤهل و المدرب على أنشطة الصيد البحري و تربية المائيات، و الذي يكاد ينعدم أمام الصنفين الآخرين.

جدول رقم(14): تصنيف البحارة الصيادين بميناء بني صاف

	المتوارثين المهنة	الحرفيين الغير مؤهلين	المؤهلين
2019	786	3213	462

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على اراء الصيادين على مستوى الميناء

الشكل رقم(18): تصنيف البحارة الصيادين بميناء بني صاف

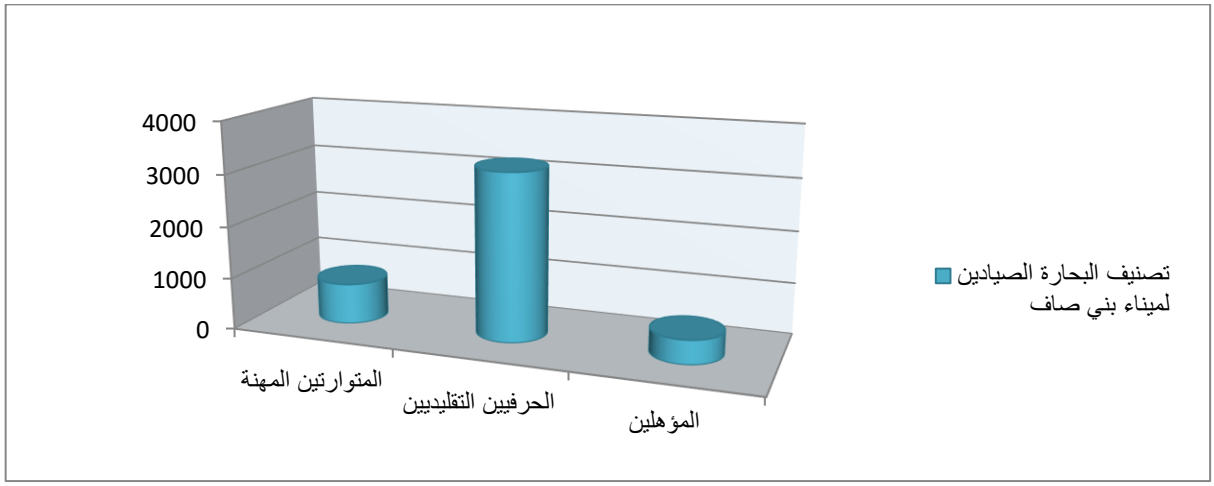

المصدر:تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج excel

خلفا عن التهميش الذي تكسبه هذه الفئة .أصبح الإختلال في مردودية الإنتاج يعود لمسؤولية الصياد من جراء التدابير و الأساليب الجاري العمل بها و التي لم تعد تتناسب مع إمكانيات القطاع الحالية، في الحين الذي يمثل التكوين و التأهيل أساس

تطّور الإنتاج على مستوى الميناء لإكتساب معارف جديدة حول التقنيات العصرية في الوقت الذي يصعب على الصياد المزاول للنشاط مدى حياته تعلُّم أساليب جديدة و يجعلهم غير مهتمين بمقتضى التكوين .

2- الاستغلال المفرط و التلوث:

يعتبر الاستغلال المفرط و التلوث من العوامل الأساسية المؤدية إلى تدهور الإنتاج الصيدي في الجزائر، التلوث الناتج عن النفايات المنزلية، القارورات البلاستيكية و غيرها من المواد الغير قابلة للتحلل الطبيعي، بالإضافة إلى الخطر الذي تسببه الشباك و معدات الصيد المفقودة بتحولها إلى فخاخ حيث تم اعتبارها المنافس الأول للصياد في البحر. نستنتج أن التلوث مهما كان سببه و نوعه يؤدي إلى انخفاض المستوى البيولوجي الأمثل، و في ظل جهد الصيد المتزايد أو الثابت نصل بشكل مباشر إلى مرحلة الاستغلال المفرط وتدهور المخزون السمكي من خلال آراء المسؤولين و الصيادين في ميناء بني صاف فيما يخص المخاطر المسببة لتراجع الإنتاج على مستوى الميناء نتحصل على الشكل الموالي:

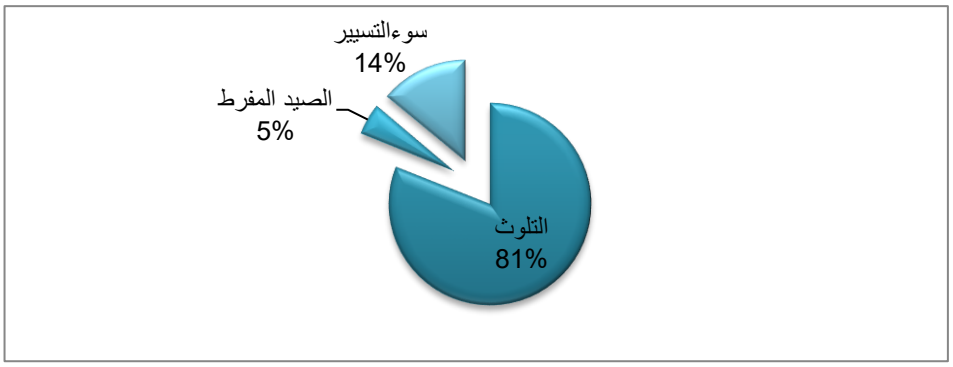

Source : Guedri Salah Eddine and Chakour said Chaouki,investisment and sustainable Developpement of the fuisheries sector in algeria in theabsence of pluridiscplinary approache :results of a perspective approach,revue sciences économique et sciences des gestion,vol 8,N15,université de Msila,juin 2016,p14.

3- الصعوبات المرتبطة بمعدات الصيد و انعكاساتها على الإنتاج السمكي في ميناء بني صاف:

استخدام أدوات و تقنيات الصيد المتطورة لازال محدودا في ميناء بني صاف، اذ يغلب الإعتماد على وسائل الصيد التي تعاني من الضعف التقني إضافة إلى احتياجها المستمر للصيانة ما يؤدي إلى انعدام المردودية و منه انخفاض مستوى الإنتاج، من خلال ما سبق يتضح وجود اختلال في تطبيق السياسة التنموية في القطاع فيما يخص الاستثمار في معدات الصيد، حيث يكمن السبب الرئيسي في استغلال جزء معتبر من مردودية القطاع في الجزائر في تدعيم قدرات بعض القطاعات الأخرى. يعد الاهتلاك

من بين التكاليف التي لا تؤخذ بعين الاعتبار في مؤسسات الصيد البحري، في الوقت الذي يمكن فيه استغلال جزء من عوائد الصيد و إضافته إلى رأس مال المؤسسة بغية استخدامه لفائدة عصرنة و تحديث قوارب و معدات الصيد، الأمر الذي يوافق مباشرة الصيد في الأماكن البعيدة نوعا ما بغية مضاعفة المردودية و بالتالي زيادة الإنتاج على مستوى ميناء بني صاف. من جهة أخرى يمكن اعتبار سياسة الاستهلاك كمؤثر على المردودية ما ينعكس عليها بشكل نسبي و بعلاقة طردية حيث ارتفع انتاج السمك باختيار السردين كمثال من 20000 طن منذ الاستقلال إلى 70000 طن سنة 2016 أي تضاعف بحوالي أربع مرات تقريبا، في حين تضاعف الاستهلاك ب 10 مرات نتيجة لتضاعف عدد السكان الأمر الذي يخل بتوازن العرض و الطلب.

في هذا السياق نجد أن نجاح عملية التجديد التكنولوجي و تحسين مستوى الإنتاج يبقى رهين التكوين و التدريب بالدرجة الأولى، وعليه فإن قطاع الصيد البحري في الجزائر ليس بحاجة للاستثمار في معدات الصيد فحسب بل يتعداه إلى الحاجة للاستثمار في العنصر البشري، الاستثمار في البحوث لأن الفهم الأفضل هو سبيل التسيير الأفضل، أنظمة و تقنيات إضافة إلى التنقيب على مصايد جديدة واستغلالها.

4- تمويل الإستثمارات:

يبقى تمويل الإستثمار المرتبط بالصيد البحري غير كافي بسبب الإجراءات الجمركية و الجبائية، و لكون الصيد البحري مرتبط بإنتاج تتحكم فيه التقلبات المناخية و يتميز بدورة إنتاجية غير منتظمة و يغلب عليه الإستمرار في إستعمال التقنيات التقليدية. الإستفادة من القروض البنكية طويلة المدى هذا ما تطلبه الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات القبلية و البعدية (ورشات بناء السفن ، وحدات التحويل) و وسائل الإنتاج (سفن صيد التونا) .

لايزال القرض البنكي في هذا الإطار محتشما و محدودا جدا و عليه ينبغي على وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية أن تتوفر على مؤسسة مالية متخصصة تتكفل بالقرض البحري(**المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات افاق 2025**).

- **تطور أسعار السمك في ميناء بني صاف:**

بشكل عام تذبذب الإنتاج خلال سنوات الدراسة يقابله زيادة متسارعة في عدد السكان، ما يشكل عجز دائم في تغطية متطلبات الاستهلاك و عدم تحقيق الفائض في الموارد السمكية بشكل يتيح عملية التصدير إلى الخارج، هذا ما خلف الزيادة المتفاوتة في أسعار السمك.

الجدول رقم(15):أسعار الإنتاج و الاستهلاك لأنواع السمك على مستوى ميناء بني صاف

نوع السمك	سعر الجملة	سعر التجزئة(الاستهلاك)
Rouget de vase	1300-1500	1500-1700
Pageot commun	1000-1300	1200-1500
Pageot acarne(bazougue)	600-700	800-900
Merlu	1300-1500	1500-1700
Sole	1600-1800	1800-2000
Rascasse	350-450	450-550
Mustelle	350-450	450-550
Raie	800-900	1000-1200
Baudroie(Rapé)	250-400	400-500
Petite roussette (chat)	300-400	400-500
Divers P.démersaux	200-300	250-350
Allache	150-300	200-350
Anchois	350-400	400-450
Sardine	350-400	400-450
Saurel	150-200	200-250
Maqureaux,cavaya,kaval	150-200	200-250
Melva	400-450	500-550
Bogue	150-200	200-250
Espadon	800-900	1000-1100
Squal	600	800
Crevette rouge	1700_2000	1900-2200

Crevette blanche	1500-1700	1800-1900
Petite crevette	850-1000	1050-1200
Langouste	3000	3500
Langoustine	350-400	400-450
Pouple	400-450	600-650
Calamar	2900-3000	3200-3400
Sépia	700-900	1000-1200

المصدر:احصائيات محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية بني صاف-عين تموشنت-.

1- تطور سعر سمك السردين بالنسبة للإنتاج:

الجدول رقم(16):متوسط سعر السردين بالنسبة لإنتاجه

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
انتاج السردين (طن)	4607,3	4098,66	4230,21	2088,90	3634,16	1988,97	4524,40	2746,53	2876,74
سعر السردين (دج)	-200 250	-200 250	-250 300	-350 400	-250 300	-300 400	-200 250	-400 450	-300 400
سعر استهلاك السردين (طن)	-300 350	-300 350	-350 400	-550 600	-300 400	-500 600	-300 350	-600 800	-500 600
متوسط سعر السردين	225	225	275	375	275	350	225	425	350

المصدر:احصائيات محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية بني صاف-عين تموشنت.

الشكل رقم(20): تطور سعر سمك السردين بالنسبة للإنتاج

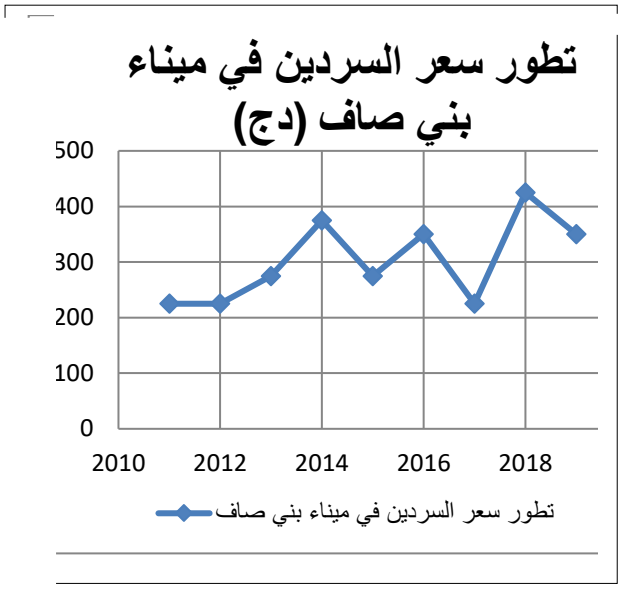

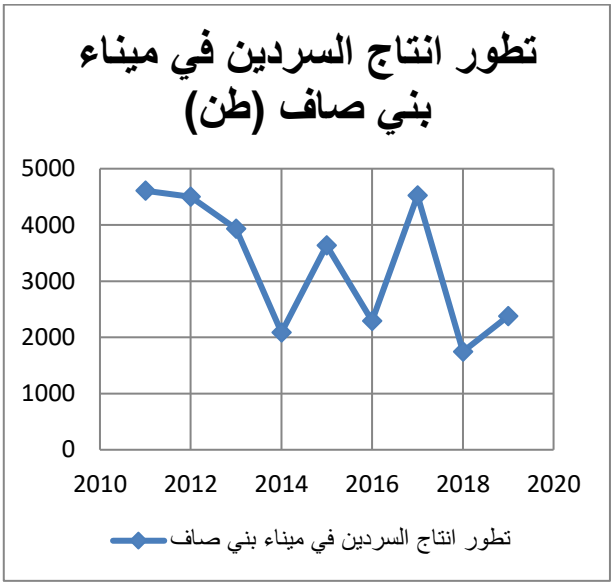

المصدر:تمت مراجعة الاحصائيات باعتماد برنامج Excel

يعتبر سمك السردين السمك الأكثر طلبا و استهلاكا اذ يمثل معدل 70% من الإنتاج الوطني أي ما يعادل 70000 طن سنويا، حيث يتوفر بكميات كبيرة في الفترة الممتدة من ماي إلى شهر أكتوبر من كل سنة، يكون سعره مستقرا و ملائما لتلبية متطلبات الاستهلاك، أما في الفترات الأخرى يعرف سمك السردين نوعا من التذبذب في الإنتاج و الذي يقابله المد المتصاعد لسعره المخصص من قبل الوكيل ما خلف آثار مباشرة على مستوى الاستهلاك الفردي، حيث أن سعر السردين يتناسب بشكل عكسي مع مستوى إنتاجه و هذا نتيجة لغياب النهج المحاسبي لدى وحدات الصيد و عوامل خارجة عن قانون السوق.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا التذبذب الذي عرفه إنتاج سمك السردين على مستوى الميناء مرفق بانخفاض ملحوظ في الإنتاج خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل من 4607,3 طن سنة 2011 إلى 2876,74 طن سنة 2019. يتغير سعر إنتاج كلغ الواحد من السردين بحسب كمية الإنتاج المحققة خلال عملية الصيد، فيما يخص سعر الاستهلاك النهائي فهو يطرأ لزيادة نسبية عن سعره المقدر في المنبع، هذا ما يؤدي إلى توجيه التدخل العمومي في تنظيم النشاط الصيدي و سوق العمل و كل ما يخص تدخل الوكيل. الفارق الكبير بين السعر الأول للسردين و سعر الاستهلاك يدفع إلى تحليل قنوات تسويق الموارد الصيدية و تحديد الأطراف الأكثر استفادة.

- **تسويق المنتجات السمكية:**

العمل على تنظيم نشاط الصيد و الحفاظ على الثروة السمكية و بالاستناد للقانون الذي يمنع الصيادين من حرية التصرف في الإنتاج المحقق خلال عملية الصيد، الأمر الذي أدى إلى منح هذه السلطة إلى المؤسسات التي تتكفل بتسويق و بيع المنتجات السمكية مع ضمان حقوق المنتج و تحقيق المنفعة العامة للزبائن و المستهلك في جو منظم و بشفافية، تأخذ هذه المؤسسات صفة الوكيل المتمركز داخل الميناء.

- **كيفية حساب ربح المؤسسة (جدول رقم 17)**

طريقة الحساب في حالة تدخل الوكيل **Méthode de calcul**	CA=RT : رقم الاعمال او الدخل الاجمالي للصيد Q: الكمية المباعة. RBm: الدخل الخام للوكيل. RBp: الدخل الخام للمنتج. PVm: سعر بيع الوحدة بالنسبة للوكيل. RBp =CA-RBm =(Q.PVm)-RBm

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على تصريحات السيد غرزي نصر الدين مدير مجمع الصيد البحري بني صاف2020/06/20

- **طريقة حساب أسعار السمك:**

الجدول رقم(18): حساب سعر السمك

تحديد سعر السمك من المنتج الى المستهلك	
كيفية تحديد السعر من طرف الوكيل	RBM:الدخل الخام للوكيل RBM=12%(CA)=0.12 (Q*PVm) و عليه يصبح تحديد السعر كالاتي: الوكيل PVm ↓ تاجر الجملة PAm ⟸ **PAm=PVM** بحيث PAm هو سعر الشراء بالنسبة لبائع الجملة
كيفية تحديد السعر من طرف بائع الجملة	MBm:هامش ربح بائع الجملة PAd:سعر الشراء لبائع التجزئة PVm=PAd=PVm+MBm و يصبح: تاجر الجملة PVm ↓ تاجر التجزئة PAd ⟸ **PVm=PAd**
كيفية تحديد السعر من طرف بائع التجزئة	MBd هامش ربح بائع التجزئة PVd سعر بيع بائع التجزئة PVd=PAc=PVm+MBd PVM+MBm+MBd تاجر التجزئة PVd ↓ المستهلك النهائي PAc ⟸ **PAc=PVd**

المصدر: نذير غانية،صلاح الدين قدري،2016.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن السعر يعتمد على هامش الربح المحدد من طرف الوسطاء، بحيث يمثل سعر الوسيط" Pi=سعر المنتج=Pp+هامش الربح"، و عليه سعر السمك يتكون على حسب الهامش الذي يأخذه كل من بائع الجملة و

التجزأة و الوكيل، في الحين الذي يضمن الوكيل حقوق المتدخلين في سلسلة التسويق و عليه يلزم تاجر الجملة بتقديم فواتير الشراء لبائع التجزئة ما يساهم في إيصال المنتوج بسعر معقول للاستهلاك.

- **أثر تدخل الوكيل:**

يلعب الوكيل الدور الأهم في سوق عرض السمك من خلال تحديد سعر البيع في الوقت الذي تكون هوامش الربح التي يتحصل عليها الوسطاء الآخرين مبنية على هذا السعر. إضافة إلى تقديم المساعدات المالية للصيادين و التجار المتعاملين مع المؤسسة، الأمر الذي يخلف التبعية المالية اتجاه الوكيل و يجعلهم خاضعين لشروطه و تكفله بقنوات التسويق. بصفة عامة يأخذ الوكيل صفة التاجر الذي يكتفي بالربح بغض النظر عن استدامة القطاع.

مما سبق نتطرق إلى بعض الإحصائيات المالية الخاصة بمجمع الصيد البحري بني صاف الذي يمثل الوكيل أو الوسيط في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): تطور ربح مؤسسة الوكيل غرزي للصيد

سنة الإنتاج	قيمة رأس المال (الوحدة بالدينار)
2011	6000000000
2012	8600000000
2013	12000000000
2014	11000000000
2015	9800000000
2016	10000000000
2017	1800000000
2018	2759177000
2019	640648400

المصدر:قسم المحاسبة،مجمع الصيد غرزي

الشكل رقم(21):تطور ربح مؤسسة الوكيل

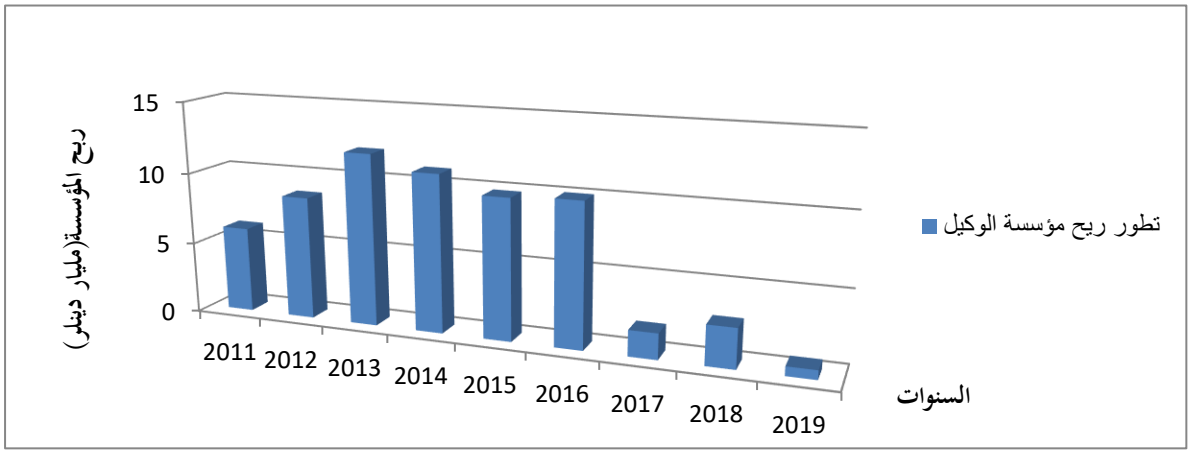

المصدر: تمت مراجعة البيانات بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل و الجدول أعلاه، نلاحظ عدم استقرار ربح المؤسسة حيث انتقل من قيمة 6 مليار دينار جزائري سنة 2011 إلى أعلى قيمة المقدرة ب 12 مليار دينار جزائري التي شهدتها المؤسسة خلال سنة 2013، و يعود بعدها الربح المسجل من قبل المؤسسة إلى التذبذب إلى غاية أدنى قيمة مسجلة سنة 2018 و المحتسبة ب 2759177000 دج كنتيجة لتدهور الإنتاج و تراجع الأوضاع الإقتصادية للمؤسسة، حيث نقص الإنتاج يصاحبه تراجع إنتاج الثلج الاصطناعي و الكميات المباعة من هذا الأخير.

الفرع الثاني: دراسة مستوى التنمية المستدامة في ميناء بني صاف

1- البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في ميناء الصيد البحري لبني صاف:

الصيد البحري من النشاطات الاستراتيجية الهامة التي يعول عليها في سياسة تنويع مصادر الدخل و رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام، جميع الجهود موجهة إلى تطوير القطاع و توطيد مكانته في الإقتصاد الوطني، زيادة عن دراسة مؤشرات الإنتاج الصيدي في ميناء بني صاف نتطرق إلى بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية داخل الميناء و العمل على تقدير درجة تطبيقها.

1.1 الاستثمار:

ميناء الصيد الأزرق لبني صاف يشهد مستوى ضعيف لنشاط الاستثمار الذي يساهم في خلق التنمية و تطوير سبل النمو الاقتصادي، حيث لازال مجرد حبر على ورق بالنسبة لبعض المشاريع التي تم دراستها و لم تتم المصادقة عليها بعد للمباشرة في تجسيدها، فمن بين المشاريع التنموية التي تم تنفيذها و المضافة إلى المشاريع المسطرة داخل ميناء بني صاف:

- **الثلج الاصطناعي:**

من بين الموانئ الساحلية المستفيدة من هذا المشروع ميناء بني صاف الذي تعزز بوحدات لإنتاج الثلج الاصطناعي متمثلة في آلتين بحجم كبير تنتج كلاهما 12 طن/اليوم و 6 طن/اليوم، و أخرى مصنوعة بشكل مصغر تنتج من 2.5 إلى 3 طن في الساعة، ينحصر الإنتاج بشكل عام بين 5 أو 6 أكياس خلال الساعة الواحدة ما يعادل نسبة 40% خلال السنة. يحمل كل كيس وزن 50 كغ و الذي يباع ب 6 دج/كغ .

إنتاج الثلج يقابله حتما إنتاج السمك حيث يتم اقتناء الثلج من الميناء لغرض المحافظة على جودة المنتوج، لهذا يتميز الإنتاج بعدم الاستقرار بسبب التذبذب الملحوظ في إنتاج السمك على مستوى الميناء.

يتفرد قطاع الصيد البحري عن القطاعات الأخرى من حيث الامتيازات المقدمة في سياق الاستثمار و المتمثلة في القروض المرفوقة ب 0 فائدة، يسجل مجال الاستثمار بالقطاع انتعاشا ملحوظا من خلال البرامج التنموية التي شملت الميناء، اذ يعتبر ميناء بني صاف مركز مهم لهذه الاستثمارات و بالأخص فيما يخص خلق وحدات صنع الثلج.

- **المشاريع التي لم تدخل طور الإنجاز إلى الآن:**

- إعادة تهيئة مصنع تصبير السمك بمساحة 12500 متر مربع وفقا لتعليمات وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية الذي توقف عن مزاولة نشاطه في المدينة منذ سنوات مضت.
- المباشرة في إنتاج الصناديق البلاستيكية لضمان جودة المنتجات السمكية.
- اقتناء أجهزة تبريد لإنشاء 4 غرف تبريد إيجابية إضافية بحجم 60 متر مكعب.

- تأسيس وحدة لتصنيع دقيق السمك بواسطة البقايا المخلفة من عملية التصبير.
- اقتناء معدات نقل جديدة متمثلة في شاحنة مبردة بحجم 75 ,24 متر مكعب.

- **مشروع تربية سمك التونة في البحر:**

تضاعف عدد سكان بني صاف أربع مرات منذ الاستقلال إلى غاية 2016، ما جعل التوسع الديموغرافي يؤدي إلى زيادة سريعة للغاية وبشكل ملحوظ لاحتياجات السكان من حيث استهلاك الغذاء و خاصة البروتينات الحيوانية، لتلبية هذا الطلب تم بذل جهود كبيرة لتطوير إنتاج اللحوم و بالأخص إنتاج الأسماك. يستهدف هذا المشروع 3 تأثيرات إيجابية للمنطقة و هي:

- إنشاء مزرعة لتسمين التونة ذات الزعانف الزرقاء في أقفاص عائمة.
- تشجيع المشاركة في تنمية قطاع الصيد البحري.
- ضمان دور رائد في التنمية المستدامة.

اذن يتعلق المشروع بالاستثمار في نشاط الاستزراع المائي و صيد الأسماك، تم اختيار هذا النشاط الجديد الخاص بتربية التونة بسبب التسهيلات التي تمنحها الدولة للمستثمرين من حيث تخصيص امتياز في عرض البحر مفتوح من خلال المزايا المالية و منح قروض مصرفية، سيتم تنفيذ هذا المشروع الخاص بولاية عين تموشنت في البحر في منطقة الزوانيف دائرة ولهاصة، تم اختيار المكان بسبب:

- وجود مجمع لصيد الأسماك في ميناء بني صاف.
- إمكانية تركيب موقع على الأرض ببلدية سيدي الصافي على بعد 5 كيلومترات من ميناء بني صاف.
- إمكانية مراقبة الأقفاص من منطقة الزوانيف.
- الحالة البيئية الجيدة للمنطقة.
- المبيعات المحلية و الظروف البحرية الملائمة لهذا النوع من الزراعة.
- التحليل الإيجابي لمياه البحر و قياسات الأعماق الملائمة و انعدام القيود المعرقلة.
- المصلحة الإقتصادية و الإجتماعية للمنطقة.

يتضمن المشروع موقعا في بحر الزوانيف و موقعا في ميناء بني صاف و موقعا بريا في بلدية سيدي الصافي. الموقع البحري بمساحة 10 هكتار على بعد 7 كلم من شاطئ الوردانية و 9 كلم من ميناء بني صاف الذي يضم المشروع. لتنفيذ هذا المشروع يستوجب إنفاق 336448600,00 دج مقسمة 70% مدفوعة من قبل البنك و 30% مساهمة شخصية لمجمع الصيد غرزي. هذا الاستثمار مربح للغاية.

تنعكس فلسفة الاستثمار في سياق التنمية المستدامة لاسيما ما يتعلق بالبيئة، المجتمع، الإقتصاد، الإنصاف و الكفاءة، و هي جزء من سياسة برنامج التنمية المستدامة للموارد السمكية. إضافة إلى فرص العمل التي يتم خلقها و استحداثها من جراء هذه المشاريع و إدراجها في سياق الاستدامة.

2- البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في ميناء بني صاف:

بالنظر إلى سياسة التهميش التي يشهدها قطاع الصيد البحري على مستوى المدن الساحلية، الأمر الذي كان وراء معاناة فئة الصيادين و العاملين في هذا الأخير من خلال التهميش الملحوظ، الإقصاء، غياب التكوين، المنح الإجتماعية، التأمين و انعدام الحوار معهم من قبل السلطات التي تمثل القطاع، في الحين الذي تهتم فيه السلطات بتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للمهنيين كونهم أساس التنمية المستدامة في مختلف الشعب الإنتاجية، ما أدى إلى تدهور القطاع و استغلال الصيادين و الاهتمام بتسويق المنتجات السمكية خارج الولاية، ما يوضح سبب ارتفاع الأسعار حيث وصل سعر السردين إلى 800 دج إلى جانب المشاكل المؤدية إلى تدهور الإنتاج.

- **الحماية الإجتماعية للصيادين:**

من خلال الإجراءات المتخدة في القطاع الصيدي و ما يتعلق بفئة الصيادين و العاملين على تطوير الإنتاج في الميناء، حتى سنة 2013 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 13-201 المؤرخ في 21 ماي الذي يخص المستخدمين المبحرين على متن سفن الصيد، تم إدماج البحارة الصيادين في الضمان الإجتماعي بهدف توفير الحماية الإجتماعية التكميلية لمهني الصيد البحري في الجزء المتعلق بالتأمين على الأشخاص ما يسمح بتوفير الضمان على الوفاة، الضمان على الحوادث، الضمان على المرض و العلاج بحيث يحوي ميناء بني صاف عيادة متخصصة برعاية هذه الفئة من خلال الاتفاقية التي وقع عليها "بن علي مجدوب" المدير العام

للغرفة الجزائرية للصيد البحري و تربية المائيات للتأمين لفائدة مهني الصيد البحري في مارس 2017، الأمر الذي تستوفى منفعته في الحصول على تقاعد جد محترم. في إطار هذه الاتفاقية يقوم المهني بدفع 20% فقط من قيمة التأمين فيما يدعم الصندوق الوطني لتنمية نشاط الصيد البحري و تربية المائيات بنسبة 80%، الفئة المعنية بالتأمين تتمثل في: البحارة و الصيادين، المالكون لدفتر ملاحة ساري المفعول و الذين يثبتون الإبحار على الأقل مرة واحدة خلال السنة السابقة، يتم تنفيذ هذه الإجراءات من قبل المندوب المكلف بالشؤون الإجتماعية للصيادين من قبل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية، من بين الإجراءات المكلف بها هي التحاور مع الصيادين، الكشف عن المشاكل المتعلقة بالحماية الإجتماعية و إتمام الحسابات المتعلقة بكشف الراتب السنوي(DAS) التي لم تكن تنفذ من قبل، إضافة إلى ذلك تم الرفع من قيمة الحد الأدنى المضمون للراتب المهني بالنسبة لشرائح الصيادين الثلاث البحار الصياد، الميكانيكي و ربان الصيد الساحلي من 1 إلى 3 مرات، من 2 إلى 6، من 3 إلى 8 مرات على التوالي، ما يعود بالفائدة في حصة التقاعد لاحقا، يتم حساب النسبة التي يقوم بدفعها مالك السفينة في الشق الذي يخص المسجلين البحريين على متنها خلال السنة المقسمة على الفصول الأربعة:(**قسم الشؤون الاجتماعية،محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية بني صاف**)

تاريخ الصعود:

تاريخ النزول:

مدة الخدمة:

30/18000 يوم=600

قيمة الحد الأدنى المضمون للراتب المهني:18000

T1:

T2:

T3:

T4:

معدل الاشتراك: 100/12 الخاص بالقذاع و الذي يكون 100/35 في القطاعات الاخرى.

مدة الخدمة= تاريخ النزول- تاريخ الصعود

القيمة المدفوعة في الضمان الاجتماعي=مدة الخدمة*600*1.5*100/12

المصدر:السيد زناسني رشيد،المندوب المكلف بالشؤون الاجتماعية للصيادين،محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف.

- **التكوين:**

تكوين الموارد البشرية هو أهم استراتيجية تنمية قطاع الصيد البحري و تربية المائيات لاشتماله على تحسين المستوى من أجل إعادة تأهيل اليد العاملة لضمان استمرارية حرفة الصيد، و هو أيضا موجة نحو التكوين المتواصل الذي يعد وسيلة للعصرنة و الإدماج و هذا ما يطمح إليه المخطط الخماسي Aqua-pêche 2020 من أجل التمكن من تسيير أسطول صيد متكون من 4500 قارب شامل لكل الأنواع. التكوين في مجال الصيد هو نظام يلبي كل احتياجات حرفة الصيد بما يتكيف مع أساليب التعليم و احتياجات المهنيين و عمال الإقتصاد.

مدرسة التكوين التقني للصيد البحري و تربية المائيات من بين المدارس الخمس الموزعة على التراب الوطني، أنشئت المدرسة بموجب مرسوم رئاسي رقم 367/81 ل 19 ديسمبر 1981 مغير و متمم بالمرسوم رقم 243/05 ل 30 جوان 2005. تحوي المدرسة ثلاث أنماط مختلفة للتكوين و هي كالآتي(**مدير الدراسات و التريصات،مدرسة التكوين التقني للصيد البحري و تربية المائيات بني صاف**): **(جدول رقم 20)**

نوع التكوين	مفاده
التكوين بالإقامة	يوجه هذا النمط للمرشحين الخارجيين من التعليم الوطني. يقام هذا التكوين بالمؤسسة بما في ذلك الدروس النظرية و التطبيقية و التي تستكمل بتربص في الوسط المهني.
تكوين بالتناوب	يوجه هذا النمط للمهنيين المؤهلين في القطاع للوصول الى المستويات العليا و كذلك للمرشحين دون المستوى الراغبين في الإندماج في حرفة الصيد. يقام هذا الأخير بالتناوب مع التدريس النظري بالمؤسسة و اكتساب المهارات في الوسط المهني.
التكوين عند الطلب	يوجه هذا التكوين لمختلف الأفراد الراغبين في التعرف على مجال الصيد و المهارات المرافقة له.

المصدر: السيد بن صافي،مدير الدراسات و التريصات،مدرسة التكوين التقني للصيد البحري و تربية المائيات بني صاف

في سياق التطور الذي تشهده مختلف القطاعات في الجزائر يخضع قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية إلى تطورات تقنية و تكنولوجية متعددة فيما يخص المعدات و الطرق المتبعة من قبل الصيادين أثناء مزاولة نشاط الصيد و النشاطات المتبقية و المترتبة عنه، و عليه مستوى تكوين الصيادين يسمح بمواكبة هذا التطور و استغلاله للمساهمة في مضاعفة الإنتاج بشكل فعال، فيما يخص التكوين الذي يطرأ له البحارة العاملين بميناء بني صاف بمختلف مراتبهم يكون على مستوى مدرسة التكوين التقني للصيد

البحري و تربية المائيات بعد توفر شروط الالتحاق المطلوبة. من خلال الإحصائيات المقدمة من قبل المدرسة فيما يخص عدد الأشخاص الراغبين في الحصول على التكوين في المجال تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم(22): نسبة الصيادين الراغبين في الحصول على التكوين في مدرسة التكوين التقني للصيد البحري و تربية المائيات

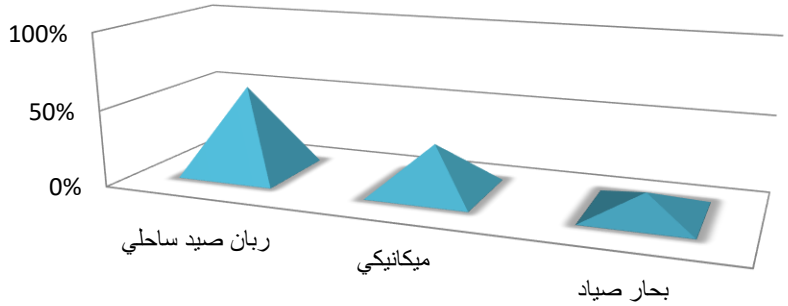

	ربان صيد ساحلي	ميكانيكي	بحار صياد
نسبة الصيادين الراغبين في الحصول على التكوين في المدرسة	57%	30%	13%

المصدر:تصريحات السيد بن صافي مدير الدراسات و التربصات في مدرسة التكوين التقني للصيد البحري و تربية المائيات،.

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن أغلبية المسجلين البحريين الراغبين في الحصول على التكوين في مجال الصيد البحري من فئة ربان الصيد الساحلي بنسبة 57% متبوعة ب 30% و 13% بالنسبة للميكانيكيين و البحارة الصيادين على التوالي، من خلال هذا يتضح أن التكوين في المدرسة يرتكز على الجانب الكمي و بحسب نوعية التكوين، الأمر الذي أثر بشكل واضح على تسيير وحدات الصيد و مردوديتها، و الخلل هنا يكمن في عدم قدرة الصيادين على استخدام مختلف الوسائل المتطورة و لهذا السبب نجد دائما ضعف إنتاج السمك يكون من مسؤولية البحارة الصيادين، و عليه يبقى التكوين الطريق الأمثل لعصرنة قطاع الصيد البحري لأن القطاع بحاجة إلى يد عاملة كفؤة بالدرجة الأولى و قبل كل شيء من خلال الإندماج في مختلف التربصات و التعرف على مختلف التقنيات و الأدوات ليكون التكوين أكثر تجاوبا مع احتياجات و متطلبات المهنيين و الميدان. و عليه أصبح في وقتنا الحالي من الضروري الاستثمار في العنصر البشري و خلق سياسة المشاركة و الإندماج.

3- البعد البيئي للتنمية المستدامة في ميناء بني صاف:

لا يمكن تصنيف ظاهرة تلوث البحار كمشكلة بسيطة و التي نستطيع رفع النظر عنها لما تخلفه من الانعكاسات و التأثيرات المتزايدة و المستمرة، حيث نص المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 03-10 الخاص بحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة على أن تصريف المواد التي من شأنها أن تضر بالبيئة بشكل إرادي أو غير إرادي أن تغير في خصائص التنوع البيئي، ما يزيد الأمر خطورة قابلية مياه البحر في استيعاب المواد و النفايات و تحويلها إلى مواد ضارة، حيث يتسبب كل هذا في إحداث التغيرات الطبيعية و الكيمائية (**واعلي جمال،2010**).

- **التأثير على الثروة السمكية:**

تكمن أهمية الأسماك في قيمتها الغذائية الكبيرة و كونها مصدر دخل للدول الساحلية، على مستوى البحر يمكن للأسماك أن تغادر الأماكن الملوثة و تتجنبها و غالبا ما تموت و خاصة في البحر المتوسط الأكثر عرضة للتلوث، و نخص بالذكر أن تأثير التلوث النفطي يظهر بشكل تام على مصايد الأسماك بعد ثلاث أو أربعة سنوات في صورة انخفاض في المخزون بشكل ملحوظ في المنطقة من خلال تأثير التلوث على الغذاء و بويضات و يرقات الأسماك، ما يعود بالخسارة على الصيادين من حيث فقدان مصدر رزقهم و على الإنتاج السمكي ما يسبب تفاقم الطلب في غياب العرض. إضافة إلى ما سبق و بالنظر إلى الثروة المعتبرة التي يحظى بها البحر الأبيض المتوسط تبقى قلة الإمكانيات الفنية و التقنية المستخدمة تؤثر على التوازن الطبيعي المرتبط بالمخزون السمكي في المنطقة (**واعلي جمال،2010**).

تأثير الصيد الزائد على الثروة السمكية بات أهم مشكل في تطور قطاع الصيد و استدامته حيث يسلط الاهتمام المكثف على البيئة البحرية من خلال تحديد أسباب التلوث المباشرة و الغير مباشرة (**محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف**):

- **التأثير المباشر**: أهم الأخطار التي يحدثها الإنسان على الثروة السمكية هي التأثير المباشر عليها باستغلالها عن طريق الصيد المفرط دون مراعاة القوانين و الإجراءات المتعلقة بكيفية و وقت استغلال تلك الثروة.

- **التأثير الغير مباشر**: ما ينحصر في التلوث بمختلف أنواعه، استصلاح المناطق الساحلية و ما يخلف عنها من آثار كبيرة على مناطق حضانة الأسماك، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص المساحات التي يمكن لهذه المخلوقات اللجوء إليها و استغلالها كمناطق حضانة لصغارها، و يبقى الصياد هو العنصر الأكبر الذي يتلقى اللوم عند انهيار أحد مصائد الأسماك أو تراجع مردودية الصيد بشكل يهدد حيوية تلك الثروة أو قدرتها على تجديد نفسها طبيعيا من جراء استخدام شباك الجر.

أهم الإجراءات للاهتمام بالبيئة البحرية:

- منع رمي المخلفات الصلبة.
- حث الصيادين و مرتدي البحر على جمع مخلفات سفنهم و التخلص منها في البر.
- ضبط و معاقبة المخالفين للقوانين و الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة البحرية.
- إجراء دراسات لمعرفة تأثير مخلفات الصيد على الأنظمة الخاصة بالبيئة البحرية.

المطلب الثاني: البرامج التنموية التي شملت ميناء بني صاف

مختلف البرامج الداعمة لإنعاش الإقتصاد و الشاملة لقطاع الصيد البحري من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي 2005-2009، إضافة إلى البرامج الخماسية و برامج تنمية قطاع الصيد البحري و تربية المائيات اعتمدت مبدأ إعادة تهيئة الموانئ من بينها ميناء بني صاف، حيث عمدت مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لولاية عين تموشنت و الهيئات المتخصصة إلى تحسين خدمات الميناء و إعادة هيكلة المنشئات داخل الميناء و جمع النفايات في اطار ارجاع الاعتبار للبيئة مع رفع الوعي لدى المهنيين و المتعاملين.

- **الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات 2003-2007**

تم التركيز على تنمية القطاع بشكل تام من حيث تطوير و مضاعفة الإنتاج و إضافة وحدات صيد جديدة على مستوى الموانئ، شملت هذه الاستراتيجية ميناء بني صاف من حيث(**الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات،2003**):

	احتياط الانتاج(طن)	اضافة وحدات الصيد (وحدة)	2003	2004	2005	2006	2007
المهن الصغيرة	1588	159	30	30	30	30	39
المهن الكبيرة	5422	54	11	11	10	11	11

المصدر:الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات،الجزائر،2003،ص81و82.

- **برنامج Aqua-pêche 2020** :

في سياق برنامج Aqua-pêche 2020 تم اقتراح ما يقارب 700 مشروع رئيسي في تطوير قطاع صيد الأسماك و تربية الأحياء المائية في ولاية عين تموشنت. من خلال هذا البرنامج و بمشاركة إدارة القطاع و غرفة صيد الأسماك و تربية المائيات تم التركيز على ثلاث جوانب مهمة لهذا العمل التنموي و المتمثلة في وحدات الصيد، الاستثمار في تربية المائيات و دعم الاستثمار.

بالنسبة للجانب الأول تم تقديم ما لا يقل عن 547 مشروع بما في ذلك الحصول على: 100 وحدة صيد حرفي، تجديد 134 وحدة، إعادة تأهيل 15 وحدة. فيما يخص المشاريع تم تسطير 127 مشروع دعم إضافة إلى 21 مشروع في مجال تربية المائيات منها مشروع تربية المحار، 3 مشاريع لتنمية مزارع لتربية أسماك المياه العذبة في الأحواض و 17 مشروع لتربية الأسماك البحرية في أقفاص عائمة. في الجانب الثالث يظهر من خلال تخصيص ورشتي عمل الشاحنات، 19 شاحنة مبردة، مركز شحن، وحدتي تعليب إضافة إلى إعادة تأهيل 3 مصانع تعليب. سيتم إضافة هذه المشاريع إلى الإجراءات المخطط لها في مدرسة بني صاف للصيد و لا سيما إنشاء مركز السلامة البحرية، ورشة ميكانيك عامة و غرفة ملاحة الصيد. فيما يخص الإطار المالي للبرنامج، تم دعم هذا الأخير من طرف (**programme Aqua – Pêche 2020,Algérie 360°**):

- نظام دعم الاستثمار المنتج(SAIPA) بنسبة مقدرة ب 59%.
- القطاعات بنسبة 20%.
- المرافق العامة بنسبة 14%.
- FNDPA بنسبة 5%.

- **مشروع تهيئة ميناء بني صاف:**

على مستوى ميناء بني صاف برنامج استعجالي من أجل تلبية احتياجات مهني قطاع الصيد البحري، و يتمثل البرنامج فيما يلي(**رئيس محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف**):

- تهيئة الميناء.
- تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب.
- تجديد شبكة إطفاء الحرائق.
- تجديد الشبكة الكهربائية
- بناء مخزن للمياه.
- تجديد قنوات صرف المياه العذبة.
- تجديد قنوات صرف المياه الصحي.
- بناء خزان للصرف الصحي.
- تطوير البنية التحتية.
- بناء أكواخ للصيادين.
- توسيع الميناء من الجهة الشرقية.
- تطوير محطة تجريبية للصيد البحري و تربية المائيات.

المطلب الثالث: العلاقة بين استراتيجية التنمية المستدامة و نطاق الصيد البحري في ميناء بني صاف

الفرع الأول: تصنيف البيانات

من خلال التحليل السابق لأبعاد التنمية المستدامة على مستوى قطاع الصيد لبني صاف بالإعتماد على المقابلات مع الإطارات و المندوبين المكلفين داخل الميناء من حيث التركيز على البيانات التالية لاستنتاج العلاقة بين قطاع الصيد البحري و التنمية المستدامة لإيجاد حل لاشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري على مستوى ميناء بني صاف و عليه من خلال تحليل هذه البيانات:

- **البعد الاقتصادي:**

- معرفة ما ان كانت المؤسسة تركز على الربح بالدرجة الاولى باستغلال اقل للموارد المتاحة
- اعتماد نماذج اقتصادية لتحقيق الاستدامة زيادة عن التحسين المستدام للخدمات
- العمل على استدامة الانتاج و تطوير الصناعات السمكية داخل الميناء.

- **البعد الاجتماعي:**

- تلبية احتياجات المجتمع الذي ينشط فيه الصيد.
- مواكبة انماط الاستهلاك المتغيرة.
- توسيع مجالات التكوين في اطار التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري.
- تحقيق العدالة و الحماية الاجتماعية.
- توفير الامن و السلامة المهنية داخل الميناء.

- **البعد البيئي:**

- احترام التدابير المتحكمة في التاثيرات الناجمة عن الانتاج.
- رفع الوعي لدى الموارد البشرية لضمان بيئة سليمة.
- تنفيذ البرامج الخاصة بحماية البيئة البحرية.

- نسبة المخالفات المفروضة فيما يخص تجاوز الاعتبارات البيئية و اعتماد النشاطات المؤثرة بشكل مباشر او غير مباشر على البيئة البحرية.

من خلال الإجابات و التوضيحات المتحصل عليها تبين لنا أن ميناء بني صاف يرتكز على هدف تطوير و مضاعفة الإنتاج بشكل مستمر و يعتمده كأولوية لتوسيع العرض و تغطية الطلب. مع المحاولة الدائمة لخلق التسيير المستدام للخدمات الإقتصادية. بالنسبة للبعد الاجتماعي فهو كما نعلم ينعكس في الحياة الاجتماعية لمزاولي نشاط الصيد.

الفرع الثاني: اختبار مدى صحة الفرضيات

بعد الاستنتاجات المتحصل عليها من الدراسة بالإعتماد على المعطيات الإحصائية و التوضيحية، نتطرق إلى اختبار نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات التي تم طرحها سابقا:

- **الفرضية الأولى:** تنص على أن" **قطاع الصيد البحري الجزائري يلعب دورا يتناسب مع إمكانياته التي من شأنها تحقيق الاستدامة من خلال الآثار المتوقعة من التشغيل و الأمن الغذائي**"، فمن خلال أهداف التنمية المستدامة المسطرة لتنمية قطاع الصيد البحري في الجزائر فهو كباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى يستحوذ على قدرات طبيعية، مادية و بشرية تمكنها من خلق التنمية و التطور لمختلف أبعادها على مستوى هذا الأخير و المنطقة الساحلية، و كذا الحال في ميناء بني صاف الذي تم إختياره كموقع دراسة لهذا الموضوع، حيث يحظى الميناء بالموقع الاستراتيجي و ثروة سمكية معتبرة و خاصة الاسماك السطحية المتمثلة في السردين و كذا السمك الأبيض المتميز بالجودة العالية و الذوق الرفيع و المعتمدة بالإجماع من قبل المستهلكين المحليين و على المستوى الوطني، إضافة إلى جو معتدل في غالب الأحيان ما يجعل العمل البحري يسير، هذا من ناحية الإمكانيات الطبيعية، أما اذا تطرقنا إلى الإمكانيات البشرية يضم الميناء كم هائل من اليد العاملة المنقسمة بين العمال المؤهلين و الحرفيين التقليديين الذين من شأنهم المساهمة في تطوير الإنتاج من خلال تكثيف جهد الصيد المعتمد و الذي كان بامكانه أن يتضاعف في وجود إمكانيات مادية مستحدثة من وحدات الصيد و المعدات التقنية المستخدمة في المنبع و المصب، و التي شهدت تدهورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة اذ قدرت سنة 2011 ب 92 وحدة و انخفض الى 41 وحدة سنة 2019، الأمر الذي كان وراء

عدم استقرار و التذبذب المستمر للإنتاج الصيدي، حيث عرف أعلى قيمة سنة 2018 بحوالي 10301.6 طن عائدا إلى الركود بقيمة6422.99 طن سنة 2019، ما يعكس تراجع نشاط الصيد البحري على مستوى الميناء و تعذر الوصول إلى مستوى الإنتاج المطلوب الذي من شأنه تغطية المتطلبات بما يتوافق مع أنماط الاستهلاك بأسعار معقولة.

من خلال ما سبق نرفض الفرضية المقترحة سابقا لأنه من غير الممكن أن يشهد قطاع الصيد البحري في الجزائر شكل التنمية المستدامة الشامل مختلف الأنشطة المتعلقة بالقطاع و لازالت هناك الفجوة الواضحة التي تعرقل التوجه المستمر و النجاح في تحقيقها، فبالرغم من الثروة السمكية التي يتوفر عليها الشريط الساحلي الجزائري إلا أن القطاع يفتقر للتطور التقني و التكنولوجي في معدات و مراكب الصيد إضافة إلى الخبرة و الكفاءة المعتمدة من قبل القائمين على القطاع و المتكفلين بعملية الصيد و التي تدفع القطاع نحو الاستثمار المحلي و الأجنبي و توسيع مجال التصدير، و عليه الوصول إلى الإسقاط الكامل للتنمية المستدامة بأبعادها على قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية في الجزائر يبقى رهين التطور الشامل لمختلف الوسائل و الوظائف المساهمة في تطوير القطاع و تنفيذ أهدافه المسطرة، و هذا ما ينعكس في واقع الصيد البحري على مستوى ميناء بني صاف.

- **الفرضية الثانية:** تنص هذه الأخيرة على أن " **قطاع الصيد البحري من بين البدائل المعتمدة لخلق الترابط بين الإقتصاد، المجتمع و البيئة"**، حيث أن عدم الإستقرار الذي شهده الإقتصاد الجزائري نتيجة التبعية لقطاع المحروقات بالاعتماد عليه أساسا في مداخل الدولة و أسعاره المتذبذبة، دفع بالدولة إلى التوجه نحو القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الغير مكلفة، و التي من شأنها خلق القيمة المضافة التي تزيد عن 85 مليار دج كما توضحه النتائج المالية المرتقبة بحلول سنة 2025، مقابل ناتج قطاعي خام يقارب 94 مليار دج و رقم أعمال يقدر ب102 مليار دج، ينتج عنه ما لا يقل عن 7 ملايير دج من الإيرادات السنوية، و بهذا فإن القطاع بوسعه أن يكون مثمرا اذ ما تم استكمال هيكلته القاعدية و إرساء التعاون بين القطاعات الإخرى.في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات يتمتع القطاع بقدرات معتبرة ذات قيمة تجارية عالية على المستوى الدولي، حيث يحظى قطاع الصيد البحري بقوة عاملة كبيرة من شأنها رفع التحدي و تعزيز الإقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب العمل و إحتواء العنصر البشري المؤهل و تقوية دافع الاستثمار من خلال منح القدرة و الإمكانية للعاملين و القائمين على القطاع للمساهمة في وضع

الاستراتيجيات الهادفة للتطور مع مراعاة الحماية البيئية و وضع الاليات الكفيلة بذلك، و عليه تطور قطاع الصيد البحري يتبعه تطور في اليد العاملة المباشرة و الغير مباشرة و منه تعزيز التصدير و تحقيق العائدات .

مما سبق نقر بصحة الفرضية المطروحة لأن قطاع الصيد البحري يملك القدرات الطبيعية، البشرية و المادية التي تساهم في تطور الإنتاج الصيدي في حال التنظيم و الاستغلال العقلاني، إضافة إلى التطور الملحوظ الذي تشهده نشاطات تربية المائيات التي كانت تساهم ب 5% من الإنتاج و من المتوقع ان تعادل 50% من الانتاج بحلول سنة 2025 لتغطية الأسواق الداخلية و الخارجية مع توفير فرص عمل جديدة و مستحدثة، ما يساهم بشكل فعلي في الناتج الداخلي الخام و تغطية الواردات بالصادرات مع احترام الاعتبارات البيئية المسطرة.

خاتمة الفصل:

كخلاصة لما سبق، و بعد تحليل مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري على مستوى ميناء الصيد بني صاف، بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الإطارات و الموظفين و فئة الصيادين داخل الميناء، و التي تم تحليلها باستخدام برنامج Excel، قمنا بقياس كلا من تطور أسطول الصيد، نمو اليد العاملة،الإنتاج الصيدي و كذا تطور معدل الاستهلاك على مستوى هذا الأخير خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2019 و السداسي الأول من سنة 2020، إضافة إلى تحديد أبعاد التنمية المستدامة داخل الميناء بالتطرق لأهم الانجازات و الآليات الكفيلة بتحقق الترابط بين الإقتصاد و المجتمع و البيئة.

إذن من خلال ذلك تبين لنا أن تحقق التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في ميناء بني صاف كجزء من الأقاليم الساحلية الجزائرية يأخذ مجرى متوسط في مختلف الجوانب بحيث أن تدهور الإنتاج الصيدي و ركود الثروة السمكية يتسبب في الإخلال بالأوضاع الإجتماعية للصيادين و منه تراجع معدلات الاستهلاك و ارتفاع الأسعار، في حين كانت ممارسات البعد البيئي ذات مستوى ضعيف نسبيا.

بالتطرق لما سبق و بناءا على الفرضية الاولى، يلعب قطاع الصيد البحري دورا يتناسب و إمكانياته من خلال الآثار المتوقعة من التشغيل و الأمن الغذائي اذ ما تم استغلاله استغلالا منظما و تكثيف الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الاستثمار في القطاع ما يخلف توفير مناصب شغل و يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، و عليه ميناء بني صاف يضم مستوى متوسط لأبعاد التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر الذي اتضح جليا في إدارة عملية التنمية الإقتصادية و من تم المستدامة، ساده الغموض في توفيق الجهود و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما خلق الفجوة في تجسيد مفهوم التنمية و الاستدامة، هذا ما اتضح من خلال سعي الجزائر إلى الدخول في دوامة الإنجاز دون النظر لقيمته و تأثيره على جوانب الحياة الإجتماعية و البيئية و متطلبات الأجيال القادمة.

التوجه الإقتصادي للأقاليم الساحلية الجزائرية يرتكز على الأدوار الإقتصادية و الإجتماعية المهمة التي يلعبها قطاع الصيد البحري، الأمر الذي يوضح الاهتمام الذي توليه السلطات الجزائرية لهذا الأخير كونه أحد المحركات الرئيسية للتنمية المحلية و بصفة مستدامة، و يتجلى ذلك في مختلف المخططات التنموية بدءا بمشاريع الدعم الإقتصادي سنة 2001 إلى غاية مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات Aquapeche 2020 .

بالرغم من مختلف الإجراءات المتبعة للنهوض بالقطاع، إلا أنه ما زال بعيدا عن الطموحات المسطرة و رهين اختلاف السياسات الإنتاجية و الاستهلاكية بحيث لازال الطلب أكثر من العرض ما هو ممثل في ارتفاع أسعار المنتجات السمكية الملحوظ و المستمر، عدم توافق الواقع و آليات الاستدامة على مستوى قطاع الصيد البحري بصفة شاملة من خلال ضعف المردودية الإنتاجية لوحدات الصيد بسبب التراجع النسبي للإنتاج و المرتبط بوسائل و إمكانيات الصيد المادية و حتى البشرية المتاحة من حيث(الأدوات، التجهيزات، الهياكل الضرورية لممارسة النشاط، الظروف الإجتماعية للصيادين)، بالإضافة إلى عدم توازن و ارتقاء مختلف أبعاد و عناصر التنمية المستدامة ما يظهر في قيمة الصادرات المتدنية مقارنة بالصادرات الفلاحية و المرفقة بميزان تجاري سالب، ما يتطلب حتمية تكثيف الإصلاحات و التخطيط المنظم لنقل القطاع نحو مسار الاستدامة من خلال التركيز على تطوير الإنتاج الصيدي بتربية المائيات التي أصبحت في وقتنا الحالي مصدر اهتمام الدول المتقدمة و النامية بالنظر لأهميتها في توفير البروتين و خلق مناصب العمل من خلال فرض الآليات المتمثلة في الشعب الاصطناعية، الجباية البيئية، الحرص على التقليل من تلوث المياه البحرية، تنويع إنتاج السمك في حدود ما هو معروف اليوم من ثروة سمكية و البحث عن مصادر إنتاج جديدة و حماية الأصناف المهددة.

1- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي تمت على مستوى ميناء بني صاف في سياق التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري تم الاستنتاج أن:

- الإنتاج بعيد كل البعد عن تلبية الطلب المعلن في السوق.
- مستوى ضعيف في التوفيق بين الأداء الإقتصادي و تلبية الرغبات و تطلعات المجتمع و الأداء البيئي.
- عدم استفادة الميناء من الدعم الجاد ليلعب الدور الفعال في مجال التنمية المستدامة للمنطقة الساحلية.
- انعدم الترابط بين الميناء و مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري و تربية المائيات ما يحول دون تطور تقنيات الصيد و المحافظة على استدامة الموارد السمكية المتاحة.
- توقف مختلف النشاطات الخاصة بإعادة تهيئة المرافق داخل الميناء.

2- التوصيات و المقترحات:

في هذا السياق نجد أن نجاح عملية التجديد التكنولوجي و تحسين مستوى الإنتاج يبقى رهين التكوين و التدريب بالدرجة الأولى، وعليه فإن قطاع الصيد البحري في الجزائر ليس بحاجة للاستثمار في معدات الصيد فحسب بل يتعداه إلى الحاجة للاستثمار في العنصر البشري، الاستثمار في البحوث لأن الفهم الأفضل هو سبيل التسيير الأفضل و عليه يستوجب:

- ضرورة اعتماد الاستراتيجيات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة في الميناء بهدف تحقيق استدامة الإنتاج و المداخيل.
- تقوية و تدعيم البعد الإجتماعي بخلق سياسة المشاركة و الإندماج في القرارات و التي تمثل الجزء الأهم من تطبيق مبدأ التنمية المستدامة في للقطاع.
- الاستثمار في العنصر البشري بإلزام مهني الصيد بالخضوع للتكوين في مختلف التكنولوجيات العصرية و البحوث التقنية.
- التنقيب عن مصائد جديدة بغية إيجاد مجال جديد لتوسيع الإنتاج و استغلال الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث قدر الإنتاج السنوي هذه السنة ب 100 ألف طن و تطمح الجزائر إلى إنتاج 166 ألف طن خلال السنة.
- تكثيف المراقبة و النهج المحاسبي و التقليل من الهيمنة التي يفرضها الوسطاء لتوفير المنتوج الجيد بالسعر المعقول.

- تطوير الشراكة مع أصحاب سفن الصيد الأجانب من اسبانيا و إعادة فتح مجال التصدير في الميناء الذي غلق أبوابه منذ 5 سنوات الماضية.
- تسليط الاهتمام المباشر بمجال تربية المائيات عن طريق تنفيذ المشاريع المدروسة و احتضان مشاريع جديدة بآفاق مستقبلية واعدة.
- تشجيع فضاء الجامعة و ربطها بمقاييس التنمية المستدامة لمختلف القطاعات و على رأسها قطاع الصيد البحري.
- تكثيف الدعم المالي لإنعاش الاستثمار.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- ابراهيم عبده الدسوقي،التلفزيون و التنمية،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الاسكندرية،2004. Consulté le 12/04/2020

2- عامر خضير الكبيسي،دراسات حول التنمية المستدامة،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،دار جامعة نايف للنشر،الرياض،2015.2020/04/02 consulté le

3- غنيم عثمان محمد،ابو زنط ماجدة احمد،التنمية المستديمة فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها،دار الصفاء للنشرو التوزيع،ط1،عمان،الاردن،2007.2020/04/15 consulté le

4- قطاع الصيد البحري في الجزائر،الحاضر و المستقبل،مطبعة النعمان الليدو،برج الكيفان،الجزائر،2002.2020/08/10 consulté le

5- مدحت ابو نصر،ياسمين مدحت محمد،التنمية المستدامة مفهومها-ابعادها-مؤشراتها،الطبعة الاولى،المجموعة العربية للتدريب و النشر،القاهرة،مصر،2017.2020/04/17 consulté le

6- منور اوسرير،محمدحمو،الاقتصاد البيئي،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزاءر،2011. consulté le 05/04/2020

- **المذكرات و الرسائل الجامعية:**

7- باشوش حميد،المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية،ماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3،الجزائر،2011.2020/04/06 consulté le

8- بن شويب نور الدين،دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة 8 ماي 1945 قالمة،الجزائر،2018

9- بن لاغة محمد رضا،انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010،ماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر-3-،الجزائر،2013.

10- حمشة عبد الحميد،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة،شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2013. consulté le 15/03/2020

11- حملاوي ربيعة،مردودية المؤسسات المينائية،شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر،2008.

12- د. نايف بن حمود المكيشة،د.محمد بن مهنا المهنا،مذكرة مقرر البيئة و التنمية(بيئة 204)،كلية الارصاد و البيئة و زراعة المناطق الجافة قسم العلوم البيئية،2011-2016.2020/04/05 consulté le.

13- درار نورة،بوتربيات عائشة، الموقع الإستراتيجي للموانئ و تأثيره على الصيد البحري،كلية العلوم ا لإجتماعية قسم العلوم الإنسانية ، شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس،2015. consulté le 23/03/2020

14- ذبيحي عقيلة،الطاقة في ظل التنمية المستدامة،ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2009.

15- طهير احمد،ثقافة البحارة الصيادين في الغرب الجزائري،دكتوراه في الانثروبولوجيا،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر،2006.

16- العايب عبد الرحمن،التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة،شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف ،2011.Consulté le 05/03/2020

17- قنادزة جميلة،الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر،دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر،2018.consulté le 06/04/2020

18- كريمة بورحلي،التلوث البحري و تاثيره على البحارة،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر،2010. consulté le 05/04/2020

19- كمال ابراهيم حسين،الثروة السمكية و استغلالها،جامعة الخرطوم،السودان،2011.

20- لحيرش عبد الحق، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر شهادة الماستر تخصص قانون المؤسسة و التنمية المستدامة ،جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم،الجزائر،2018.Consulté le 02/03/2020

21- معتصم محمد اسماعيل،دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة،رسالة دكتوراه،جامعة دمشق،سوريا،2015.

22- مليكة موساوي،النظام القانوني للاستثمار في مجال الصيد البحري و تربية المائيات،ماجيستير في القانون،جامعة يوسف بن خدة،الجزائر،2007.

23- نادية معلالة، مليكة درويش،اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مذكرة ماستر،جامعة 8 ماي 1945،قالمة،الجزائر،2015. consulté le 10/03/2020

24- وادفل وزنة،بومريجة نوال،البعد البيئي للتنمية المستدامة،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،شهادة ماستر،الجزائر،2016.consulté le 05/04/2020

25- واعلي جمال،الحماية القانونية للبيئة البحرية من اخطار التلوث،دكتوراه في القانون الخاص،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010.consulté le 16/03/2020

26- ولد لحسن سيدنا،دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية،ماجيستير في الاقتصاد،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2007.consulté le 27/04/2020

- **الملتقيات العلمية:**

27- الدكتورة بارهمية آمال، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير قسم العلوم الاقتصادية،جامعة 8 ماي 1945قالمة،2016.consulté le 10/03/2020

28- سالمي رشيد،عزي هاجر، واقع و افاق التنمية في الجزائر،مداخلة للمشاركة في الملتقى الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة،جامعة البليدة،الجزائر،2018.consulté le 12/04/2020

29- طارق بن موسى الزدجالي،تقرير حول تقنيات الصيد في المصايد الداخلية في الوطن العربي،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،جامعة الدول العربية،الخرطوم،2010.

30- مؤتمر العمل الدولي الدورة 92،التقرير الخامس،ظروف العمل في قطاع صيد الاسماك،جنيف،2004.consulté le 12/03/2020

- **المجلات و المقالات المنشورة:**

31- ا.عقون شراف،ط.د.بوقجان وسام،ط.د.بوفنغور خديجة،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2019)،المركز الجامعي ميلة،الجزائر،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة،المجلد2،افريل2018.

32- احمد فروخي وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية،محمد الغازي وزير العمل و الضمان الاجتماعي،اتفاقية الضمان الاجتماعي للصيادين،2014.

33- بن مالك عمار ودهان محمد،دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2004،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة2،مجلة دراسات اقتصادية،رقم04،المجلد2017،01.consulté le 12/03/2020

34- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد36، المادة 3/2 من القانون 11/01 المتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات،2001.

35- الجريدة الرسمية للمناقشات،المجلس الشعبي الوطني،الجلسة العلنية المنعقدة يوم 16 ديسمبر 2014،الجزائر،2015.

36- خضاري صالح، واقع التنمية المستدامة في الجزائر الاستراتيجية والجهود،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،الجزائر، مجلة العلوم الانسانية العدد 50 ديسمبر 2018.Consulté le 02/03/2020

37- خنشول دنيا،واقع التنمية المستدامة في الجزائر،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2،دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015،مجلة دراسات اقتصادية،المجلد5،العدد1،الجزائر،2018.consulté le 14/03/2020

38- د. احمد عبد المنعم مزين،طرق حفظ الاسماك،الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وزارة الزراعة و استصلاح الاراضي،دمياط،مصر،2009.consultéle24/03/2020
https://www.gafrd.org/posts/84857

39- د.عيسى قبقوب،كاكي محمد،السياسة البيئية و التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة الافاق العلمية،العدد13،الجزائر،2017.consulté le 20/03/2020

40- د.كريمة حبيب،د.عادل زقرير،اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري و ارساء النمو المستدام بين برامج الانعاش و الرؤية الجديدة للنمو في افاق 2030،جامعة الوادي،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،العدد 5،الجزائر،2018.

41- ربيعة زروقي،مديرة الصيد البحري و الموارد الصيدية ولاية الجزائر،جريدة الشعب،2019.

42- زكرياء مسعودي،تقسيم اداء برنامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائردراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2001-2016،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة ورقلة،العدد06،جوان2017.

43- سهيلة حبيب،جمال لطرش،التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع و التحديات،المركز الجامعي ميلة-الجزائر-،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة،المجلد2،الجزائر،2018.consulté le 20/03/2020

44- سيد احمد فروخي،وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية، الاذاعة الجزائرية،2013. https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140928/14951.html?fbclid=IwAR1dnK1VJ0bgT1LReCX_WAwTasamyLGrILu_4jj0IurKTp2DI-F6KITaZTg

45- سيد احمد فروخي،وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية،وكالة الانباء الجزائرية،2020.

46- ط.د.سفيان جبران،ط.د.ايمان فلال،دور الاقتصاد الازرق في تحقيق الاستدامة البيئية و الاقتصادية في دول المتوسط،مجلة تحولات،العدد الثاني،الجزائر،2018.Consulté le 19/04/2020

47- طه حموش المدير العام للصيد البحري و تربية المائيات ،وكالة الانباء الجزائرية،2018. http://www.aps.dz/ar/economie/55601-2018-04-17-15-04-17

48- طه حموش،مدير الصيد البحري و تربية المائيات،وكالة الانباء الجزائرية،2013. http://www.aps.dz/ar/economie/64069-2018-12-16-16-29-36

49- عبد الحليم جلال،اتجاهات سوق العمل في الجزائر،جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،الجزائر،مجلة وحدة البحث في تنمية و ادارة الموارد البشرية،المجلد08،العدد02،2017 ،الجزائر،.consulté le 12/03/2020

50- فارس مسدور،اهمية تدخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية ،مجلة الباحث،العدد07،2010.consulté le 16/03/2020

51- مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية،حماية بيئتنا البحرية،2013.consulté le 05/04/2020

52- مختار رحماني حكيمة،بوسعدة سعيدة،واقع و اليات استدامة الصيد البحري في الجزائر،جامعة الجزائر 3،مجلة المؤسسة،العدد05،2016.consulté le 05/03/2020

53- نذير غانية،صلاح الدين قدري،اشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الاقاليم الساحلية الجزائرية،مقاربة ميدانية تحليلية،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية-العدد 5 ديسمبر2016. consulté le 06/03/2020

54- وحيد صالح ،مدير مدرسة التدريب التقني للصيد البحري و تربية المائيات في شرشال،جزائر،2019. https://www.euneighbours.eu/ar/south/eu-in-action/stories/nsa-shrshal-

ttkhswsn-fy-khyatt-alshbak-diveco-2?fbclid=IwAR2eVQhR_Z6ryKIqadpUeXenko94Q1xNB2FspeisG2heJxUCRdLbxlOzdrI consulté le 03/08/2020

55- يومية الشعب الجزائرية،توسيع الاستثمار وتعزيز الإقتصاد الأزرق،وهران،الجزائر،نوفمبر 2019. http://www.ech-chaab.com/ar/ consulté le 16/06/2020

- **التقارير و المخططات:**

56- الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاط الصيد البحري و تربية المائيات،المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات(2003-2007)،وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية،الجزائر،2003.

57- برنامج الامم المتجدةللبيئة/الخطة الزرقاء للبحر المتوسط حول البيئة و التنمية،2005. consulté le 04/04/2020

58- تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية،مستقبلنا المشترك،الامم المتحدة نيويورك،1987. Consulté le 02/03/2020

59- تقرير المراة و تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ،دراسة استشارية،2018.

60- تقرير لجنة الامن الغذائي العالمي ،مصايد الاسماك و تربية الاحياء المائية لتحقيق الامن الغذائي و التغذية،روما،2014.

61- تقرير لجنة الامن الغذائي العالمي،مرجع سابق.consulté le 28/04/2020

62- تقرير لجنة الامن الغذائي العالمي،مصايد الاسماك و تربية الاحياء المائية لتحقيق الامن الغذائي،المعني بالامن الغذائي و التغذية،روما،2014. http://www.fao.org/cfs/cfs-help

63- التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر،وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري،2016.

64- التنوع البيولوجي و خطة التنمية المستدامة لعام 2030،مذكرة تقنية،الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. https://www.cbd.int/

65- لجنة مصايد الاسماك،خطة التنمية المستدامة لعام 2030،روما،2018.

66- لجنة مصايد الاسماك،معالجة المسائل البيئية خلال عمليات الصيد،روما،2018. consulté le 04/04/2020

67- المخاطر المترتبة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التقييم االاولي من قبل شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية و البيئية في منطقة البحر ألابيض المتوسط 2019. https://www.medecc.org/wp-content/uploads/2018/12/MedECC-Booklet_AR_WEB.pdf consulté le 06/03/2020

68- المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات افاق 2025،وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية،الجزائر،2008.

69- مخطط تنمية شعب الصيد البحري و تربية المائيات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، الجزائر،2016.

70- نظام المرافقة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري و تربية المائيات،SAIPA،وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية،الجزائر،2013.consulté le 12/03/2020

71- نظام برشلونة لحماية البيئة البحرية في اطار التنمية المستدامة.consulté le 05/04/2020

72- وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري،وكالة الارشاد و التكوين الفلاحي،دليل التكوين المهني في الفلاحة و الصيد البحري،تونس. consulté le 04/04/2020 http://www.avfa.agrinet.tn/

II. المراجع باللغة الأجنبية:

73- G. Véron, J. Denis, E. Thouard, O. Thébaud, A. Gérard, Les récifs artificiels : Etat des connaissances et recommandations,infermer,2008.consulté le 16/03/2020

74- Hocine saibi, Opportunités d'affaires et potentiel économique du marché algérien, Décembre 2010, world trade center algeria .consulté le 10/03/2020

75- 121 121 121 121 121Secteur de la peche et de l'aquaculture,bilan(2012-2014)prospective2030,ministere de la peche et des ressources halieutiques,2014.

- مواقع:

76- https://www.elhiwardz.com/event/141517/?fbclid=IwAR0gPPQg79bUP6G6-YrIRRiH7iv6OD59JsrcFDBtYj0g4j7bwtHRyMY8-EQ

77- https://www.elkhabar.com/press/article/133588/

III. مراجع الدراسة الميدانية

78- قسم الاستثمار،مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية،ولاية عين تموشنت،الجزائر.

79- القسم الإداري، مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية،ولاية عين تموشنت،الجزائر.

80- زناسني حفيظ،رئيس محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

81- زناسني رشيد،المندوب المكلف بالشؤون الاجتماعية للصيادين، محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

82- سيدي يعقوب جلال، قسم الإحصائيات، محطة الصيد البحري و الموارد الصيدية،ميناء بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

83- بن طاهر نور الدين،القسم الإداري، مجمع الصيد غرزي،ميناء بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

84- قسم المحاسبة، مجمع الصيد غرزي،ميناء بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

85- بوزيد أمال، الأمانة العامة، مجمع الصيد غرزي،ميناء بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

86- بن حدة زين العابدين،قسم الخدمات،مؤسسة تسيير الموانئ، EGPP بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

87- عزي نعيمة، قسم المالية، مؤسسة تسيير الموانئ، EGPP بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

88- بن صافي، مدير الدراسات و التربصات،مدرسة التكوين التقني للصيد البحري و تربية المائيات، بني صاف، عين تموشنت،الجزائر.

- **مواقع:**

89- http://www.dknews-dz.com/article/29930-ain-temouchent-les-capacites-du-port-de-peche-de-beni-saf-vont-doubler.html?fbclid=IwAR2zhMfgWJ76HltLIwewpfMWjNonMKSBhfkLc7XxUJBJhMILEQ5vDPDNowo

90- https://www.elwatan.com/edition/contributions/beni-saf-etait-un-modele-de-developpement-et-de-croissance-economique-exceptionnel-21-09-2018?fbclid=IwAR1rO2AvNzoOLTZGX7Hj5mC8GuPF4KFn3ucOxhqC1m5DfII8l4r8Xp6-TII

91- https://www.algerie360.com/programme-aqua-peche-2020-pres-de-700-projets-proposes-a-ain-temouchent/

فهرس المحتويات المختصر.....I

فهرس الجداول.....II

فهرس الأشكال.....III

فهرس الملاحق.....IV

المقدمة العامة.....أ– ص

الفصل الأول: التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية

مقدمة الفصل.....01

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....02

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.....02

الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة.....02

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.....02

المطلب الثاني :أبعاد و عناصر التنمية المستدامة.....03

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة.....03

الفرع الثاني:عناصر التنمية المستدامة.....05

المطلب الثالث: أهداف و خصائص التنمية المستدامة.....06

الفرع الأول: خصائص و اهداف التنمية المستدامة.....06

الفرع الثاني: أهمية التنمية المستدامة.....07

المبحث الثاني: نطاق الصيد البحري في الجزائر.....07

المطلب الأول: علاقة الإقتصاد البحري بالتنمية المستدامة.....07

الفرع الأول: مفاهيم حول الصيد البحري.....08

الفرع الثاني: البعد التنموي لقطاع الصيد البحري.....08

المطلب الثاني: وضعية قطاع الصيد البحري في الجزائر.....09

الفرع الأول: إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر.....12

الفرع الثاني: سياسة الاستهلاك السمكي في الجزائر.....17

المطلب الثالث: نشاطات تربية المائيات.....18

المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري.....21

المطلب الأول: استدامة مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية الجزائرية.....21

المطلب الثاني: آليات تنمية الصيد البحري في الجزائر.....22

الفرع الأول: استقلالية قطاع الصيد البحري.....22

الفرع الثاني: قانون الصيد البحري و تربية المائيات.....22

الفرع الثالث: محاور التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري.....24

المطلب الثالث: الاستراتيجيات و الخطط التنموية للنهوض بقطاع الصيد البحري.....25

الفرع الأول: المخططات الخماسية 2001-2004.....26

الفرع الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي.....27

المبحث الرابع: قياس مستوى تجسيد التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر.....34

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة و إسقاط أبعادها.....34

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري.....34

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري و متطلبات تحقيقها و انعكاساتها.....42

المطلب الثاني: الإجراءات الكفيلة بتوجيه قطاع الصيد البحري نحو الاستدامة.....57

المطلب الثالث: آفاق قطاع الصيد البحري على المستوى الوطني.....59

خاتمة الفصل 62

الفصل الثاني: دراسة التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري حالة ميناء الصيد بني صاف

مقدمة الفصل.....64

المبحث الأول: دراسة حالة ميناء بني صاف.....65

المطلب الأول: ميناء الصيد البحري بني صاف من حيث النشأة، التعريف، الأهداف و المهام.....65

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الميناء.....65

الفرع الثاني: تعريف ميناء الصيد البحري بني صاف.....66

الفرع الثالث: اهداف ميناء الصيد البحري بني صاف.....66

الفرع الرابع: مهام ميناء الصيد البحري بني صاف.....67

المطلب الثاني: الجانب القانوني و التنظيمي لميناء بني صاف.....67

الفرع الأول: الجانب القانوني.....67

الفرع الثاني: الجانب التنظيمي.....68

الفرع الثالث: هياكل و منشئات الميناء.....73

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.....74

المطلب الأول: مجتمع الدراسة و أدوات جمع البيانات.....74

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة.....74

الفرع الثاني: مجالات الدراسة و حدودها.....74

الفرع الثالث: أدوات جمع البيانات.....74

المطلب الثاني: نموذج الدراسة..... 75

المبحث الثالث: قياس مستوى التنمية المستدامة في ميناء بني صاف.....77

المطلب الأول: عرض و تحليل مستوى التنمية المستدامة في ميناء الصيد بني صاف.....77

الفرع الأول: تحليل مؤشرات التنمية و تطور القطاع على مستوى الميناء.....77

الفرع الثاني: إسقاط أبعاد التنمية المستدامة على ميناء بني صاف.....95

المطلب الثاني: البرامج التنموية التي شملت ميناء بني صاف 103

المطلب الثالث: العلاقة بين استراتيجية التنمية المستدامة و نطاق الصيد البحري في ميناء بني صاف..106

الفرع الأول: تصنيف البيانات.....106

الفرع الثاني: اختبار مدى صحة الفرضيات.....107

خاتمة الفصل.....110

الخاتمة العامة.....112

المراجع.....116

الملاحق

فهرس المحتويات

الملخص

قائمة الملاحق

الملحق رقم(1): موانئ و ملاجئ الصيد البحري في الجزائر

الموقع	الولاية	الميناء	خصائص الميناء
الوسط	الجزائر العاصمة	الجزائر	مختلط (صيد+plaisance)
	تيبازة	بوهارون	الصيد
		شرشال	
الشرق	جيجل	جيجل	الصيد
		زيامة منصورية	
	سكيكدة	ستورة	
	عنابة	عنابة	مختاط (صيد+تجارة)
	الطارف	القالة	صيد
الغرب	مستغانم	مستغانم	مختاط (صيد+تجارة)
		سيدي لخضر	
	وهران	وهران	صيد
	تلمسان	غزوات	مختلط (صيد+نقل سلع)
	عين تموشنت	بني صاف	صيد
		بوسجار	صيد

المصدر:MPRH 2010

الملحق رقم(02): أنواع الصيد البحري

النوع	مفاده
الصيد الساحلي	صيد ينتشر في المناطق الساحلية و يمون على الأسواق الجزائرية ما يلبي طلبات الاستهلاك و يتميز بالمهن الصغيرة باستغلال قوارب صيد السردين و و يشهد هذا النوع طاقة عاملة معتبرة مؤهلة مهنيا و تتطلع للتكوين في المجال.
الصيد الكبير في أعالي البحار	صيد يمارس لمدة عدة أيام على متن معدات لا يفوق طولها عن 25 متر في مناطق محصورة بين 6 و 12 ميل بحري.
الصيد في المحيطات	الصيد خارج البحر المتوسط، بحكم قرب الجزائر من المحيط الاطلسي يمنحها امتياز فيما يخص النشاط الصيدي و الاقتصادي و التجارة البحرية باعتبارها فرصة متعلقة الربح و الاستثمار.
الصيد الحرفي	نوع من الصيد الناشط في السواحل باستخدام وسائل تقليدية او عصرية بغية الربح و المساهمة في تحقيق الامن الغذائي.
الصيدالعلمي	نشاط صيدي بهدف علمي و الدراسة او التجربة او إجراء بحث حول الموارد الموجودة او منطقة بصفة عامة تحسين المعارف حول مختلف معدات و تقنيات و أساليب نشاط الصيد.
الصيد الصناعي	يقوم على متن السفن الكبيرة المزودة بالتقنيات المتطورة و التكنولوجيات العالية يفوق طولها 35 متر،تفوق مدة الإبحار عدة شهور في مناطق ما بعد 12 ميل بحري بهدف استغلال الموارد بكميات وفيرة.
الصيد القاري	نشاط يقتضي التقاط أنواع الحيوانات و النباتات التي تشكل المياه العذبة موضع عيشها الدائم أو الغالب .
الصيد التجاري	نشاط بحري يمارس بغرض الربح في غالب الأحيان.
الصيد الترفيهي	نشاط ترفيهي باستعمال وسائل بسيطة بغية التسلية أو كرياضة و بدون أي رغبة في تحقيق ربح أو ما شابه

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية،العدد 3.6 ،2001.

الملحق(03): تصنيف تربية المائيات في الجزائر

تربية الاسماك في البحر

تربية الاسماك في المياه العذبة

تربية الاسماك في الصحراء

الملحق رقم(04):

السنة	الإنتاج
2000	351 طن
2006	150 ألف طن
2007	157 ألف طن
2010	3000 طن
2011	11.600 طن
2018	120 ألف طن
2019	613-1521 طن
2020	1600 طن

الملحق رقم(05):

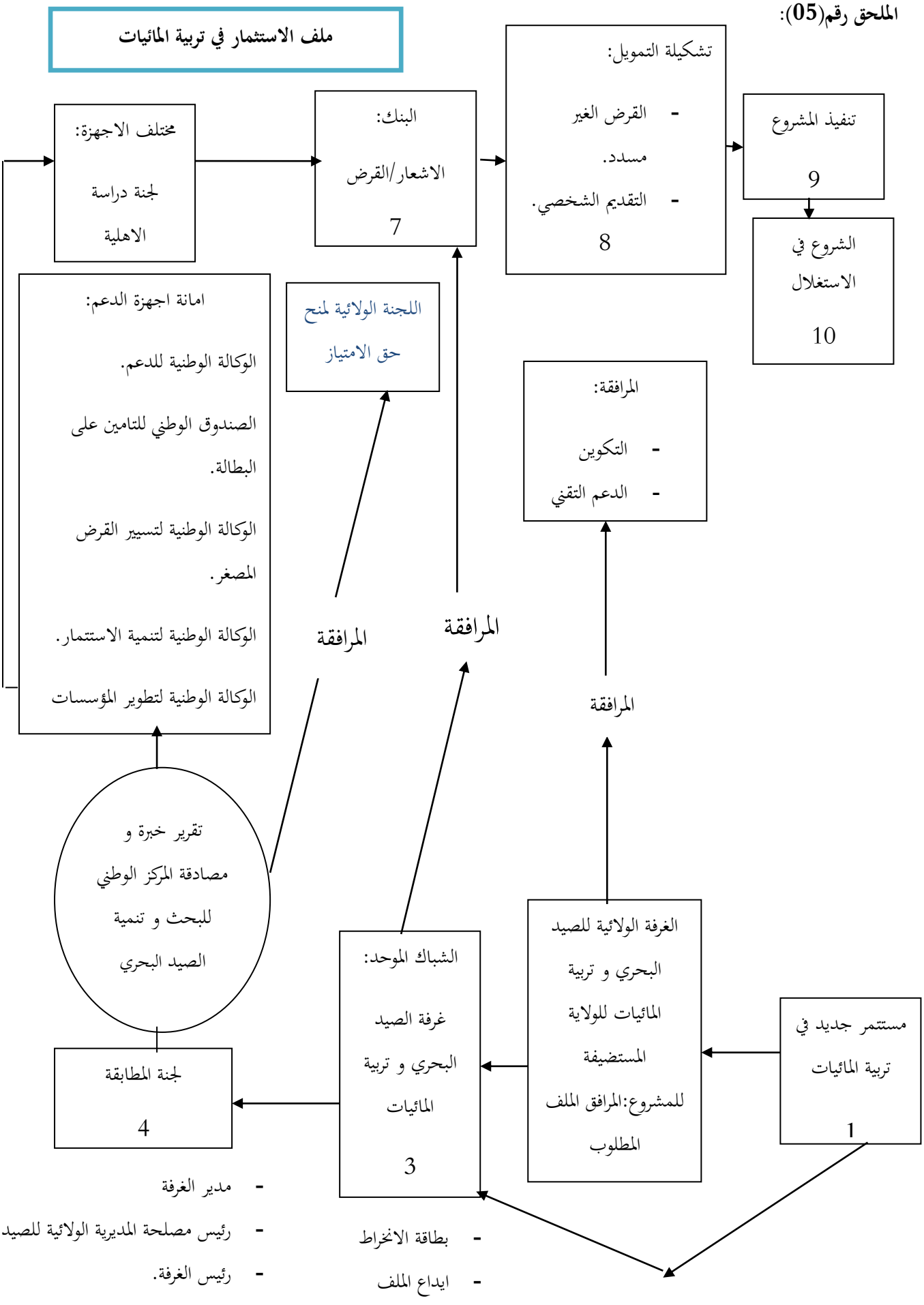

الملحق رقم(06): مستويات التكوين في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات

شهادة كفاءة مهنية بحرية		
	صياد بحري	تربية المائبات
المدة	سنة و نصف ما يقدر ب 1435 ساعة	سنة واحدة
الرتبة المتحصل عليها	- الحصول على شهادة الكفاءة المهنية لصياد بحري. - الابحار على متن مختلف وحدات الصيد. - القيام بمختلف الانشطة المتعلقة بالصيد.	- شهادة كفائة مهنية . - عامل في مشاريع تربية الاحياء المائية.
التربص	- يمثل 75% التكوين يكون على مستوى وحدات الصيد التابعة لمركز التكوين او الورشات.	عبارة عن تربص ميداني عند الخواص و بإشراف المركز
مواد التكوين	- يمثل الجانب النظري 25% من فترة التكوين بالتطرق الى المواد المتعلقة ب :تقنيات و معدات الصيد،خياطة و ترقيع الشباك،التشريع البحري،الرصد الجوي،السلامة البحرية،مداولة المنتوج البحري.	- علم الاحياء المائية. - بيولوجيا البحار. يغلب في هذا التكوين الانشطة التطبيقية المتعلقة بمختلف تقنيات المتبعة في تربية المائيات و صيانة الاقفاص.
الكفاءات	- تنظيف و تجهيز معدات الصيد. - صيانة السفن. - تبريد و حفظ الاسماك بعد فرزها.	- تربية الاحياء المائية. - تقنيات تربية الاحياء المائية و بيولوجيا البحرية.

شهادة مؤهل التقني المهني

	الصيد البحري				تربية المائيات
	ربان صيد ساحلي	ربان صيد الاعماق	ميكانيكي صيد بحري	نجارة بحرية	
المدة	سنتان (2015 ساعة)	3 سنوات(2420 ساعة)	سنتان (1795 ساعة)	سنتان(1855 ساعة)	سنتان
شروط الالتحاق	السنة ثانية ثانوي	شهادة البكالوريا	مستوى سنة ثانية ثانوي	مستوى سنة ثانية من التعليم الثانوي	انهاء السنة ثانية ثانوي
الرتبة	مؤهل بحري في خطة ربان صيد	مؤهل تقني سامي مؤهل بحري في خطة ربان سفينة رايس	مؤهل تقني بحري	تقني في النجارة البحرية	تقني في تربية الاحياء المائية
المهام	قيادة مراكب الصيد. انتداب اعضاء الطاقم. السلامة البحرية. اتقان تقنيات و معدات الصيد.		الميكنة البحرية الرسم الهندسي الكهرباء و التبريد صيانة و قيادة الوحدات البحرية في البحر و الميناء	تكنولوجيا السفن صناعة السفن الجديدة و اعادة تهيئة السفن و تركيب الاجزاء التخطيط و الهندسة البحرية	السهر على تطوير النشاط صيانة الاقفاص و معالجة منتوجاتها و صيانة شباكها.

الملحق رقم (07):

إدماج النساء في قطاع الصيد البحري

الملحق رقم(08):ميناء الصيد البحري بني صاف

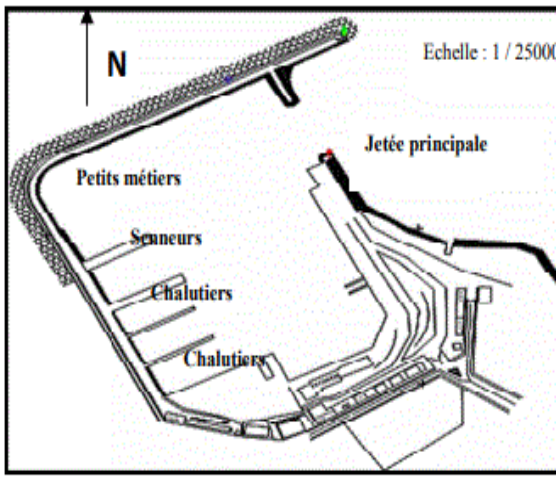

الملحق رقم (09): هياكل و منشئات الميناء

المباني الادارية لميناء بني صاف

مساحات عرض السمك للبيع

غرف التبريد داخل الميناء

مكتب التغليف

مكتب البيع

الثلج الاصطناعي

الملحق رقم(10): وحدات الصيد في ميناء بني صاف

الملحق رقم(11): البحارة الصيادين على مستوى ميناء بني صاف

الملحق رقم(12):الإنتاج على مستوى ميناء بني صاف

الملخص

أُعتبر قطاع الصيد البحري البديل الإقتصادي بالآفاق الواعدة، سعت الجزائر منتهجة مختلف البرامج و الخطط التنموية الهادفة إلى خلق استدامته، إذ يبقى هذا التساؤل المطروح في ظّل ما يملكه القطاع من إمكانيات من شأنها رفع التحدّي و الانتقال من التدهور إلى الاستدامة على مستوى الأقاليم الساحلية. لحل هذه الإشكالية يستوجب الوقوف على واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر و الإعتماد على مختلف المؤشرات المتمثلة في الإنتاج الصيدي، مستوى الصادرات، اليد العاملة و الأسطول البحري.

رغم الجهود المبذولة يبقى قطاع الصيد البحري بعيدا عن الأهداف المسطرة بسبب إختلال التوازن بين العرض و الطلب، تدهور المنتوج و ارتفاع الأسعار، المخططات التي تحولت إلى حبر على ورق، التركيز على الربح و غض النظر عن الإستثمار الذي يولّد الإمكانيات المادية و البشرية المؤهلة، و بالتالي يجب الإهتمام بإيجاد الحلول و الإجراءت الرامية لإستدامة القطاع من خلال التنظيم و حسن الاستغلال .

الكلمات المفتاحية: الصيد البحري، الموارد الصيدية، التنمية المستدامة، مؤشرات قياس التنمية، البرامج التنموية.

Résumé

Le secteur de la pêche maritime a été considéré comme une alternative économique aux perspectives prometteuses. L'Algérie a poursuivi divers programmes et plans de développement visant à assurer sa durabilité, car cette question reste à la lumière des capacités dont le secteur dispose qui soulèveraient le défi et passeraient du déclin à la durabilité au niveau des régions côtières. Pour résoudre ce problème, il est nécessaire d'étudier la réalité du secteur de la pêche maritime en Algérie, et de s'appuyer sur les différents indicateurs de la production halieutique, du niveau des exportations, de la main-d'œuvre et de la flotte maritime. Malgré les efforts déployés, le secteur de la pêche reste loin des objectifs fixés en raison du déséquilibre entre l'offre et la demande, la détérioration du produit et la hausse des prix, les plans devenus en encre sur papier, la focalisation sur le profit et la fermeture des yeux sur l'investissement qui génère les ressources humaines matérielles et qualifiées, et Par conséquent, une attention doit être accordée à la recherche de solutions et de procédures visant à soutenir le secteur grâce à une réglementation et une bonne exploitation.

Mots clés : pêche, resources halieutiques, développement durable, indicateurs mesurant le développement, programmes de développement